

کتابخانه آصفیه سرکار عالی حمید آباد دکن

نمبر پروا خلد

تاریخ اجتناب

نام کتاب

فن کتاب

نمبر کتاب در فن مذکور



1

2



الجزء الرابع \*

من

\* الاشياء والنظائر في النحو \*

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى

وكان مولده سنة ( ٨٤٩ ) أو فاته سنة ( ٩١١ )

فكان عمره احدى وستين سنة وعشرة

اشهر وثمانية عشر يوما وقد بلغت

مؤلفاته اربع مائة وخمسين عددا

رحمه الله تعالى ونفعنا

بعلومه آمين

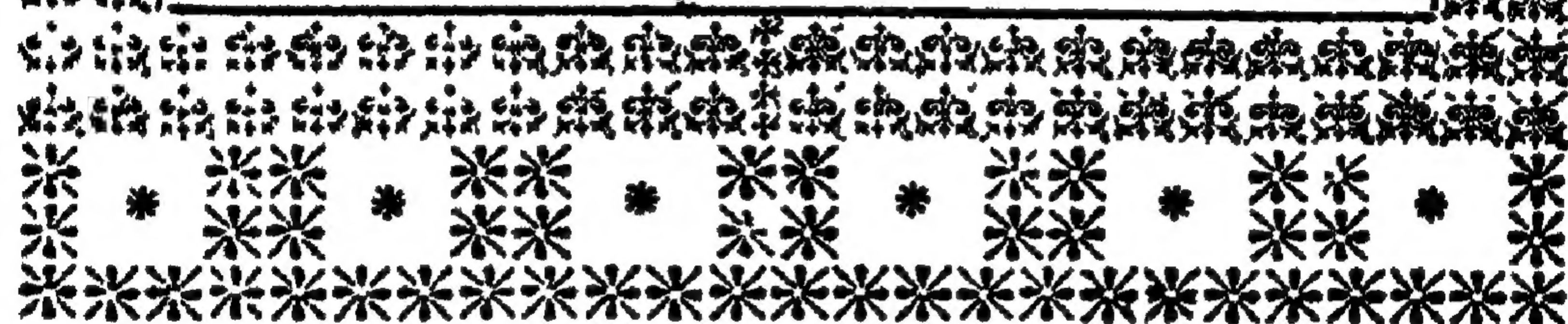
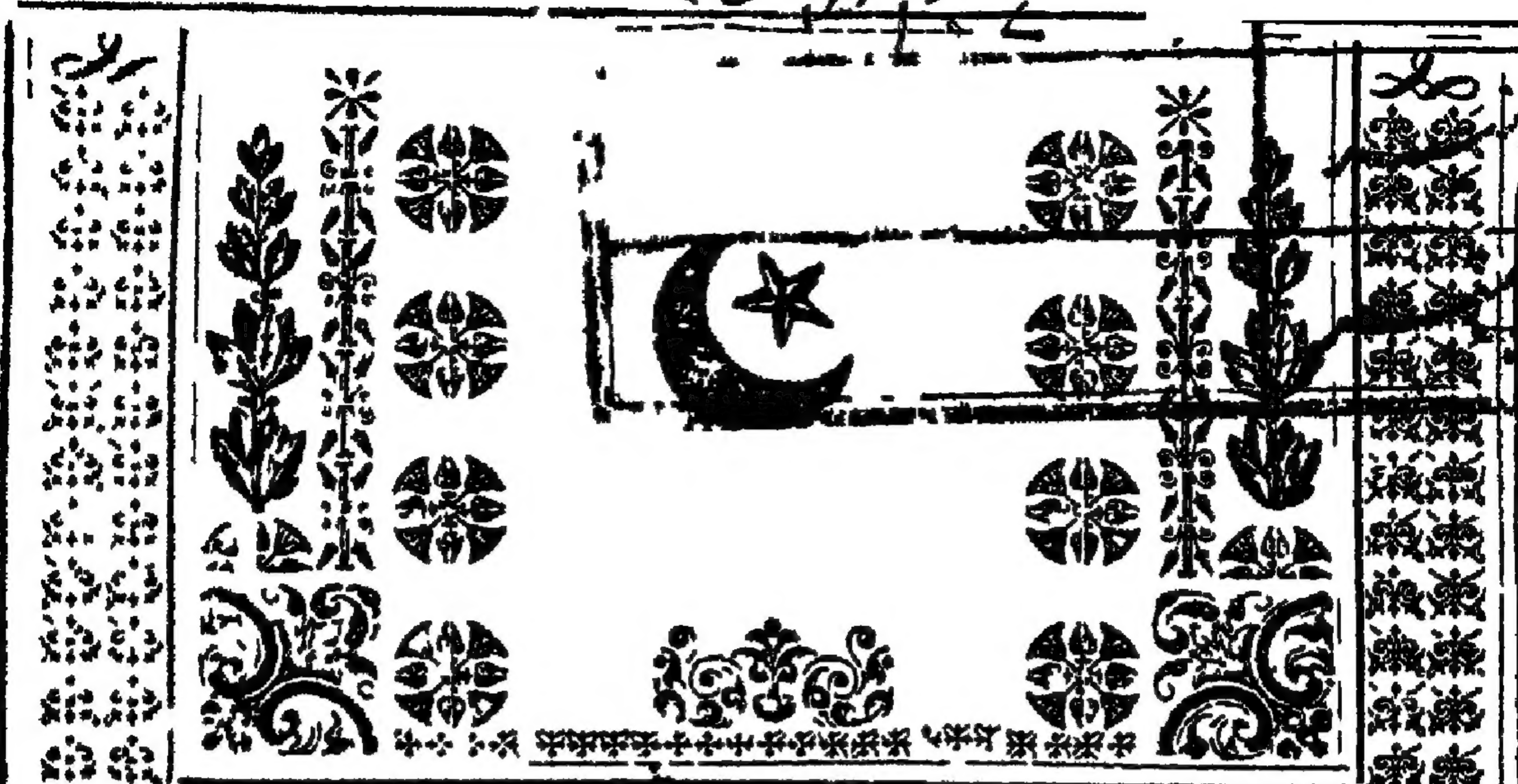
طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة بحروسة

حيدرآباد الدكن عمرها الله الى اقصى الزمان

( ١٣١٢ )

الهجرية





\* الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ الامام جمال الدين بن هشام نفع الله بركاته  
 جميع الانام وغفر له ولجميع اهل الاسلام \* انه على ما يشاء قدير والحمد لله \*  
 \* بسم الله الرحمن الرحيم \* والصلوة والتسليم على سيدنا محمد اشرف المرسلين \*  
 وعلى آله وصحبه اجمعين \* وبعد \* فهذه مسألة في (شرح حقيقة الاستفهام  
 والفرق بين ادواته على حسب ما التمس مني بعض الاخوان \* والله المستعان \*  
 وعليه التكلان \* ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم \* وفيه فصول \*

### \* الاول في تفسيره \*

اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه  
 ما لم يكن حاصلًا عنده مما سأله عنه وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون المطلوب  
 يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستفهام



الذي هو طلب الغفر وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم  
او غيره ولهذا نقول استغفرت لفلان كما نقول استغفرت لنفسي وفي التنزيل  
فاستغفر والله واستغفر لهم الرسول \* وتكون فائدة الاستغفار لغيرك ان يتكلم  
المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيد \* فقلت \* لو صح ذلك لم تطبق العلماء  
على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستغفار  
ولو كان على ما ذكر لم يستعمل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب  
بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به \* فان قيل \* فما سبب الفرق بين  
طلب المغفرة مثلا وطلب الاستغفار \* قلت \* طلب الانسان المغفرة لغيره مما يقع  
في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهمه الشخص المطلوب  
منه مع كون الطالب عالما فهو ان كان ممكنا الا انه لا تدعو الحاجة الى ارادته  
غالبًا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره ان يفهمه هو  
فلذلك لم ينصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبًا \*  
\* الفصل الثاني في تفسير المطلوب باداة الاستغفار وتقسيم الاداة باعتبارها \*  
اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه انما ان يطلب  
حكماني او اثبات وهو التصديق او لا وهو التصور والادوات بالنسبة اليهما  
ثلاثة اقسام \* مختص بطلب التصور \* وهو ام المتصلة وجميع اسماء الاستغفار  
\* ومختص بطلب التصديق \* وهو ام المنقطعة وهل \* ومنزل بينهما \* وهو  
الهمزة التي تستعمل مع ام المتصلة تقول في طلب التصور ازيد الخارج فان  
المطلوب تعيين الفاعل لانفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد كذا  
مثلا والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة



ومحتمل لطالب تصور النسبة ويان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع  
من زيد خرج او دخول فله في السؤال طرق \* احدها \* اخرج زيدا من دخل  
وجوابه بالتميين فيحصل مراده بالتنصيص عليه \* والثانية \* اخرج زيدا \* والثالثة  
ادخل زيدا فانه يجاب في كل منها بنعم او بلا ويحصل له مراده وانه اذا  
اجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه واذا  
اجيب بلا علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه \* وتلخيصه ان تصديق  
المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس وغرض السائل حاصل على كل  
تقدير وغاية ما تخلف في هاتين الطريقتين ان السامع لا يعلم هل السائل متردد بين  
نسبتين او بين حصول نسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من  
الابوجه التي يحملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند  
اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل فانه  
لو اريد ذلك لم يول اداة الاستفهام ما هو عالم بمحصوله وهو الفعل ويؤخر عنها  
ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول ازيد خرج  
وعلى هذا فاذا قيل ازيد خرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك  
وجه آخر وهو السؤال عن المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير  
اسمية لافعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية لاسمية وارتقاع الاسم  
حيث يندفع محذوف على شريطة التفسير وعلى تقدير انه عن النسبة محتملة للاسمية  
والفعلية والارجح الفعلية لان طلب الهمة للفعل اقوى فهي به اولى والنحويون  
يجزؤون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا بناء على ما ذكرنا من اولوية  
الهمة بالجمل الفعلية والتحرير ما ذكرنا فتى قامت قرينة ناصة على ان



السؤال عن المسند اليه تعينت الاسمى او عن المسند تعينت الفعلية والافلا مر  
على الاحتمال وتوزيع الفعلية كما ذكرناه واما اسماء الاستفهام فتكلمها متضمنة  
معنى الهمزة التي يطالب بها التصور والتخويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون  
وهو صحيح الا ان فيه اجمالا ونقصا في التعليم وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام  
في هذه الاغراض ليس من مقاصدهم \*

### الفصل الثالث في الفرق بين قسمي ام

تتفرق ام المتصلة وتسمى المعادلة ايضا وام المنقطعة وتسمى المنفصلة ايضا من  
كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى من اربعة اوجه فاما الالوجه اللفظية  
فاحدها باعتبار ما قبلها وذلك ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما  
لفظا ومعنى او استفهاما لفظا لا معنى فالاول نحو ازيد قائم ام عمرو والثاني  
نحو سواء علي اقيمت ام قعدت فان الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ولهذا  
يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء علي قيامك وقعودك  
ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به  
جوابا واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية الا ترى ان الطالب  
لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه اعني استوائهما في اصل الاحتمال  
وان كان احدهما قد يكون راجحا وهذا المعنى اشار اليه سيبويه رحمه الله  
بقوله وانما جاز الاستفهام هنا لانك سويت الامرين عندك كما استوى  
ذلك حين قلنا ازيد عندك ام عمرو فجرى هذا على حرف الاستفهام كما  
اجرى على النداء نحو قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصابة انتهى وهو ما قبل المنقطعة  
يكون استفهاما محو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات



والنور \* وخبر انموتنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون  
اقتراه \* والوجه الثاني \* باعتبار ما قبلها ايضا \* وذلك ان الاستفهام قبل  
المتصلة لا يكون الا بالهمزة التي يطلب بها التصور او التسوية كما قد منا  
والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بوحدة منها بل قارة يكون  
بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى هل يستوي الاعمي والبصير الآية  
وقول علقمة بن عبدة \*

هل ما علمت وما استودعت مكتوم \* اذ قبلها اذ نأثك اليوم مصروم  
ام هل كير بكى لم يقض عبرته \* اثر الا حبة يوم الين مشكوم  
وبان يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو اقام زيد ام قعد عمرو اذا  
اردت بام الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع بين النسبتين  
فام متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنقطعة بحسب الغرض الذي  
تريده هذا معني كلام جماعة \* وقال ابن هشام الخضر اوى من شرط ام المتصلة  
ان لا يكون بعدها فعل وفاعل الا وقبلها فعل وفاعل والفاعل في كل من الجملتين  
واحد نحو اقام زيد ام قعد فان قلت اقام زيد ام قعد عمرو كانت منقطعة وكذا  
اذا كان ما قبلها مبتدأ وخبر اقلابد من اتحاد الخبرين نحو زيد منطلق ام عمرو  
فان قلت ام عمرو جالس كانت او منقطعة وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحو اقام  
زيد ام عمرو منطلق انتهى وهذا مخالف لما تقدم ولا شك ان تغالف الخبرين  
او الفاعلين او المجهولين يقتضى بظاهره الانقطاع واما انه يصل الى ايجاب  
ذلك فلا وقد نصوا على اتصال ام في قوله \*

ما بالي انت بالحزن تيس \* ام جفاني بظهر غيب لثيم



مع اختلاف القاعلين \* وفي قوله \*

ولست ابالي بهد فقدى مالكا \* اموتى ناء ام هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين \* وقد يجاب بان الجملتين هنا في تاويل المفردين فلذلك  
تعين الاتصال لان ما قبل ام وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر كما في قولنا  
ازيد ام عمرو في الدار واذا اتحد الخبران نحو ازيد قائم ام عمرو قائم احتمل الكلام  
الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين \* فان قيل \* فلم جزم الجميع في نحو  
ازيد قائم ام عمرو بالاتصال مع امكان الانقطاع بان يكون ما بعدها مبتدأ  
حذف خبره \* قيل \* لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع حمله على  
الحذف لانه دعوى خلاف الاصل بغيرينة ولهذا امتنع ان يدعى في نحو جاء  
الذي في الدار ان اصله الذي هو في الدار \* والوجه الثالث \* باعتبار  
ما بعدها \* وهوان المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف النقطة فانها  
تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدم في الآية الكريمة وفي بينى علقمة بن عبدة  
وبالاسم كما في قول الله تعالى ام ماذا كنتم تعملون \* ام من هذا الذي هو جند  
لكم \* وقول الشاعر \*

ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به \* ريمان انف اذا ما ضنن باللين

\* والوجه الرابع \* باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعا وهوان المتصلة تقع بين  
المفردين وبين الجملتين والمنقطة لا تقع الا بين الجملتين فاما قولهم انها  
لا بل ام شاء فمحمول عند النحويين على اضرار مبتدأ وقد خرق ابن مالك  
اجماعهم في ذلك فادعى ان المنقطة قد تعطف المفرد محتجا بما رواه  
من قول بعضهم ان هناك لا بل ام شاء بالنصب ومحمل هذا عند الجماعة



ان ثبت على اضرار فعل اي اري شاء لا على العطف على اسم ان ولقوله رحمه الله  
 وجه من النظر وهو ان المنقطة بمعنى بل والهمزة وقد تجردا بمعنى بل فاذا  
 استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات بل لا تعطف  
 الا المفردات فاذا لم يجب لام هذه ان تعطف المفردات فلا قل من  
 ان يجوز \* فان قيل \* لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما في العطف  
 ببل ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرت بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة  
 وابن مالك يقول بندوره \* قيل \* الذي منع من كثرته ان تجردا المنقطة  
 لمعنى الاضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليلا وتبين من هذا انه كان ينبغي  
 لابن مالك ان يقول وقد تعطف المفردات ان تجردت عن معنى الاستفهام  
 \* وقد يجاب \* بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام  
 بالهمزة وانه لا يدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التي هي في قوة  
 الهمزة وبل \* واما قول الزمخشري في ان المبعوثون او آباؤنا \* ان آباؤنا عطف  
 على الضمير في مبعوثون واما عطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف  
 والمعطوف عليه بالهمزة فمردود بما ذكرنا \* واما اوجه المعنى \* فاحدها \*  
 ما سلفناه في صدر المسئلة من ان المتصلة لطلب التصور والمنقطة لطلب التصديق  
 \* والثاني \* ان المتصلة تقيد معنى واحدا والمنقطة تقيد معنيين  
 غالباً وهما الاضراب والاستفهام \* والثالث \* ان المتصلة ملازمة لا فادة  
 لاستفهام او لازمة وهو التسوية والمنقطة قد تتسلخ عنه راسا وسبب ذلك  
 ما قد مناه من انها تقيد معنيين فاذا تجردت عن احدهما بقي عليها المعنى الآخر  
 والمتصلة لا تقيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة ومما يدل على

ان المقطعة قد ناتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد  
وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم في انها لا بل ام شاء بان التقدير  
بل امي شاء اذ يجوز ان يكون التقدير بل هي شاء على ان المتكلم اضرب  
عن الاول واسنانف اخبارا بانها شاء وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك ان  
يدعي انها عاطفة مفردة على فرد كما قدمنا و يعلم ايضا غلط ابن النحوية وغيره  
في استدلالهم بنحو ام هل تستوي الظلمات والنور \* و يتي علقمة على ان هل بمعنى  
قد ظلمتهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا يدخل على الاستفهام  
وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله اهل راونا بوادي القف ذي الاعم \*  
ومما يقطع به على قولهم بالبطلان انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد  
لا تدخل عليها \* فان قيل \* لعلهم يقدر و ن ارتفاع كثير بفعل محذوف على  
حد وان احدهم المشركون استجارك \* فالجواب \* ان ذلك ممتنع بعد قد فكذلك  
ما اراد فيها \* الوجه الرابع \* ان الاستفهام الذي تفيد المتصلة لا يكون الاحقيقيا  
والذي تفيد المنقطعة لا يكون حقيقيا نحو انها لا بل ام شاء على احد  
الاحتمالين وغير حقيقي نحو ام اتخذ مما يخلق بنات ام له البنات واكرم البنون  
ام نسألهم اجر افهم من \* فمرم مشقون ام عندهم الغيب \* الآيات \*

تقرير آخر في الفرق مختصر \*

اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من اوجه \* احدها \* ان ما قبل المتصلة  
لا يكون الاستفهاما وما قبل المقطعة يكون استفهاما وغيره \* والثاني \* ان  
ما بعد ما يكون مفردا وجملة وما بعد المنقطعة لا يكون الا جملة \* والثالث \* انها  
تقدر مع الهزة قبلها باي ومع الجملة بعدها بالمسدر والمنقطعة تقدر وحدها



بيل والهمزة \* والرابع \* انها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج والمقطعة تحتاج للجواب \* والخامس \* ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون بالتعيين والمنقطعة انما تجاب بنعم او لا \* والسادس \* ان المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة ومن نص على هذا ابن عصفور في (مقربه) وفيه خلاف مشهور والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل \*

\* بيان قول القائل كانك بالآخرة لم تنزل

\* ومن كلامه ايضا على قول القائل كانك بالدينيا لم تكن وبالآخرة لم تنزل \*  
 \* بسم الله الرحمن الرحيم \* الحمد لله حمد ايواف نعمه \* ويكافي مزيده \* اختلف في كانك بالدينيا لم تكن وبالآخرة لم تنزل \* في مواضع \* احدها \* في تعيين قائله \* والثاني \* في معنى كان \* والثالث \* في توجيه الاعراب فاما قائله فاختلف فيه على قولين \* احدهما \* انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم \* والثاني \* انه الحسن البصري رحمه الله وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكر واخبره منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو بن الحلبي في (شرح المفصل) و ابو حيان المغربي في (شرح التسهيل) \* فاما معنى كان فاختلف فيه ايضا على قولين \* احدهما \* للكوفيين زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة وجهلوا من ذلك قولهم كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وهذا استعماله الناس في محاوراتهم ويقصدونه كثيرا يقولون كانك بفلان قد جاء \* والثاني \* للبصريين زعموا انها حرف تشبيه مثلها في قولك كان زيد اسد ولم يشبوا مجيئها بالتقريب اصلا والمعنى كان حالك في الدنيا حال من لم يكن فيها وكان حالك في الآخرة حال من لم يزل بها فالمشبه والمشبه به حالتان لا الشخص والفعل الذي هو الجنس



وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضحلال وزوال كان وجود الشخص  
 بها كلا وجود وان الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص كانه لم يزل  
 فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكان هو التشبيه فمما يمكن الحمل عليه لا ينبغي  
 العدول عنه وقد امكن عليه وجه ظاهر فانتفى المصير اليه \* واما توجيه  
 الاعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت اقوال النحويين فيه اخطرا با كثيرا  
 والذي يحضرني الان من ذلك اقوال \* احدها \* للامام ابي علي الفارسي  
 رحمه الله زعم ان الاصل كان الدنيا لم تكن والآخرة لم تنزل ثم جيئ بالكاف حرفا  
 لجرد الخطاب لا موضع لها من الاعراب كما انها مع اسم الاشارة كذلك  
 وكذلك هي في قولهم ابصر لك زيد اي ابصر زيدا والكاف حرف لا مفعول  
 لان ابصر لا يتعدى الى واحد وجيئ بالباء زائدة في اسم كان كما زيدت  
 في اصل المبتدأ في قولهم بحسبك درهم وقولهم خرجت فاذا بزيد وهذا  
 القول اشتمل على امرين مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية  
 الى الحرفية واخراج الباء عن التعدية الى الزيادة \* والقول الثاني \*  
 لابي الحسن بن عصفور وهو قول افقه من قول الفارسي زعم ان الكاف حرف  
 خطاب اتصل بكان فابطلت اعمالها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة  
 الفعلية والباء بالدنيا وبالآخرة زائدة كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل  
 عليه كان وقد مثلناه والذي حملة على زعمه زوال اعمالها انه لم يثبت زيادة الباء في  
 اسم كان وثبت زيادتها في المبتدأ \* وقد اشتمل قوله على اربعة امور \* منها \*  
 امر ان اللذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحناها \* ومنها \* دعواه الفاء  
 كان ولم يثبت ذلك الا اذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى كأنما يساقون \*

ودعواه ان الباء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا  
ولمكنه يلزمه ان لا يمكنه ان يدعى انه اسمها لانه قد ادعى انما هو لا يمكنه  
ان يدعى انه مبتدأ الامرين \* احدهما ان الباء ليست من ضمائر الرفع وانما هي  
من ضمائر النصب والجر كما في قولك اكرمني غلامى \* والثاني \* انها لو كانت مبتدأ  
لكان ما بعدها خبرا ولو قيل مكان كافي بك تفعل انا تفعل لم ترتبط الجملة بالضمير  
وقد استقر ان الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها \* ومنها \* انه صرح بانها  
قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كافي بك تفعل فلا يخلو اما ان يدعى  
ان الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والاصل انت تفعل فلما دخلت الباء على  
الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرا ويدعى ان الباء متعلقة بفعل فان ادعى  
الاول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قولها انها دخلت على الجملة الفعلية وان ادعى  
الثاني فلا يجوز في العربية ان يقول عجمت منى ولا عجمت منك بكون الفاعل  
ضمير متصل بالفعل والمفعول ضمير عائدا الى ما عاود اليه ضمير الفاعل وقد  
تعدى اليه الفعل بالجاء ولهذا زعم ابو الحسن في قوله \*

هون عليك فان الامور \* بكف الاله مقاديرها

ان على اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير  
الاول مخفوضة باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى التقدير الثاني منصوبة  
الموضع بالفعل ولا يجوز تعدى فعل المضمرة المتصلة الى ضميره المتصل وينبغي له  
ان يقول بذلك في مثل قوله تعالى امسك عليك زوجك \* وفي  
هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود  
\* والقول الثالث \* لجماعة من النحويين وجمهورهم الله تعالى ان الكاف اسم



كان ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن ان قدرت كانت تامة او محذوف  
هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول فالتاء في تكن للمخاطب لا للتانيث  
وضميرها للمخاطب لا للدنيا وكذا البحث في لم تزل وعلى القولين الاولين الامر  
بالعكس التاء للتانيث والضميران للدنيا والآخرة وهذا القول خبر  
من القولين قبله والمعنى كانت لم تكن في الدنيا وكانت لم تزل في الآخرة  
\* والقول الرابع \* لابن عمرو رحمه الله ان الكاف اسم كان وبالدنيا وبالآخرة  
خبر كان وكل من جملة لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال وانما تمت  
الفائدة بهذا الحال والفضلات كثير اما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام  
كقولهم ما زلت يزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك  
في الحال كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين \* فامشدا \* ولهم الخبر  
والنقد ير واتي شيء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور وباللام  
ولا يستغنى الكلام عنه لان الاستفهام في المقر عنه لا عن غيره \* وخطري  
وجه ظنت انه اجود من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان ولم تكن  
الخبر وبالدنيا في موضع الحال من اسم كان والعامل في الحال العامل في صاحبها  
وهو كان كما علمت في رطباً ويا بساً من قوله \*

كان قلوب الطير رطباً ويا بساً \* لدى وكرها العناب والجشف البالى  
المعنى كانت في حالة كونك في الدنيا لم تكن اى بها وكانت في حالة كونك في  
الآخرة لم تزل اى بها وهذا عكس قول ابن عمرو \* فان قلت \* يدل  
على صحة ما قاله من ان جملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر انه قد روى كانت بالدنيا  
ولم تكن وبالآخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة



الخبرية و يقال كانك بالشمس وقد طلعت \* قلت \* ان سلم ثبوت الرواية  
فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى ان الذين كفروا و يصدون عن  
سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد \* يصدون  
هو الخبر و الواو زائدة و كما قال ابو الحسن في قوله تعالى و لما ذهب عن ابراهيم  
الروح وجاءته البشري \* ان وجاءته البشري جواب لما و الواو زائدة و في قوله تعالى  
حتى اذا جاءوها و فتحت ابوابها \* ان فتحت جواب اذا و الواو زائدة الى غير ذلك  
و اما كانك بالشمس و قد طلعت فلان سلم ثبوته و هو مشكل على قولي و قوله  
اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كان و التقدير كانك  
مستقر بالشمس و لا يصح على قولي ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كان  
لعدم الضير فاذا كان لا يخرج على قوله و لا على قولي فما وجه ايراد ما ياتي  
على ما قلته \* فان قلت \* فلم عدلت عما قاله من ان الظرف خبر و الجملة حال  
اي عكس ذلك \* قلت \* لوجهين \* احدهما \* ان على ما قلته يكون الخبر محطاً لقاعدة  
او على ما قاله يكون محط القاعدة الحال كما تقدم شرحه و لاشك ان كون  
الخبر محطاً لقاعدة اولى \* و الثاني \* ان العرب قالت كانك بالثناء مقبل و كانك  
بالفرج آت فلنظروا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعاً لا منصوباً نعم قول ابن  
عمرون متجه في قول الحريري كاني بك تنحط الى القرو تنفط فهذا لا ينبغي  
ان يعدل فيه عن تخريبه فيكون الظرف خبراً و تنحط حالاً عن ياء المنكلم لعدم  
الرابط على ان المطرزي خرجه على ان الاصل كاني ابصر لك ثم حذف الفعل  
لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير و زيدت الباء في المفعول و لاشك ان فيه  
تسكفاً من وجهين اضرار الفعل و زيادة الباء مع امكان الاستغناء عن ذلك

ثم يكون قوله تعطل حالاً من الكاف ولا خبر والفائدة متوقفة عليه اذ لو صرح  
بالمحذوف فقبل كافي ابصر ك لم يتم المراد فثاقاله ابن عمرو ن اولى لسلامته  
من هذا التكلف ولا يلزم من تغير قول ابن عمرو ن في هذا الموضع ان  
يحمل عليه كانه بالذنب لم تكن لان ذلك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب  
ومثل قول الحريري قولهم كافي بك تفعل كذا \* وقد انتهى القول في هذه  
المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت واعمال المتفاض للكلام المذكور  
والحمد لله اولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً  
نجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة اربع  
وخمسين وسبعمائة \*

بسم الله الرحمن الرحيم \*

قال شيخنا الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله  
وقفت على اسئلة مشكاه لبعض علماء عصرنا وها انا مورد ها منفصلة ومدون  
كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه ائيب  
قال رحمه الله المسئول الاطلاع على ما نقل الناس في قولهم انت اعلم ومالك  
وتبين المعطوف عليه ما هو على القول باذ عطف لفظي غير راجع الى المعنى  
واقول \* ان الكلام في هذا الموضع في مقامين \* احدهما \* في بيان اشكال هذا  
المثال \* والثاني \* في الجواب عما تضمنه السؤال \* فاما الاول \* فاعلم انه لا يخلو  
ما بعد الواو في هذا المثال من ان يكون معطوفاً على المبتدأ او على الخبر او على  
ضميره او غير معطوف وكل مشكل \* اما الاول \* فلا استلزامه مشاركة المعطوف  
للمعطوف عليه في التجرد للاخبار عنه باعلم \* واما الثاني \* فلا استلزامه مشاركة

الكلام على اعراب انت ومالك وكل رجل وضعته ونحو ذلك \*



في الاخبار به عن انت \* واما الثالث \* فلا ستلزامه مشاركة في اسناد  
اعلم اليه وكل ذلك ظاهر الا متناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا  
من حيث الصناعة رفع اسم التفصيل للظاهر في غير مسألة الكحل والمطف على  
الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل وهما ضعيفان فان استسهل  
الاول بانهم ينفرون في الثواني، الا يفتفرون في الاوائل اجيب بان اعتقادهم  
ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التفصيل للظاهر في غير محل النزاع فيعمل هذا  
عليه \* واما الرابع \* فانه لا بد من تقد بر خبر آخر حينئذ فان قدرا المحذوف  
مبتداً فالتقدير انت ومالك وان قدرا خبراً فالقدير مالك اعلم وكلاهما ظاهر  
الاستحالة ولا يمكن ان بقدر مبتداً او خبر غير ما تقدم ذكره لان مثل هذا الحذف  
مشروط بكون المحذوف مما ثلثه كور كما في قوله تعالى اكملوا دأبكم وظلها \*  
وقوله تعالى انتم اعلم ام الله في قول من قدرا منقطعة وذلك لما انقطع عليه  
قول الجمهور من ان ام المنقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير  
الخبر كما وجب في انها لا بل ام شاء تقدير المبتداً واما اذا قدرت ام المتصلة  
وهو الظاهر فلا حذف \* واما الثاني \* فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة اوجه  
\* احدها ان مالك معطوف على انت واعلم خبر عنها واعتذر عن نسبة اعلم  
الى المال بوجهين \* احدهما \* انه لما كان النظر في المال يلزم منه في الاكثر مجيئه  
على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم اليه مجازاً قاله ابن الصائغ وعلى قوله  
قالوا والتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفي هذا الوجه نظر بعد  
تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لاننا لا نعلمهم اجازوه الا في المجازى اللغوى  
اماني المجازى العقلى بان يسند اللفظ الى امرين، مما الى احدهما بطريق الحقيقة



والى الآخر بطريق المجاز فلا ثم لا خفاء بما في هذا الوجه من البغذ في المعنى والوجه  
 الثاني \* ان هذا عطف لفظي لم يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل  
 في الظاهر لمخالفته لما عليه اطباق التحويين من ان الواو والعاطفة للمفرده تقتضي  
 التشريك في اللفظ والمعنى ولم ار من وفاه حقه من الشرح \* واقول \* لا خفاء  
 بان المعنى انت اعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب انا بواو والعطف  
 عن ياء الجر لتوسيع في الكلام وليتناسب اللفظان المتجاوران ويفاد بالحرف  
 الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تغيد في المعنى الا لصاق ليا بها عن  
 حرف وتغيد في اللفظ تشارك الاسمين في الاعراب اعتبارا باصلها وظاهر  
 لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في  
 اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من البدل التصريفي الذي تلحظ فيه  
 قرب المخرج او اتحادهما كما ابدلت واو القسم من بائه حين كانا حرفين  
 شفهيين لان ذلك يقتضي الاشتراك في العمل وانما هو من باب ترك كلمة  
 والا ثيان باخرى مكانها لتفاوت معناها كالاثيان بالواو في نحو سوت  
 والنيل مكان مع لكون الباء الا لصاق وواو العطف للجمع وهما متقاربان  
 والذي يدل على مجيئ الواو خلفا عن الباء قولهم بعث الشاء شاء ودرهما  
 اى شاة بدرهم لا ناقاطعون بان الدرهم ثمن مبيع ولانهم قالوا ايضا بعث  
 الشاء شاة بدرهم وهذا الذى ذكرته هو اصح واوضح ما يقال في المسئلة  
 ومتبوعى فيه الجرمى من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين فمن كلامهما  
 اخذت وعلى ما اشار اليه اعتمدت اما الجرمى فانه نص على ان الواو هنا بمعنى الباء  
 ولكنه اهل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فلانه ذكر ان

المقصود التنا سب اللفظي وانه كالتخفيض على الجوار ولكنه اهمل التنبيه على  
 نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذي اتى عليه كون هذا المعطف لا يقتضى  
 التشريك في الحكم وقدوفيت بجميع ما قالوا واضفت اليه ما لم يذكر اجمالا بدونه  
 ويظهر لي ان الصواب خلاف ما زعماء من ان المعطوف عليه المبتدأ وان الصواب  
 انه الخبر وهو قول ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب وان هذا المعطف  
 كالتخفيض في هذا جرح ضرب خرب وذلك يقتضى تجاوز الاسمين ولان الباء  
 ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فليكن المعطف على الخبر ليتحد  
 التعلقان المضوى واللفظي \* الوجه الثاني \* انه معطوف لفظا ومعنى على  
 الخبر وكانه قيل انت ومالك وذلك على قول ابن خروف في كل رجل  
 وضعته ان الخبر الماطف والمعطوف لكونها بمنزلة مع ومجرورها قاله  
 ابن الصائغ \* وفيه نظر لا مرين \* احدهما وليس المراد الاخبار عن الشخص بانه  
 اعلم على الاطلاق وبان مع مال لم يحل بينها حائل \* والثاني \* ان التفريع على هذا  
 القول الضعيف انما يقتضى ان المعطوف عليه المبتدأ لا الخبر كما ان في كل  
 رجل وضعته كذلك ثم المعروف عن ابن خروف ان الواو ومصحوبها  
 اغنيا عن الخبر كغناء الوصف في اقائم الزيد ان لا لانها الخبر \* الوجه  
 الثالث \* انه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك فحذف  
 المبتدأ لدلالة ما تقدم عليه فالتقى واوان فحذفت الاولى لثلايد خل حرف  
 على مثله \* قاله ابن الصائغ ايضا \* وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى  
 الكلام حينئذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقرونان  
 ثم مثل هذا لا يسمى خبرا الا يتجاوز على قول ابن خروف ثم يقال



وما معنى المعية في نحو انت اعلم ومالك \* اقول \* الصواب ما قد مناه  
من ان معنى الواو هنا معنى الباء وهو قول الجرمي ومن وافقه اما معنى  
المعية فبعيد وان كانت سبويه قد ذكره ونصه في ذلك فانما اردت  
انت اعلم مع مالك انتهى وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك  
لانه ليس المراد الاخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله  
كان اعلم كيف يدبره او انه اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفي كلام سبويه  
من هذه التجوزات ما لا يخفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال ابن النحاس  
وغيره انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا المجازات والكنائيات  
\* ثم قال \* وهل يجوز النصب في نحو كل رجل وضيعته تجوزة هنا ام لا وما توجبه  
الجواز ان قيل به \* واقول \* ان المجوز لذلك هو الصيرى نص عليه ولم يتعرض  
في النبصرة لهذا المثال وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه  
قال وقد ذكر انت وراك وانت اعلم ومالك ما نصه ولا خلاف في وجوب الرفع  
فيما شبه المثالين المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته  
على التقدير كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى  
فخص نحو كل رجل وضيعته بالخلاف والذي يظهر في الفرق بينها اقوال  
\* احدها \* ظهور معنى المعية في كل رجل وضيعته وخفاؤه في انت  
اعلم ومالك وقد مضى شرح ذلك \* والثاني \* انه بنى الجواز على  
ان التقدير كل رجل كائن وضيعته كما تقدم عنه وكائن يصح له ان يعمل  
في المفعول معه واما انت اعلم ومالك فان ما قبل الواو منه كلام تام فلا يمكن  
ان يقدر فيه عامل ولا يصح اعلم للعامل في المفعول معه لانه لا يعمل فيه على



الصحيح إلا ما يصح له العمل في المفعول به لا كل ما يصح له العمل في الحال  
 خلافاً لابي علي ولهذا منع سيبويه هذا لك و اباك وان وجد حرف التنبيه  
 والاشارة والظرف وكل منهم صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال  
 شبيهة بالظرف فعمل فيها وانح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولو صح معنى  
 المعية في المثال المذكور وقال قائل يجوز ان نصب فيه لا يمكن توجيهه اما  
 على قول الجرجاني او الكوفي او الفارسي في ان الناصب للمفعول فيه الواو  
 والخلاف او كلما ينصب الحال ولهذا جوز الفارسي هذا لك و اباك ويجوز  
 في قولهم هذا ردائي مطوي او سر بالان يكون العامل هذا ثم قال  
 وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر من نحو انت اعلم وعبد الله اذا جعلنا  
 اعلم خبرا عن انت وعبد الله مبتداً حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا  
 الواو للمعية او للمعطى المحض و اقول لم اقف لاحد على القول  
 بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان  
 الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد شئ مسده ولهذا ردوا تجويز  
 الا خفش في نحو ما احسن زيد ان تكون ما موصولة او موصوفة  
 وتجويز بعضهم في نعم الرجل زيد كون المخفوض مبتداً محذوف الخبر وقول  
 الفارسي في حدى زيد قائما ان الخبر مقدر بعد الحال ومن العجب ان ابن  
 مالك من جملة من رد يد لك و ذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط  
 استنادا الى اعراب هؤلاء الائمة فقد يوجه بامرين \* احدهما \* ان اعلم  
 لما كان صالحاً للاخبار به من الاثنين وكان تقدير عبد الله مقدماً على اعلم  
 ممكن اصرار وان كان مبتداً كانه معطوف واعلم وان كان خبرا عن انت وحده

كانه خبر عنهما معانفنع ذلك من ظهور خبر آخر وهذا بخلاف نحو زيد قائم  
وعمر وغان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا \* والثاني \* ان المعنى  
هنا انت اعلم بعبد الله وذلك كلام تام لا يحتاج الى خبر فكذلك اما معناه وكل  
من الوجهين معترض \* اما الاول \* فلا ستزاه وجوب الحذف في نحو  
زيد في الدار وعمر وولا قائل به وفي الحديث ابو بكر في الجنة وعمر  
في الجنة الخ \* واما الثاني \* فمن وجهين \* احدهما \* اقتضاؤه وجوب الحذف  
على تقدير الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا \* والثاني \*  
انه احالة لصورة المسئلة فان المدعى جوازها على اضرار الغير والتوجيه  
المذكور يقتضي انه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير \* ثم قال \* وما وجه الحكم  
برجحان النسب على المعية على العطف في نحو لا تنفد بالسبك واللبس  
ولا يعجيك الاكل والشبع مع ان المقصود فيها المعية مطلقا وليس العطف  
هنا بمقصود وهلا كان النصب هنا متعينا لتأديته مراد المتكلم واختلال العطف  
بذلك \* واقول \* لا يتمتع التعبير باعبارات الجملة عند التمكن من العبارات  
المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على معنى المعية لا فادتها مطلقا  
فان احد محتملات الواو العاطفة معنى المعية وانما يتعين العبارة التي لا تحتل  
غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم تحتف بالكلام قرينة ترشد  
اليه وقد جوز والقاصد نفي الجنس + بلا على سبيل الاجمال ان يعملها عمل ليس  
واوجبوا اعمالها عمل ان اذا اريد التنصيص وجوز سيويه والمحققون لمن قال  
طالى زيد وجاء في عمرو اذا بناها للمفعول في مخلص الضم والكسر وان لم والذي  
يقتضيه النظر انه يتعين العبارة الناصية اذا اريد التنصيص والجملة اذا اريد



الاجمال ويجوز الامر ان اذا لم يرد احد الامر بن بعينه و يترجح الناصة حيث  
على الجملة ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة لانه قال في نحو جاءني بوجوب  
الا شمام او الضم وفي نحو طالني بوجوب الا شمام او الكسر وقال في باب  
لا يجوز الحما قها بليس اث لم يرد التنصيص على العموم وقال  
في المفعول معه برجمات النصب اذا خيف بالسطف قوا ت  
ما يضر قوا ت ثم قال هو ما وجه تقسيمهم مسائل الباب الى ما يجب نصبه  
والى ما يرجح ذلك فيه والى ما يرجح عطفه مع انهم يقولون ان المفعول  
معه لا بد ان يدخله معنى للمفعول به وقد سماه سيويه بذلك ومقتضى  
هذا ان يعين النصب عند قصد هذا المعنى اذا وجد المسوغ اللفظي فكيف  
يحكم برجمانه على العطف في بعض الصور بل كيف يحكم بتساوي الامرين  
في بعضها ايضا فان قيل بالحكم بملذ كر انما هو بالنظر الى صور التراكيب  
اللفظية وان اختلف المعنيان اشكل حيث كلام ابن مالك رحمه الله تعالى  
حيث حكم برجمان العطف حيث امكن ذلك بلا ضعف وهذه العبارة  
تدريج تحتها نحو قام زيد وعمرو وهذا التركيب ان نظرا الى مع قطع  
النظر عما يقصد من المعنى يقتضى تساوي الامر بن كما قال ابو الحسن ابن  
عصفور فما وجه كلام ابن مالك وهل يتم كلامه فتجيب الصور في هذا  
الباب خمسة اولا يتم كلامه فتكون اربعا واقول اماما تضمنه صدر السؤال من  
الاشكال فقد ذكر في اثائه ما يرفعه وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر  
الى صور التراكيب اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الامرين في نحو قام  
زيد وعمرو بل الحكم برجمان العطف وهو قائل به ووجه لزوم ذلك من

ظاهر كلامه لان العطف قد امكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر لان العطف  
 هو الاصل وقد امكن وسلم عن معارض واما كلام ابن عصفور فالقياس  
 الذي ذكرناه ياباه فالصور اربع لا خمس \* وليعلم ان تسمية سيوي بالمفعول  
 معه مفعولا به مشكلة والناس فيها فريقان فمنهم من تاو لها وهو ابن مالك فقال  
 حين ذكر ان الباء تاتي للمصاحبة مانعه ولما ساواة هذه الباء لمع قد يعبر سيويه  
 عن المفعول معه بالمفعول به انتهى ومنهم من اجراها على ظاهرها والقول  
 عندي ان بعض الامثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ويسمى مفعولا معه  
 وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به وان سيويه انما اراد ذلك  
 وما انا مورد كلامه لتأملوه \* قال رحمه الله ويتعصب فيه الاسم لانه مفعول  
 معه ومفعول به ثم قال وذلك قولك ما صنعت واباك ولو تركت الناقة  
 وفصيلها لرضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولو تركت الناقة مع فصيلها  
 فالفصيل مفعول معه والاب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم  
 ما قبلها ومثل ذلك ما زلت وزيد اى ما زلت بزيد حتى فعل فهو مفعول  
 به وما زلت اصبر والنبل اى مع النبل واستوى الماء والخشب اى بالخشب  
 انتهى فانظر الى كلامه رح حيث قال مفعولا معه ومفعولا به ثم فسر بعض  
 الامثلة بجمع وبعضها بالباء ولانه حيث قد راى الامر ان يكون ذلك المعنى  
 امامتينا او اظهر من المعنى الآخر فمن تأمل هذا الكلام بالانصاف  
 علم ان مراده ما ذكرت ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحوا الكتاب  
 في هذا الموضع وهذا مبلغ فهمي في كلامه رحمه الله والله اعلم \* وصلى الله  
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم \*



كلام ابن هشام في قوله تعالى وقد على الناس حج البيت الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى وقد على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً قال يجوز في الظرفين أربعة أوجه \* أحدها \* أن يكون الأول خبراً والثاني متعلقاً به \* والثاني \* عكسه وهو أن يكون الثاني خبراً والأول متعلقاً به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عاملة المعنوية فإن ذلك جائز باتفاق كقولهم أكل يوم لك ثوب \* والثالث \* أن يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر \* والرابع \* أن يكون الأول خبراً والثاني حالاً وهذا الوجه أيضاً لا يختلف في جوازه وربما سبق إلى الذهن أن فيه خلافاً وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف وتأخر المفعول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالساً زيد وفي حجر مستقراً سعيده هذا مما لا شك في جوازه وبقي وجه خامس وهو عكس هذا أعني أن يكون الأول حالاً والثاني خبراً فهذا مخصوص التحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا الإجماع على ذلك \* قال ابن مالك في (شرح الكافية) ولو قدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع \* وقال الأبي في (شرح الكبير على الجزولية) أجاز أبو الحسن تقدم الحال المفعولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر ومنع ذلك مع التقديم ووجه قوله أن المبتدأ طالب للخبر فإذا تقدم كان الخبر في نية التقديم إلى جانبه فكان الحال مؤخره عنها ولهذا امتنع بالإجماع أن تقدم عليهما جميعاً انتهى كلامه ملخصاً \* وقال ابن عصفور في (شرح الإيضاح) اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعاً فقوله البصريون دخل فيهم الإخفش وهو سعيد بن مسعدة

تليذ سيبويه وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره. ومن  
نقل الاجماع ايضا الامام ابوبكر ابن طاهر المعروف بالحرب ولكن نقل عن  
ابي الحسن انه اعرب قدا من قولهم قدا لك ابي حالا ونقل عن الامام المحقق  
عبد الواحد بن علي الاسدي المعروف بابن برهان قولاً سهلاً من ذلك وهو  
انه اجاز ذلك في الظرف وقد وقعت له على ذلك قال في (شرح اللمع) في قوله  
تعالى هنالك الولاية لله الحق. هنالك ظرف مكان وهي حال الولاية مبتدأ لله  
الخبر ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام لانها بلفظ الظرف  
وانشد لابن مقبل العجلائي \*

ونحن منعنا البحران تشرى بابه \* وقد كان منكم ماؤه بمكان  
ثم قال منكم حال والعامل فيه الباء في بمكان انتهى وعلى هذا في المسئلة ثلاثة  
مذاهب \* المنع \* مطلقاً وهو قول من عد الاخفش وابن برهان \* والجواز \*  
مطلقاً وهو قول الاخفش والجواز اذا كان العامل ظرفاً والمنع اذا كان  
غير ظرف وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس  
ولكنها قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسمع ولله في اجازته  
اصعب من الذي اجازه ابن برهان ولعل الذين يقولون الاجماع على  
خلاف ذلك لم يعتدوا بها اوراً وان القائل بها ذهل عن القاعدة ووقفت  
للاخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) هذا باب من الحال اعلم  
ان قولهم هذا عبد الله قائماً في الدار على الحال جائز وقد قدمت الحال  
قبل العامل لان الحال لعبد الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان  
جائزاً هذا نصه والنسخة التي عندي معتمدة لانها بخط ابي الفتح ابن جني



\* قوله رحمه الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا \* دليل على  
انك اذا اخرت الذي الحال له كان ممتنعاً ثم انه صرح بذلك بعد فقال  
ولو قلت قائماً في الدار عبد الله لم يجز هذا نصه بحروفه \* فانت قلت \*  
فما تصنع بما احتج به ابن برهان \* قلت \* لا دليل في شيء منه اما الآية  
الكريمة فيجوز في هنالك ان تكون ظرفاً لمتصرفاً وعلى هذا الوجه وقف  
بعض القراء وما كان متصرفاً هنالك \* ثم ابتدأ الولاية لله ويجوز ان يكون  
خبراً والله متعلق بالولاية ويجوز ان يكون ناخبين ومع هذه الاحتمالات  
يسقط الاستدلال واما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي  
قدمته عن الابدئي وذلك انه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلهما لان  
بعضها يطلب بعضها وهما لما تقدمت كان وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نية  
التقديم وكانت الحال متأخرة عنهما في التقدير على اني متردد في ثبوت  
هذه المقالة عن ابن برهان فانتى رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على ابي  
محمد ابن الخشاب واولها ما صدر به حاشيته ثم ذكر ذلك الى آخره  
فالظاهر انه مما الحق كما الحققت حواش من كلام الاخفش وغيره في متن  
كتاب سيبويه واما قولهم فدا لك ابي فانه يروى بالرفع والنصب والكسر  
وبالاولى الثلاثة روى قول نابغة بنى ذبيان في تعليقه + المشهورة.

مهلاً فداء لك الاقوام كلهم \* وما اغرم من مال ومن ولد

فاما الرفع فلي الابتداء والخبر والاولى ان يكون فداء هو الخبر والاقوام  
هو المبتدأ وكذلك لك في المثال لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة  
هذا قول حذاق المعريين وخالف سيبويه في مثل ذلك فاعرب النكرة

المنقدمة مبتدأ والمعركة المؤخرة خبرا بناء على الاصل من ان كلا منهما  
 حال في محله ولا تقديم ولا تاخير وعليه ان النكرة التي لها مسوغ بمنزلة  
 المعرفة والمعرفتان اذا اجتمعتا كان المقدم منهما هو المبتدأ واما النصب  
 فعلى المصدر واصل الكلام تفديك الاقوام ثم حذف الفعل واقیم مصدره  
 مقامه وجيء بـ "بلك" في البيتين كما جيء بهابعد سقيافي قولهم سقيالك وارتفع  
 الاقوام في البيت وابي في المثال بالمصدر او بالفعل المحذوف على خلاف  
 بين النحويين في ذلك واما الكسروهي رواية يعقوب بن السكيت وغيره  
 فللنحويين فيه قولان \* احدهما \* انه مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس على  
 الخلاف الذي شرحناه في رواية الرفع وانه معدول عن مفدى وبني  
 على الكسروليس هذا القول بشئ لانه لاوجه لبنائه على هذا التقرير  
 ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان حقه ان يقول انه معدول  
 عن فادلان المفدى هو المخاطب لا الاقوام \* والثاني \* انه اسم فعل ومعناه  
 ليفدك الاقوام اى وبني كما بني نزال ودرالك كذا وجهه ابو جعفر  
 النحاس في (شرح المعلقات) وفيه نظر فانا لانعلم اسم فعل على وزن فعال  
 بكسر الفاء ولا اسم فعل نايب عن فعل مضارع مقرون بلام الامر وحكى  
 الفراء انه يقال فداك بفتح الفاء وبالقصر وهذا يحتمل ان يكون في موضع  
 رفع وان يكون في موضع نصب وقد مضى توجيههما والله تعالى اعلم \*

\* من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله \*

\* بسم الرحمن الرحيم \* مسألة \* قول جابر رضي الله عنه كان يكفي من هو اوفى  
 منك شعرا وخير منك \* الظاهر ان خير مرفوع عطفا على اوفى المخبر به عن هو اى

\* اعراب قول جابر رضي الله عنه كان يكفي من هو اوفى منك شعرا وخير منك \*



كان يكفي من هوا وفي وخير كما تقول احب من هو عالم وعامل والجملة من المبتدأ  
 والخبر صلة الموصول والصلة مفعول يكفي ويقع في النسخ ويجري على السنة  
 الطلبة بنصب خير وقد ذكر انه خرج على سبعة اوجه \* احدها ان يكون عطفا  
 على المفعول وهو \* الثاني \* ان يكون بتقدير كان مدلولها عليها بان المذكورة  
 اولاً اي وكان خيراً \* الثالث \* على تقدير يكفي مدلولها عليها يكفي المذكورة  
 \* الرابع \* على الفاء من هو فيكون او في مفعولاً وخيراً معطوفاً عليه \* الخامس \*  
 الفاء من هو او في \* السادس \* على تقدير واكثر خيراً \* السابع \* على العطف  
 على شعرا وهذه كلها باطلة الا السابع فانه مستبعد اما العطف على من فانه يؤدي  
 بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه من ويصير بمنزلة كان يكفي زيد او عمرا  
 فيكون الذي هو او في غير الذي هو خير وليس المراد ذلك واما تقدير  
 كان فيبطل من وجهين \* احدهما \* ان حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها  
 لا يجوز بقياس الابدان ولو ومن ثم قال سيبويه رحمه الله لا تقل عبد الله  
 الماتول بتقدير كن عبد الله المقتول وخالف المحققون الكسائي في تحريمه  
 قوله تعالى انتهوا خير الكم \* على تقدير يكن الانتهاء خير الكم \* الثاني \* انا  
 اذا قدرت ان كان مدلولها بالاولى قدرنا مرفوعها مرفوع الاولى كما انك  
 اذا قلت علفتها تبناً وماء لا يقدر وسقاها غيري ماء بل وسقتها وذللك لان  
 الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير احدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه  
 فعلى هذا اذا قدرت ان كان الاولى قدرت فاعلمها فبصير وكان هو اي الصاع  
 واما تقدير يكفي فانه يؤذن ايضا بالتغاير كما انك اذا قلت كان يكفي الفقيه  
 ويكفي الزاهد آذن بذلك وسببه ان يكفي الثاني انما هو لمجرد التوكيد فذكره

بمنزلة لو لم يذكر وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتساير فكذلك اذا ذكر \*  
 واما الغاء من هو او الغاء من هو او في قباطلان من وجهين \* احدهما \*  
 ان زيادة الاسماء لا تجوز عند البصريين وكذلك زيادة الجمل ثم ان الكوفيين  
 يبيزون ذلك وانما يبيزون نه حيث يظهر ان المعنى مقتصر الى دعوى  
 الزيادة كما في قول لييد \*

الى الحول ثم اسم السلام عليكما \* ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر  
 فانهم قالوا اسم زائد لانه انما يقال السلام على فلان ولا يقال اسم السلام عليك  
 فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى وهو مقصود فيما نحن بصدده وقد يقال  
 ان افسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة من هو خاصة فان ذلك  
 لا يميزه احد لان المبتدأ يبنى بالاخير والموصول بالاصلة ويحجب بان دعوى  
 زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطله على فقد يرعدم الزيادة  
 \* الثاني \* انه اذا كان زائدا امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر  
 والعطف عليه يقتضى الاعتدال به وتقدم جوابه فتناقضا واما نقد يراكثر  
 فباطل لان افضل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقيا معموله لضعفه في العمل  
 وجموده لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من  
 جميع ما ذكر لان اوفى بمعنى اكثر فكانه قيل اكثر منك شعرا وخير الان  
 هذا باباه ذكر منك بعد خير الا ترى انك اذا قلت كان بكفى من هو اكثر  
 منك علما وعبادة لم يحتج الى قولك منك ثانيا وقد يتكلف جواز هذا الوجه  
 على ان تجعل منك الثانية مؤكدة للاولى \* تمت \* والله اعلم انتهى \*



بيان اعراب قوله تعالى وقيله يارب ان هؤلاء قوم لا يؤمنون

\* مسألة \* قرأ الجمهور وقيله بالنصب فعن الاخفش انه عطف على سرهم ونحوهم وعنه ايضا انه بتقدير وقيل قبله وعن الزجاج انه عطف على محل الساعة وقيل على مفعول يكتبون المحذوف وقيل يكتبون اقوالهم وافعالهم وقيل على مفعول يعلمون اي يعلمون الحق وقيله وقرأ السلي و ابن ريان وعاصم والاعمش وحمة بالحذف فقل عطف على الساعة لو على انها او القسم والجواب محذوف اي لبصرن اولا فعلن بهم ما اشاء وقرأ الاعرج وابوقلابة ومجاهد والحسن وقناة ومسلم بن خندجة بالرفع وخرج على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف اي وعلم قبله حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه روي هذا عن الكسائي وعلى الابتداء وخبره يارب الى لا يؤمنون وعلى ان الخبر محذوف تقديره مسموع او متقبل فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول قبله وقرأ ابو قلابة يارب بفتح الباء اراد يارب كما تقول يا غلاما وبتخرج على ما اجاز الاخفش يا قوم بالفتحة وحذف الالف والاجتزاء بالفتحة عنها وقال الزمخشري والذي قالوه يعني من العطف ليس بقوي والمعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا وقع تسافر الظم واغوى من ذلك واو جزا ان يكون الجر والنصب على اضمار فعل القسم وحذفه والرفع عليه قولهم ايمان الله وامانة الله وعين الله ولعمرك ويكون قوله ان هؤلاء قوم لا يؤمنون جواب القسم كانه قال واقسم قبله او قبله يارب قسمي ان هؤلاء قوم لا يؤمنون انتهى وهو مخالف لظاهر الكلام ويظهر ان قوله يا رب لا يؤمنون متعلق بقبله ومن كلامه عليه السلام واذا كان هؤلاء جواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم

وكلامه والضير في قوله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم \* اي اعرض عنهم وتاركهم وقل سلام \*

مسئلة لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربي واختلف في قتله بالذمي واجتمع من منعه بحد يث لا يقتل مسلم بكافر \* وتقديره ان كافر نكرة في سياق اللفي فيعم الحربي وغيره واختلف المانعون في الجواب فطائفة اجلوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقالوا ان قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين \* احدهما ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية وذلك ان قوما من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهلية فلما كان يوم الفتح قال عليه السلام كل دم في الجاهلية فهو موضوع تحت قدمي لا يقتل مسلم بكافر \* والثاني ان المراد بالكافر الحربي فان غيره قد اختص في الاسلام باسم وهو الذمي ولما ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والثاني بان الكافر لغة وعرفان قام به الكفر حريا كان او ذميا لانه اسم فاعل من كفر والاصل عدم التخصيص ويؤيده ان الوعيد الوارد في التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمي بالاتفاق وطائفة اجابوا عنه بعد ضم تلك الزيادة اليه وهي ولاذ وعهد في عهده \* وهؤلاء اربعة اجوبة \* احدها ما نقله عنهم الاصوليون وتقديره ان هذه الزيادة منقورة الى ما يتم به معناها وكون المقدرد لولا عليه بما ذكر او لا فتعين ان يقدر ولاذ وعهد في عهده بكافر والكافر المقدر الحربي اذ المعاهد يقتل بالمعاهد وحينئذ فالكافر الملقب به الحربي تسوية بين الدليلين والمذكور عليه ويجاب من وجهين \* احدهما انا لانسلم

بيان حد يث لا يقتل مسلم بكافر \*



احتياج ما بعد ولا الى تقد بر لجواز ان يكون المراد به ان العهد عاصم من القتل  
والثاني ان حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن لان هدر دمه من  
المعلوم من الدين بالضرورة فلا ينوهم متوهم قتل المسلم به وبعده هذا  
الجواب قليلا امران \* احدهما ان المدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دل  
عليه قوله تعالى فاتموا اليهده عهدهم الى مدتهم \* فالحمل على فائدة جلية اولى  
\* الامر الثاني \* ان صدر الحديث نفى فيه القتل قصاصا لا مطلق القتل  
فقياس آخره ان يكون كذلك \* والوجه الثاني \* ان لا نسلم ازوم تساوى الدليل  
والمدلول عليه لانهما كلمتان لولفظ بهما ظاهرين امكن ان يراد باحدهما غير ما  
اريد بالاخرى فكذلك مع ذكر احدهما وتقدير الاخرى ويؤيده عموم  
والمطلقات وخصوص وبعولتهن مع عود التضمير اليه \* والجواب الثاني \*  
ان الاصل لا يقتل مسلم ولا ذوعهد في عهد \* بكفر ثم اخرا المعطوف عن الجار  
والمجرور وليس في الكلام حذف البتة بل تقديم وتأخير وحينئذ فالتقدير  
بكافر حربي والا لزم ان لا يقتل ذوعهد بذى العهد وبالذمى \* والثالث \*  
ان ذوعهد مبتدأ في عهد \* خبره والواو للعال اي لا يقتل مسلم بكافر والحال  
انه ليس ذوعهد في عهد \* ونحن لو فرضنا خلوا الوقت عن عهد \* لجميع  
افراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حكى عن القدوري وفيه  
بعد لان فيه اخراج الواو عن اصلها وهو العطف ومخالفة لرواية من روى  
ولا ذى عهد بالخفض اما عطفنا على كافر كما يقوله الاكثرون واما على مسلم  
كما يقوله الحنفية ولكنه خفض لمجاورته المنفوض \* وايضا فان مفهومه حينئذ  
ان المسلم يقتل بالكافر مطلقا في حالة كون ذى العهد في عهد \* وهذا لا يقوله

احد فانه لا يقتل بالحربي اتفاقا الا ان هذا لا يلزم الحنفية فانهم لا يقولون  
 بالمفهوم فضلا عن ان يقولوا ان له عموما ولكن يتنقل البحث معهم الى اصل المسئلة  
 وقد يقال ايضا ان كون مثل هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على  
 التقديم والتأخير بعيد لان الكلام اذا مضى على وجه كانت فيه اجراؤه على  
 الظاهر حالة محلها لم يجوز والجواب الرابع ان ولا ذوعهد معطوف والمطف  
 يقتضى المفارقة فوجب ان يحمل الكفر الاول على غير ذى العهد ليتفاير اقال  
 بعضهم وهذا غريب فان ذا العهد معطوف على مسلم لا على كافر والمطف انما  
 يقتضى المفارقة بين المتعاطفين ثم لو قيل لو كان المراد بالكافر ذا العهد لكان ذكر ذى  
 العهدى ثانيا استعمالا للظاهر في موضع المضمر وهو لا يجوز اذ لم يحسن ان يحمل بعد  
 ذاك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا ونقصا لما خص عليه الكلام ولهذا قال  
 ابو علي ومن وافقه في قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان اردتم  
 فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن ان التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وانه حذف  
 الخبر من الثاني لدلالة خبر الاول عليه وقال بعض الناس الاولى ان يدر  
 الخبر مفردا اى واللائي لم يحضن كذلك لان تعليل المحذوف اولى ولانه لو نطق  
 بالخبر لم يحسن ان تعاد الجملة براسها فاتفق الفريقان على ان الخبر محذوف ولم  
 يحمله على ان التقدير واللائي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والذي  
 ظهر ان ذلك ليس الاما ذكرنا ولهذا ايضا يظهر انهم منعوا من التلذع في المتقدم  
 نحو زيد ضربت واكرمت وفي المتوسط نحو حدثت زيدا واكرمت لان الاسم  
 المتقدم مستوفيه العامل قبل ان يعي الثاني فاذا جاء الثاني لم بقدر طالبه بعد ما  
 اخذه غيره وذلك في المتوسط او ضمح لان المعمول بلى العامل الاول



انتهى هكذا اوجدت بخطه رحمه الله

يتلو مسئلة اعتراض الشرط على الشرط للشيوخ جمال الدين رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فصل تكلم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسئلة اعتراض الشرط على الشرط

اعلم انه يجوز ان يوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الاصح

وكذا في اكثر من شرطين وربما توهم من عبارة النجاة حيث يقولون اعتراض

الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس كذلك

ولا هو مرادهم ولتحقق اولا الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم اعتراض

الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط وقد وقع ذلك

لجماعة من النجاة والمفسرين ثم تكلم على البحث في ذلك والخلاف في

جوازه وتوجيهه فقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة

من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها واحداها ان يكون الشرط الاول

مقترنا بجوابه ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه يا قوم ان كنتم

آمنتم بالله فعملية وكلوا ان كنتم مسلمين خلافا لما غلط فيه فجعله من

الاشتراط وقائل هذا من الحق على مراحل لانه اذا ذكر جواب الاول

قال له فاي اعتراض هنا الثانية انت يقترون الثاني بفاء الجواب

لفظا نحو ان تكلم زيد فان اجادفا حسن اليه لان الشرط الثاني وجوابه

جواب الاول الثالثة ان يقترون بها تقديرا نحو فاما ان كان من

المقربين خلافا لما استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل

عند النجاة مما يمكن من شيء فان كانت المتوفى من المقربين فجزاؤه

روح فحذفت منها وجملة شرطها وانيب عنها اما فصا واما فان كانت  
تفرض لمن ذلك لوجهين \* احدهما ان الجواب لا يلي اداة الشرط بغير  
ناصل \* والثاني \* ان الفاء في الاصل المعطى فحقها ان تقع بين شيئين وهما  
المتعاطفان فلما اخرجوها في باب الشرط من المعطف حفظوا عليها المعنى الآخر  
وهو العوض فوجب ان يقدم شي مما في خبرها - ليها اصلا حاله نظ  
فقدمت جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما  
اليتيم فلا تقهر \* فصار اما ان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التي  
هي جواب ابن لثلاث لتلقى فاء ان فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل  
مقدم مبعضه على الفاء فلا اعتراض \* الرابعة \* ان يعطف على فعل الشرط  
شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجروركم ولا  
يسألكم اموالكم وان يسألكموها فيحلفكم تبخلوا \* ويفهم من كلام ابن مالك  
ان هذا من اعتراض الشرط على الشرط وليس بشي \* الخامسة \* ان  
يكون جواب الشرطين محذوفا فليس من الاعتراض نحو ولا ينفعكم بصحي  
الآية وكذلك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها لاية خلافا لجماعة من  
التحويين منهم ابن مالك وحجنا على ذلك انا نقول نقدر بجواب  
الاول تالياله مدلوله عليه بما تقدم عليه وجواب الثاني كذلك مدلوله  
عليه بالشرط الاول وجوابه المقدمين عليه فيكون التقدير في الاول  
ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يهويكم فان  
اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي وكذا التقدير في الثانية ومثل ذلك  
في باب الخامسة \*



لكن قومي وان كانوا ذوي عدد \* ليسوا من الشرفي شيء وان هانا  
 فقد بره فانه حسن \* واذ قد عرفت اننا لا نريد شيئا من هذه الانواع بقولنا  
 اعتراض الشرط على الشرط \* فاعلم ان مرادنا نحن ان ركبت ان ليست  
 فانت طالق وقد اختلف اولاً في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه  
 ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المميزين بالآيات السابقة  
 وقد بينا انها ليست مما نحن فيه لافي ورد ولا صدر وانما الدليل في قوله سبحانه  
 ولولا رجال مومنون الى قوله لعد بنا فالشرطان وهما لولا ولو قد اعترضنا  
 وليس معها الا جواب واحد متأخر عنها وهو لعد بنا وفي آية اخرى على  
 مذهب ابي الحسن وهي قوله سبحانه اذ احضر احدكم الموت ان ترك خيراً  
 الوصية \* فانه زعم ان قوله جل ثناؤه الوصية للوالدين على تقدير الفاء اي  
 فالوصية فعلي مذهبهم يكون مما نحن فيه واما اذ ارفعت الوصية بكتب فهي  
 كآيات السابقات في حذف الجوابين وهذان الموطان خطر الى قد يماولهما  
 لغيري ومما يدل عليه ايضا قول الشاعر \*

ان تستغيثوا بنا ان تذرنا وتجدوا \* منا معاقل فزنا منها كرم  
 وقد استعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد رحمه الله في مقصوده حيث يقول  
 فان عثرت بعد هان والت \* تنفس من هانا فتقولا لا لنا

\* واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف وان الصحيح جوازها فاعلم  
 ان المميزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين  
 على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا \* احدها انه انما يقع بمجموع امرين احدهما حصول  
 كل من الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقفاً قبل وقوع الاول فاذا

قبل ان ركبت ان ليست فانت طالق فان ركبت فقط اوليست فقط اوركبت  
 ثم ليست لم تطلق فيمن وان ليست ثم ركبت بطلقت هذا قول جمهور  
 المحررين والفقهاء وقد اختلف المحررون في تأويله على مذهبين احدهما قول  
 الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذور فلهذا لالة الاول  
 وجوابه عليه والدليل على ان الشرط وجوابه يدلان على الشرط ان الحال لا يمنع  
 اقترانها بحرف الاستقبال لانها مستقبلة بخلاف الاول وعلى هذا صحة مسألة  
 ابي علي وصحة مسألة المصنف مسألة الشرط اعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها  
 مطلقا فانها معترضة بغير ذلك نعم وينصح على هذا بطلان تعميم ابن مالك  
 امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال وقد انفتح الامر في تحقيق هذين الوجهين  
 والحمد لله والمذهب الثاني ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين  
 حكى لي بعض علمائنا عن امام الحرمين رحمه الله ان القائل اذا قال ان ركبت  
 ان ليست فانت طالق كان الطلاق مطلقا على حصول الركوب واللبس سواء  
 وقعا على ترتيبهما في الكلام ام متعاكسين ام مجتمعين ثم رأيت هذا القول  
 محكما عن غير الامام رحمه الله والذي يظهر لي فساد هذا القول لان قائله  
 لا يخلو امره من ان يجعل الجواب المذكور لمجموع الشرطين او للاول فقط او للثاني  
 فقط لا جائز ان يجعله جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا  
 او لا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يورد على جواب واحد لان ذلك نظير  
 ان يقول زيد عمرو عندك ويقول عندك خبر عنهما فيقال لك هلا اذ شركت  
 بين الاسمين في الخبر الواحد اتيت بما يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك  
 الذي تقدره من ان يكون فاء او واو اذ لا يصح غيرها فان قدرته فاء كالفاء



المتقدمة في قوله من يفعل الحسنات لله يشكرها أي فانه يشكرها فالشرط  
 الثاني وجوابه جواب السؤال الثاني هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مضمون  
 الشرط طين ويكونها الثاني بعد الاول كذا انك لو صرحت بالفاء كان الحكم  
 كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفاء لا يقع الا في الدار من الكلام او في  
 المنزور فخلل بعمل عليه الكلام وان قد وبتا الواو كما هي مقبولة في قول الله  
 سبحانه وجوه يومئذ ناعمة أي وجوه يومئذ ناعمة عطيف على وجوه يومئذ خاشعة  
 فلا دخل في الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير يؤولك هذا التقدير  
 لا يعمين ليجوز ان المتكلم انما قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع مع الترتيب المذكور  
 لو يكون الكلام لا تقدر فيه فلم قلت يعمين تقدير الواو لاجا تزان يجعله  
 جوابا لاول فقط وجواب الثاني محذوف لالة الشرط الاول وجوابه  
 عليه لانه على هذا التقدير يلزمه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به  
 ولا جازان يجعله جوابا لثاني لانك اما ان تجعل جواب الشرط الاول هو  
 الشرط الثاني وجوابه او محذوف فايدل عليه الجواب المذكور لثاني لا سبيل الى  
 الاول لانه على هذا التقدير يجب الفاء في الشرط الثاني لانه لا يصح للشرط  
 ان يبنى الشرط لو قلت ان لم يصح وكل جواب لا يصح لان يكون شرطا  
 فانه يعمين فغير انه بالفاء ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه فان قلت لعله يجعله  
 مثل قوله من يفعل الحسنات لله يشكرها فانه اوجه ضعيف كما قد منا فلم حمل  
 الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محمولا عليه ولا سبيل الى الثاني لانه  
 خلاف لما لو فقي العربية فان مناج كلامهم ان يحذف من الثاني لدلالة  
 الاول لا العكس فاما قوله **نحن** بما عندنا وانت بما عندك راض **ب**

بخلاف الجادة حتى لقد تخيل له ان كيسان فعمل فحين للمتكلم المظلم نفسه  
 ليكون راض خيرا عنه فانت ترى عدم انهم بهذا النوع حتى تكلف له  
 هذا الامام هذا الوجه حتى ذلك عنه ابو جعفر النحاس في شرح جملات  
 ولانه ايضا خلاف المألوف من عادتهم في توارده ذوى جوابين من جعل  
 الجواب للثاني ثم الذى يطل هذا المذهب من اصله انما تأمل ما ورد في  
 كلامه تعالى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين فهذا  
 بتقدير ان كنتم مسلمين فان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا فحذف  
 الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا القول من ابي الحسن يمكن لان القاعدة  
 انه اذا توارده في غير مسألتين على جواب واحد شيان كل منهما يقتضى جوابا  
 كان الجواب المذكور للاول كقولك والله ان تاتى لا كرمك بالتاكيد جوابا  
 للاول وان تاتى والله اكرمك بالبرم جوابا للشرط فكذا القياس يقتضى في  
 مسألة توارده شرط على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب  
 الثانى محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه فمن ثم ازم في وقوع المعلق على ذلك  
 ان يكون الثانى واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى  
 ان الكوفيين وابازيد والمبرد رحمهم الله يزعمون في نحو انت ظالم ان فعلت  
 ان السابق على الاداة هو الجواب لادليل على الجواب والجواب لا بد من  
 تأخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه قائم  
 مقامه ومن في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا ان في كل من الجملتين مجازا  
 فمجاز الاول الفصل بينهما وبين جوابها بالشرط الثانى ومجاز الثانية  
 بحذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط الاول ماضيا ومضارعيا واما



الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام ان يكون الا ماضيا لان القاعدة  
في الجواب انه لا يحذف الا والشرط ماض فاما قوله  
ان تستغيثوا بنا ان تذهبوا وتجذوا \* منا معا قل عزنا بها كرم  
فضرورة كقوله

يا اقرع بن حابس يا اقرع \* انك ان تصرع اخوك تصرع  
\* القول الثاني \* قول ابن مالك رحمه الله ان الجواب المذكور للاول  
كما يقوله الجمهور لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدور لانه  
مقيد للاول تقييده بحال واقعة موقعه فاذا قلت ان ركبتي ان ليست  
فانت طالق فالمعنى ان ركبتي لايسة فانت طالق وكذلك التقدير في البيت  
ان تستغيثوا بنا مذ عورين تجذوا فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخر المقدم  
وتقديم المؤخر لكن تخريجه مخالف لتخريجهم وعندى ان ما ادعوه اولى  
من جهات \* احدها \* ان دعواهم جارية على القياس فان الشرط يكون  
جوابه ظاهرا ومقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه جملة شرطا لا جواب  
له لا في اللفظ ولا في التقدير وكان ادعاء ما يجري على القياس اولى \* الثاني \*  
ان ما ادعاه لا يطرد له الا حيث يمكن اجتماع اللفظين كالمثلة السابقة  
اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك  
ان قمت قاعدة فان هذا من المحال وينبغي على قوله انها لا تطلق اصلا وكذلك  
اذا لم يجتمع الفعلان في العادة وان لم يتضاد انحو ان اكلت ان شربت وكذلك  
اذا قال ان صليت ان توضأت اثبت فانه لا يصح ان يقدر ان صليت متوضئا  
بمعنى موقعا للوضوء فانهما لا يجتمعان \* الثالث \* ان الشرط بعيد من المذهب

الحال الا ترى انه للاستقبال والحال حال كلفظها وبابها المقاربة واذا  
 تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوز باحد هاءين الآخر وقد نص هو على ان الجملة  
 الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر بدليل استقبال لمسا بينهما من التنافي نعم في  
 مسائل القصري عن الشيخ ابي علي رحمه الله اجازة ذلك في نحو لا ضربته  
 ان ذهب او مكث ولا ضربته ان ذهب وان مكث والذي يتحرر لي ان الحال  
 تكاذم النحاة على ضربين حال مقارنة وحال متظرة ونعني حالا مقدرة  
 فالاولى واضحة والثانية نحو ادخلوها خالد بن \* فان الخلود ليس شيئا يقارن  
 الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدر التحويون ذلك ادخلوها  
 مقدرين الخلود وكذلك لتدخل المسجد الحرام ان شاء الله آمين محققين  
 رءوسكم \* اي مقدرين فانهم في حالة الدخول لا يكونون محققين ومقصرون  
 انما هو مقدرون الخلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على  
 الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع الامرين  
 بشرط تقدم المؤخر وتأخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت في  
 كلامهم كقولهم ان تستغيثوا بنا ان تذر و افان الذعر مقدم على الاستغاثة  
 والاستغاثة مقدمة على الوجدان فهذا اما عندي في دفع هذا المذهب  
 \* المذهب الثالث \* ان الشرط الثاني جوابه مذكور والشرط الاول جوابه الشرط  
 الثاني وجوابه فاذا قبل ان ركبت ان لبست فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت  
 اولاً ثم لبست وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب  
 لما جاوره وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني ليصح كونه  
 جواباً للاول وعلى قول هذا فلا يلزم مضي فعل الشرط الاول ولا الثاني



لان كلامها قد اخذ جوابه وهذا القول باطل بامور احدى ان الفاء لا تحذف الا في الشعر الثاني \* ان القاعدة في اجتماع ذوى جواب ان يجعل الجواب للسابق منها والثالث \* ان لا يتأتى له في نحو قوله ان تستفيثوا بنا ان تذر عروا البيت لان الذعر مقدم على الاستغاثة فهذا ما باقنا من الاقوال في هذه المسئلة وما حضرنا فيها من المباحث ويجوز لنا ان اذ قبل ان تذر عروا ان تستفيثوا بنا تجدوا وان توضحا ان صليت اثبت كان كلاما باطلا لما قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مسيبتين عن الشرط الثاني والامر فيما ذكرت بالعكس والصواب ان يقال ان صليت ان توضحا اثبت بتقدير ان توضحا فان صليت اثبت وكما قد منا انه يعترض باكثر من شيئين وتمثيل ذلك ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدى حرفا ن وقع السؤال اولا ثم الوعد ثم الاعطاء وقعت الحرية وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتى فيه ذلك الخلاف في التوجيه فالجمهور يقولون فعبدى حرجواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدى حردال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سألتني وكانه قيل ان سألتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدى حرجواب ان ما لك ان المعنى ان اعطيتك واعدالك سائلا اي فعبدى حرفوا عدا حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدى حرجواب للشرط الاول وهذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله اعلم تمت بحمد الله وعونه \*

بسم الله الرحمن الرحيم

سألت وفقك الله عن قولي في اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا وان صالحا ليس  
مفعولا به بل هو مانعت لمصدر محذوف كما يقوله اكثر المعربين في امثاله واما حال  
كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واعملوا صالحا والضمير للمصدر  
وذكرت ان كثيرا من الناس استكروا قولي في ذلك وقالوا ان عمل من الاعمال  
المتعدية بدليل قوله تعالى ان اعلم سابغات وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من  
مما ريب فاعلم وفقك الله انك اذا قدرت ما اقوله انحلت عنك كل شبهة في  
ذلك وعلمت ان استكركم لذلك مسارعة الى ما لم يحيطوا بعلمه وغيبة عن معاني  
كلام النحاة وادلة العقل وبيان ذلك بامور واحدا **الاول** ان الفعل المتعدي  
هو الذي يكون له مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل وان  
ثبت قلت الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين موجودة في كلام  
النحاة وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول كمضروب  
وما كول ومشروب فزيد المضروب والخبز الماكول والماء المشروب هي  
محل تلك الافعال وليست مفعوله وانما هي مفعول بها ومن ضرورة قولنا  
مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به انه مفعول به شيء  
من الاحداث والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به هو المصدر وسماه النحاة  
مفعولا مطلقا بمعنى ان ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد فانك تقول مفعول به  
ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر  
فهو المفعول المطلق اى المجرد عن القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس  
فعله واما المضروب والماكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وانما صدر عن

اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا



الفاعل شيء أثر فيه ومن تدبر قول النحاة مفعول به عرف ذلك وإن المفعول  
غيره وأطلقوا عليه اسم مفعول ولم يقولوا اسم مفعول به لقيم المعنى في ذلك  
والشخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضرب واقع به ولا يقال مضروب به  
بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع الضرب به وذلك مفهوم من معنى  
الفعل لأن معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول للمصدر وإن كان هو المفعول  
المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل  
اللازم إلا أن يكون مقيد بظرف ونحوه وهذه الأمور كلها واضحة من  
مبادي النحو أشهر من أن تذكر ولكننا احتجنا إلى ذكرها وكل فعل لم يبن منه  
اسم مفعول لم يقل عنه أنه متعد بل هو لازم وإن كان له مفعول حقيقي وهو  
الفعل والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به  
ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدى فعله إليه تعدي الفعل إلى المفعول به بل  
تعديه إلى المصدر فلذلك لم يجز أن يكون عملات عملا صالحا متعديا إلى  
صالحا على المفعول به **والثاني** أن الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان  
وذلك المعنى سماه النحاة حدثا وفعلا حقيقيا وسموا اللفظ الدال عليه مصدرا  
ومفعولا مطلقا وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال وقد يكون  
المعنى الذي يدل عليه الفعل قائما بالفاعل فقط من غير أن يكون  
صادرا عنه كالعالم بل قد لا يكون حدثا أصلا ولا فعلا حقيقيا  
كالعالم القديم فانك تقول علم الله كذا فالمعنى الذي يدل عليه هذا الفعل  
وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قائم بالذات  
المقدسة على مذهب أهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلا امر اصطلاحى

\* وقصدى من هذا التنبيه على ان تسمية النحاة المصدر مفعولا مطلقا  
وفعلا ليس مطردا في جميع موارد ه وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من  
غير ان يوضحه هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر الى معنى قائم  
بالفاعل كالفهم والحذرو الى صادر عنه كالضرب والحط وان كان الضرب  
والحط قائمين بالفاعل وقد يطلق النحاة المفعول المطلق على غير ذلك وقد  
ذكرنا ان المفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة وليس  
مفعولا واذا نظرت اليه بقولك ضربت زيدا ونحوه ظهر ذلك ظهورا  
قويا فان زيد ليست ذاته من فعل الضارب \* وهنا قسم آخر وهو قوا ما  
خلق الله العالم اخثار ابن الحاجب في اماليه انتصاب العالم على المصدر بناء  
على ان الخلق هو المخلوق واكثر السعويين لم ينظروا الى ذلك وظاهر  
كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الاصوليين وعلى  
هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر من الخلق وذات  
العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون هذا  
مفعولا مطلقا فانما يسمونه مفعولا به والخلق نفسه هو المفعول المطلق وكذلك  
في الافعال العامة لقوله تعالى مما عملت ايدى \* فالضمير في عملت مفعول به  
وهو مفعول كالمخلوق ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل والظاهر  
ان النحاة اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل لان العالم وان كانت ذاته  
موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به فاندرج تحت حد هم المفعول  
به وان زاد بامر آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى ولم يتعرض  
النحاة لهذا الزائد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى ذكره لكن يلزم



على هذا ان يكون للمفعول من غير تقييد ليس بمصدر وهم قد قالوا ان  
المفعول المطلق هو المصدر فيجب ان يقال ان في تفسيرهم المفعول المطلق  
تسميها واصطلاحا وان المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة يكون هو  
الفعل خاصة وهو المصدر وتارة يكون زائدا عليه كهذا المثال ويحتمل  
ان يقال ان كثيرا من النحاة معتزلة وعند المعتزلة الممدوم شيء بمعنى انه  
ذات متقررة في العدم فلا تأثير للفاعل في ذاته وايراده للوجود معنى  
واقع عليه كالضرب على المضروب ويكون منهم من اطلق ذلك عن عمل  
واعترال ومنهم من قاله نقليدا وهكذا الكلام في اوجد الله العالم ونحوه من  
الالفاظ الدالة على انشاء الذوات وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح  
المشهور عند متأخري النحاة واماسيويه رحمه الله وهو امام الصنعة فاطلق  
على المفعول به انه مفعول ولم ار في كلامه مفعولا به فانه قال باب الفاعل  
الذي لم يمدد فعله الى مفعول وباب الفاعل الذي تعداه فعله الى  
مفعول وذكر في الاول ذهب وجلس وفي الثاني ضرب عبد الله زيدا  
وقال انتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل وهذا الذي  
قاله سيبويه سالم عن الاعتراض وليس فيه اطلاق المفعول على المصدر  
بل على ما يتعدى اليه فعل الفاعل وذلك اعم من ان يكون حاصل الفعل  
الفاعل او ليس حاصل الفعل ولكن فعل الفاعل واقع عليه وتسمية الاول  
مفعولا حقيقة وتسمية الثاني مفعولا اصطلاحا او على حذف الجار والمجرور  
وارادة انه مفعول به ولا يرد على عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه في تسمية  
معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا في تسمية المصدر مفعولا مطلقا فسبحان من

اسمده في عبارته وحماها عن ان يدخل عليها بافساد **الثالث** \* ان  
 النحاة اختلفوا في اطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم انه يطلق على  
 جميع المصادر وقال بعضهم لا يطلق الا على مصادر الافعال العامة كعمل  
 وفعل وصنع وهذا القول كالشاذ عند النحاة وقد نبهنا على ان بعض المصادر  
 لا يصح ان يقال انه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو العلم القديم ومن هذا يظهر  
 ان معنى التعدي ان يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا علم الله كذا فعلمه متعلق  
 بالمعلوم واسميته تعالى فاعلا في هذا المثال ليس المراد به انه فاعل العلم لان علمه  
 ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة في ان من اسند اليه فعل على وجه  
 مخصوص يسمى فاعلا **الرابع** \* ان غير الله تعالى لا اثر لفعله في الذوات اجماعا  
 اعني لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقامت عليه الادلة  
 العقلية ولم يذهب احد من اهل الملل الى خلافه ولهذا لما قال اصحابنا ان اعمال  
 العباد مخلوقة لله تعالى واحتجوا بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون \* حاولت  
 المعتزلة الجواب بجعل ما موصولة فيكون المراد الاصنام وهي مخلوقة لله تعالى  
 بالاتفاق ورد اصحابنا هذا الجواب بان الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم  
 اياها وهم لم يعبدوها من حيث ذواتها وانما عبدوها من حيث هي معمولة  
 لهم لئلا يفتهم وتصويرهم كانه قال اتعبدون ما تحتون والله خلقكم ونحيتكم او  
 والنحت الذي تحتونه او المنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة نقاد ير  
 لاهل السنة \* احدها بان تكون ما مصدرية **والثاني** \* ان تكون موصولة  
 والمراد بها المصدر وبعض النحاة يقدرها هكذا في كل مكان اريد فيها المصدرية  
 وينكر جعلها مصدرية وان كان المشهور خلافه وعلى هذين التقديرين



الدلالة من الآية لاهل السنة ظاهرة جدا والثالث \* ان تكون موصولة والمراد  
 بها المنحوت بقيد التخت وفيه جهتان ذاته ولم يعبد من جهتها وصنعتة  
 وهي التي عبد من جهتها وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية ودلت الآية  
 على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة الحاصلة في الصنم معمولة للآدمي  
 وقعت الدلالة لاهل السنة من الآية ولا تعين ان يكون العمل نفسه فتصح  
 الدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سند كره \* الخامس \*  
 الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين \* احدها \* ما لا اثر لفعل العباد فيه  
 البتة بل هو من فعل الله تعالى وحده اما بسبب من العباد واما بسبب منهم  
 يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعية  
 وهي كالذوات فلا يقال انها مفعولة للعباد البتة \* والثاني \* ما هو اثر صنعة  
 العبد وهي الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصنم  
 بنحت العباد ونصويرهم هل نقول ان تلك الصورة معمولة للعباد والله تعالى  
 ولا شك ان على مذهب اهل السنة لا تردد في ذلك فان الكل بفعل الله تعالى  
 وانما التردد على مذهب المعتزلة او بالاضافة الكسبية على مذهب اهل  
 السنة والحق ان ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم فان القدرة الحاصلة  
 لا تؤثر في غير محلها فاذا قلنا صور المشرك الصنم لم يكن من فعل للمشرك الا  
 التصوير القائم به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها انها  
 معمولة للعباد الا على جهة المجاز وانما يقال هي مصورة كما يقال في زيد  
 المتعلق به الضرب انه المضروب واذ قلنا عمل المشرك الصنم في الكلام  
 مجاز بخلاف قولنا صور المشرك الصنم وسببه ان عمل فعل عام وصور

فعل خاص وسياً في الفرق بين الافعال الخاصة والعامة فقولنا عمل يقتضي ان الصنم معمول لمن اسند اليه الفعل وليس شئ من الصنم لامن مادته ولا من صورته فعلاً للعبد ولا من عمله فكيف يكون مجموعته من عمله فلا بد من مجاز وفي جهة المجاز وجوه \* واحد \* ان يكون استعمال عمل في معنى صور استعمال للاعم في الاخص \* الثاني \* ان يكون على حذف مضاف كأنه قال عمل تصوير الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولاً به بل مصدر او هذا ان الوجهان هما اقرب الوجوه التي خطرت لنا فلنقتصر عليها وبالثاني يقوى ان المراد في قوله تعالى وما تعملون للتصوير فيكون حجة لاهل السنة \* السادس \* الافعال ضربات \* خاصة \* وهي الاكثر مثل قام وقعد وخرج في اللازم وضرب واكل وشرب في المتعدي وانما كثر هذا الضرب الخاص لازماً ومتعدياً لانه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص والامر به والنهي عنه ونحو ذلك \* الضرب الثاني \* الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال لانه قد بقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما لالم بالجنس دون النوع واما لقرض آخر وكذلك الامر به والنهي عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد اقل من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول ولم يبيح منه الا الفاظ معدودة واذ اسئلنا عن هذه الافعال العامة هل هي متعدية او لازمة لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة والاعم من شئيين لا يصدق عليه واحد منهما فان اعم يصدق على الاخص ولا ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الاهمال الذي هو في قوة جزئي فمتى



وجد في كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حملها على ذلك  
وان مراده انها قد تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية  
واريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدي انه الذي  
لا يتجا وزمناه من حيث هو فيصح بهذا الاعتبار ان تقول ان عمل  
لا متعد لان معناها العمل والعمل من حيث هو لا متعد الا اذا  
اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا مطلق  
العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصعب ان مدلولها لا متعد  
وهكذا فعل وصنع الفن السابع ان هذه الافعال مع عمومها لها مصادر  
وهي الفعل والعمل والصنع وهي احداث عامة يندرج تحتها غيرها  
من الاحداث الخاصة وتلك الاحداث افعال حقيقية ويصدق  
عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار انها صادرة عن  
الفاعل والشخص فاعل انعله فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك اتفق النحاة  
هنا على انه يطلق على مصادر هذه الافعال اسم المفعول المطلق بخلاف الافعال  
الخاصة لا يصدق على الضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان هو مفعولا  
في الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف وانما يصدق على  
الفعل مفعول لا تافهما في لفظ (فاعل) لا مفعول وكذلك عمل وصنع ويقال في  
العمل والصنع مفعول ومصنوع ومع ذلك فلا يكون متعديا بل يصح  
ذلك وان اريد به معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذي هو اعم  
من اللازم والمتعدي فاد املت عملت عملا او فعلت فعلا او صنعت صنعا  
فان تصابه على المصدر ليس الا نعم ان اردت بالفعل المفعول الذي ليس هو

الحدث بل المفعول به كان مجازاً وحيداً، يصح فيه ان يكون مفعولاً به وفيه  
 تجاوزاً أيضاً من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل وحقيقة  
 المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم عن اصطلاح ثنائى  
 النواة وهما متغايران كما قدمنا في الثامن \* اذا قلت عمل محراباً فان استندت  
 الفعل الى الله تعالى صح وانتصب محراباً على انه مفعول به وهو ايضاً مفعول  
 ومنه قوله تعالى مما عملت ايدينا وقد ينال وجه ذلك فيما سبق وان اسندته الى  
 غير الله فقلت عمل التجار محراباً لم يكن المحراب مفعولاً نفسه لما قدمنا ان عمل العباد  
 لا يتجاوزهم ولا ن مادة المحراب ليست معمولاً للعباد وهي جزء المحراب  
 واولى ان لا يكون الكل معمولاً لهم وفي جملة مفعولاً به تنصیل وهو انك اذا جعلت  
 عمل مجازاً عن تجر كان اعماله في محراباً حقيقة على انه مفعول به كقولك تجرت  
 محراباً فان التجرو اقم على المحراب وقوع الضرب على زيد وكان المجاز في لفظ عمل  
 ليس الا هو ان جعلت عمل على حقيقته فان جعلته على حذف مضاف كما سبق  
 فالتقدير عمل تصوير محراباً فالتصوير مصدر وفاز احذف واقیم المحراب  
 مقامه اعتبر بمفعولاً به على المجاز وان قدرته عملت صحة محراباً على  
 ان يكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولاً بخلاف ما قلناه فيما سبق كان  
 كذلك ايضاً وان جعلت المحراب معمولاً باعتبار انه محل العمل اطلاقاً لاسم  
 المحل على الحال لزم المجاز ايضاً فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك في جواز  
 الاطلاق قال تعالى لياكلوا من ثمره وما عملته ايديهم \* التاسع \* بان بهذا  
 ان قوله اعمالوا صالحاً انما ينتصب صالحاً فيه على غير المفعول به ولا يجوز  
 انتصابه على المفعول به الا بمجازين \* احدهما اطلاق الصالح على المفعول الذي



ليس فعلا \* والثاني \* اضافة العمل اليه \* وشئ \* ثالث \* وهو حذف الموصوف  
من غير دليل بخلاف ما اذ قدرنا فعلا الذي هو المصدر فان الفعل يدل عليه  
وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة  
في جعله مفعولا به فكيف يصار اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة \* العاشر \*  
ظهر بهذا الوجه التقدير في قوله تعالى ان اعمل سائغات \* وقوله تعالى يعملون  
له ما يشاء من محاريب وتماثيل \* واما قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا \*  
فانتصاب شكر انلي انه مفعول له \* وجوز الزمخشري فيه ان يكون مفعولا به  
على المشاكلة وفيه مجاز واما قوله تعالى من يعمل سوء فيجزه \* وقوله من يعمل  
من الصالحات \* وما اشبه ذلك فكما ترجع الى المصدر \* الحادي عشر \*  
انما فرقنا بين الافعال العامة والخاصة لان تمدى الفعل الى المفعول معناه وصول  
معناه اليه فالفعل الخاص كالضرب مثلا تعدى به بوصول الضرب الى المضروب  
ولا يلزم من ذلك ان يكون الضارب مؤثرا في ذات المضروب اعني  
موجودا لها والفعل العام كعمل مثلا تعدى به بوصول معناه وهو العمل والعمل  
معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم واتحاد المفعول حتى  
يقوم دليل على خلافه فمثال الفرق انما هو بين معاني الافعال ووصولها  
الى المفعول \* الثاني عشر \* من الافعال نوع آخر مثل قال ولفظ يخفي  
الفرق بين القول والمقول واللفظ والمفروض لان المقول والمفروض هو الاصوات  
والحروف المقطعة وهي القول والالفظ والوجه في الفرق بينهما ان هنا  
امر ين \* احدهما \* حركة اللسان ونحوه مما نحن فيه مقاطع الحرف بتلك الحروف  
والثاني نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كيفيات تعرض للصوت

الخارج بتلك الحركات فالاول هو اللفظ وهو القول واللفظ اللذان هما مصدران والثاني هو المفعول والمفروض فاذا قلت لفظت لفظا وقلت قولاً لك ان تريد الاول فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ولك ان تريد الثاني فتنصبهما على المفعول به وهما امران متغايران وان لم يتجاوزا الفاعل وهو اللفظ القائل المتكلم وليس من شرط تعدى الفعل ان يتجاوز الى غير محل الفاعل بل الشرط المغايرة سواء تجاوز في محله او في غير محله هذا ما انتهى اليه نظري في هذه المسئلة والله تعالى اعلم \*

✽ اورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على قولهم في مثل خلق الله السموات والارض ان السموات مفعول به ايرادا \*

هو ان المفعول به عبارة عما كان موجودا فوجد الفاعل فيه شيئا آخر نحو ضربت زيدا فان زيد اكان موجودا او الفاعل اوجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عدا محض او الفاعل يوجد به ويخرجه من العدم والسموات في هذا التركيب انما كانت عدا محضا فاخرجها الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ويقال انه مذهب الرماني ايضا \*

✽ اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه \*

بانا لانسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلة الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ما ضربته ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى اعطى كل شئ خلقه فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد

معارضة في تركيب قوله تعالى خلق الله السموات والارض



في الخارج وقد لا توجد ذلك لا يخرج عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى  
خلقتك من قبل ولم تكن شيئا \*

❦ واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجة ❦

بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير اليجاد يقتضي ان يكون موجودا  
ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبت صفة غير اليجاد يستدعي ثبوت  
للموصوف او لا واما المفعول به بالنسبة الى اليجاد فلا يقتضي ان يكون  
موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا ولا لكان  
تخصيلا للحاصل انتهى \*

❦ فائدة ❦

قال سيويه (من) في قولهم زيدا فضل من عمرو لا بداء بالار تقاع وانترض  
بانه لا يقع بعدها الى انتهى \*

❦ واجاب الشيخ ذكوان ❦

ان المتكلم غرضه بيان ابتداء الفعل وليس له غرض في انتهائه فتأمل \*

❦ من فوائد الشيخ جمال الدين ابن الزمكاني في تفسير قوله تعالى التائبون  
العابدين الآية في الجواب عن السؤال المشهور ❦

وهو انه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف الناهون عن المنكر  
على الآمرون بالمعروف بالواو وقال عندي فيه وجه حسن وهو ان  
الصفات تارة تسقى بحرف العطف وتارة تذكر بغيره ولكل مقام معنى  
يناسبه فاذا اكن المقام مقام تعداد صفات من غير نظر الى جمع او افراد حسن  
استقاط حرف العطف وان اريد الجمع بين الصفتين والتبنيه على تفايرها  
عطف بالحرف وكذلك اذا اريد التنويع امدم اجتماعهما اتي بالحرف ايضا

وفي القرآن الكريم امثلة تبين ذلك قال الله تعالى عسى ربهم ان يبدله  
 ازواج خيرات لمنكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات ساجدات ثبات  
 وابكارا فاتي بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى  
 ذكرها مجتمعة والواو قد توهم التسوية فحذفت واما الابدكار فلا يكن ثبات  
 والثبات لا يكن ابدكارا فاتي بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى حم تنزيل الكتاب  
 من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول  
 فاتي بالواو في الوصفين الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين لان  
 غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انهما يجريان مجرى الواحد. للازمهما  
 فمن غفر الذنب قبل التوبة فيبين الله سبحانه وتعالى بعطف احد هما على الآخر  
 انها مفهومان متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل واحد منهما  
 حكمه وذلك مع العطف ابدن واوضح واما شديد العقاب وذي الطول  
 فهما كالتضادين فان شدة العقاب تقتضي اتصال الضرر والاتصاف  
 بالطول يقتضي اتصال النفع فحذف يعرف انها مجتمعان في ذاته تعالى وان ذاته  
 المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب وذي الطول  
 وفي حالة اتصافه بذي الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا  
 المعنى وفي الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وتركه مما ذكرناه لان كل  
 صفة مما لم تسبق بالواو مغايرة للآخرى والفرق بينهما في اجتماعهما كالوصف  
 الواحد لموصوف واحد فلم يخرج الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر وهما متلازمان او كالتلازمين مستمدان من مادة واحدة  
 كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف لبيان ان كل واحد متعبد به



على حدته قائم بذاته لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر بل لا بد ان يظهر امره بالمعروف بصرح الامر ونهيه عن المنكر بصرح النهي فاحتاج الى العطف \* وايضا فلما كان الامر والنهي ضدّين احدهما طلب الا يجاد والاخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغاثرين في قوله ثيبات وابكار \* فحسن العطف بالواو \*

\* كتب الصلاح الصفدي الى الشيخ تقي الدين السبكي يسأله عن قوله تعالى استظما اهلها \*

اسيد ناقاضي القضية ومن اذا \* بدا وجهه استجيب له القمران  
ومن كفه يوم الدار يراعه \* على طرسه بجران يلتقيان  
ومن ان دجت في المشكلات مسائل \* جلاها بفكر دائم اللعان  
رايت كتاب الله اكبر معجز \* لا فضل من يهدي به الثقلان  
ومن جملة الالعاب كون اختصاره \* بايجاز الفاظ وبسط معان  
ولكتني في الكهف ابصرت اية \* فيها الفكر في طول الزمان عتاني  
وما هي الا استظما اهلها فقد \* نرى استظما هم مثله يبيان  
فما الحكمة الفراء في وضع ظاهر \* مكان ضمير ان ذاك لشان  
وارشد على عادات فضلك حيرتي \* فما لي بهذا يا امام يدان  
فاجابه بما نصه \*

قوله استظما اهلها \* متعين واجب ولا يجوز مكانه استظما هم لان استظما صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك اهل قرية مستظم اهلها الوحذفت اهلها هنا وجعلت مكانه ضمير الم يجوز فكذلك هذا ولا يسوغ

سؤال منظوم متعلق بقوله تعالى استظما اهلها \* وجوابه \*

من جهة العربية شيء غير ذلك اذ استطاعنا صفة لقربة وجعله صفة لقربة سائغ  
لا تروى الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون الصناعة لا تروى  
فلانه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما تروى صف سائر النكرات والتركيب  
محتمل لثلاثة اعراب \* احدها \* هذا \* والثاني \* ان تكون الجملة في محل نصب  
صفة لاهل \* والثالث \* ان تكون الجملة جواب اذا والاعراب الممكنة منحصرة  
في الثلاثة لارابع لها وعلى الاول لا يصح لما قد مناه فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها  
ظن ان الظاهر وقع موقع المضمر او نحو ذلك فغاب عنه المقصود ونحن  
بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولحقنا بين الاعراب الاول من جهة معنى الآية  
ومقصودها وان الثاني والثالث وان احتملها التركيب بعيدان عن مفزاها  
اما الثالث وهو كونه جوابا اذ افلانه تصير الجملة الشرطية معناها الاخبار  
باستظامها عند اتيانها وان ذلك تمام معنى الكلام ويحيل مقام موسى والخضر  
عن تجريد قصدهما او ان يكون معظمه او هو طلب طعمة او شيئا من الامور  
الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك ان يبلغ اليتمان اشدهما ويستخرجا  
كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام فجواب اذ اقوله  
لوشئت الى تمام الآية واما الثاني وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلا تصير  
العناية الى شرح حال اهل من حيث هم ولا يكون للقربة اثر في ذلك  
ونحن نجد بقية الكلام مشيرة الى القرية نفسها لا ترى الى قوله تعالى فوجدنا  
فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظ ما تحته جزء من  
قرية مذمومة اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الالباء عن حق الضيف  
مع طلبه وللبدع تأثير في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد



والاضاعة فوبلت - بالاجلاص لجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح  
ولا مواخذة بفعل الامل الذين منهم غامود ائح فلذ لك قلت ان الجملة ينعين  
من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها لا يظهره وبن الاضمار وبنضاب  
الى ذلك من القوائد ان الامل الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاول او غيرهم  
او منهم ومن غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصوره  
اولا على بعضهم ثم قد يستقرئهم فلعل هذا بن العبد بن الصالحين لما اتيا قد ر  
الله لما يظهر من حسن استقراء جميع اهلها على التدرج ليبين به كمال رحمة  
وعدم مواخذة بسفه صنيع بعض عباده ولوعاد الضمير فقال استطعامهم  
تعيين ان يكون المراد الاولين لا غير فأتى بالظاهر استعمار ابتاكيد العموم فيه  
وانهم لم يتركوا احدا من اهلها حتى استطعامه فأتى ومع ذلك قابلاهم باحسن  
الجزاء فانظر الى هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين  
واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم ان ذلك تاكيد وادعى بعضهم  
غير ذلك وترك كثير التعرض لذك راسا وبلغنى عن شخص انه قال ان  
اجتماع الضمير بن فى كلمة واحدة مستثقل فلذ لك لم يقل استطعامهم وهذا  
شى لم يقله احد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح مملى بخلافه  
وقد قال تعالى فى بقية الآية يضيفوها وقال تعالى فخانناهما وقال تعالى  
حتى اذ اجاءنا فى قراءة الحرمين واين عامروان موضع هكذا هذا القول  
ليس بشى وليس هو قول حتى يحكى وانما قيل نبت على رده ومن تمام الكلام  
فى ذلك ان استطامها اذ اجعل جوابا فهو متاخر عن الاثيان واذ اجعل صفة  
احتمل ان يكون اتفق قبل الاثيان هذه المرة وذكر تقريرا وتبها على انه

لم يجعلها على عدم الا تيان لقصد الخبر وقوله فوجدنا مطوف على ايات هذا  
ما فتح الله علي والشعر يضيق عن الجواب \*

\* وقد قلت \*

لا سرار آيات الكتاب معاني \* ثدق خلا تبد وانكل مؤاني  
ونظيها لمرتا ض لبب عجائب \* سنا برقها يعتو له القمر  
اذ ابارق منها لقلبي قد بدا \* هممت فري العين بالطيران  
سرورا وابها جاوصولا هلى العلى \* كالى على فوق السماك مكالى  
فما الملك الا كوان بالبيض والقنا \* وعندى وجوة اسفرت بتهاني  
ومها تيك منها قد اجتمعت سرها \* فثكرا لمن اولاك حسن بيان  
ارى استظما وصفاء على قرية جرى \* وليس لها والنعوكا لميزان  
صنا عته تقضى بان استاره \* يعود عليه ليس فى الامكان  
وليس جوا بالاولا وصف اهلها \* فلا وجه الاضمار والكتمان  
وهذى ثلاث ما سواها بممكن \* تعين منها واحد فبنا فى  
ورضت لها فكرى الى ان تمحضت \* بهزبة الاحقاب منذ زمان  
وات حياتى فى موج البحر \* من العلم فى قلبى وعند لساني  
وكم من كناس فى حماى لمقدر \* الى ان ارى اهلازكى جنان  
فبسطا دمنى ما يطبق اقناصه \* وليس له بالشاردات يدان  
منائي سليم الذهن رضى ارتوى \* بكل علوم الخلق فوامعان  
فذلك الذى يرجي لا يوضح مشكل \* ويقصد للتحرير والتبيان  
وكم لي فى الآيات حسن تدبر \* من الله ذى الفضل العظيم حياتي



بجاء رسول الله قد نلت كلما • اتي وسياقي دائما بما من  
فعل عليه الله ما هبت الصبا • وسلم ما دامت له الملوان  
• وكتب الصلاح الصفدي بهذا السؤال ايضا الى الشيخ زين الدين علي  
ابن شيخ الفويته الموصلية رحمه الله فاجاب بما نصه يقول •

سألت بما ذا استطعنا اهلها اتي • من استطعنا ان ذاك لسان  
وفيه اختصار ليس ثم ولم تقف • على سبب الرجحان عند زمان  
فهاك جوابا رافعا لبقا به • يصير به المعنى كراي عيان  
اداما استوى الحالان في الحكم رجع • الضمير وما حين يختلفان  
بان كان في التصريح اظهار حكمة • كرفة شان او حقارة جان  
كثل امير المؤمنين يقول ذا • وما نحن فيه صرحوا بما من  
وهذا على الابدحاز واللفظ جاء في • جوابي منشورا بحسن بيان  
فلا تمتح با لظم من بعد عالما • فليس لكل بالقرض يدان  
وقد قيل ان الشعر يذري بهم فلا • يكاد يرى من سابق برهان  
ولا تنسني عند الدعاء فاني • سابدي مزاياءكم بكل مكان  
واستغفر الله العظيم لما طغى • به قلبي او طال فيه لساني  
• والجواب المتوسط بالشرح

هو انه لما كانت الالفاظ تابعة للمعاني لم يتحتم الاختصار بل قد يكون التصريح  
اولى بل ربما يكاد يصل الى حد الوجوب كما سنبين ان شاء الله تعالى  
وبدل على الاولوية قول ارباب علم البيان ما هذا ملخصه لما كان للتصريح  
عمل ليس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفضامة ما ليس

لرجوع الضمير انتهى كلا مهم فقد يعدل الى التصريح اما للتعظيم واما  
للتحقير والداء واما التشنيع في النداء بفتح الفعل واما المير ذلك فمن التعظيم  
قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد \* دون هو وقوله تعالى وباللحق انزلناه  
وباللحق نزل \* ولم يقل وبه وقوله تعالى الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن  
الحج فلا رنت ولا فسوق ولا جدال في الحج فقد كرر لفظ الحج مرتين  
دون ان يقال فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه اعلاما بتعظيمه هذه العبارة  
من حيث انها فريضة المعروفة فيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فنا سبه  
حال تعظيمه في القلوب التصريح بالا سم ثلاث مرار ومنه قول  
الخليفة امير المؤمنين يرسم بكذا دون انا اما التعظيم ذلك الامرا ولتقوية  
داعية المأمور او نحوها \* وقول الشاعر \* نفس عصام سودت عصاما \*  
\* وقول ابي تمام \*

قد طلبنا فلم نجد لك في السو \* دد والمجد والمكارم مثلا  
فان ايقاع الطلب على المثل اوقع من ايقاعه على ضميره لو قال طلبنا لك  
مثلا فلم نجده وقال بعض اهل العصر \*  
اذ ابرحت يوما سرة وجهه \* على الناس قال الناس جل المنور  
واما ما يكاد يصل الى حد الوجوب فمثل قوله تعالى يا ايها النبي اذا حللناك  
ازواجك الى قوله تعالى وامرأة مومة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد  
النبي ان يستنكحها \* انما عدل عن الاخبار الى التصريح وكر راسمه صلى الله عليه  
 وآله وسلم تبسما على ان تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحكم اعنى  
الكاح بالهبة عن سائر الناس لمكان البيوة ولكنه (١) اسم صلى الله عليه وآله



وسلم تبينها على عظم شأنه وجلالة قدره إشارة إلى علة التخصيص وهي  
 النبوة \* ومن التحقير فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على  
 الذين ظلموا آياتهم وقالوا اقلوبنا غلغف بل لعنهم الله بكفرهم \* اخبرنا  
 ثم لما اورد المبالغة في ذمهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقبل لعنة الله  
 على الكافرين \* وللکافرين عذاب عظيم وامثاله كثيرا \* اذا تقررت ههنا  
 الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين بالفتح الغالب واللوم  
 اللازب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا اهل قرية ثلثاها موصوفون  
 بهم في حق هذين العبدین الكريمين على الله ما صدر من المنع بعد السؤال  
 كانوا حقيقين بانداء عليهم بسوء الصنيع فناسبه ذلك التصريح باسمهم  
 لما في لفظ الاهل من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين الفقيرين من  
 خيرهم من استطاعها اياهم ولما دل عليه حالهم من كدر قلوبهم وعي بصائرهم  
 حيث لم يتفرسوا فيها ما تفرسه صاحب السفينة في قوله اري وجوه الانبياء  
 بهذا ما يتعلق بالمعنى وامما يتعلق باللفظ فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة  
 من الاستشغال فلهذا كان قليلا في القرآن المجيد واما قوله تعالى فسبكفكم الله  
 وقوله انلزمكموها \* فانه ليس من هذا القبيل لانه عدول عن الانفصال  
 الى الاتصال الذي هو اخصر وعندك الضمير لا يؤدي الى التصريح باسم ظاهر  
 بل يقال فسبكفكم اياهم الله وانلزمكم اياها فكان الاتصال اولى لانه اخصر  
 وموداهما واحد بخلاف مسئلتنا \* ثم هنا سوالات \* فلما اول \* ما الفرق بين  
 الاستطعام والضيافة \* فان قلت \* لهما معنى \* قلت \* فلم خصصها بالاستطعام  
 والاهل بالضيافة \* والثاني \* لم قال فابوا دون فلم مع انه اخصر \* والثالث \* لم قال

اتي اهل قرية دون اتي اقرية و العرف بخلافه تقول اتيب الى الكوفة دون  
 اهل الكوفة كما قال تعالى ادخلوا مصره والجواب عن الاول ان الاستطعام  
 وظيفه السائل والضيافة وظيفة المستول لان العرف يقضي بذلك فيدعو المقيم  
 الى منزله القادم يسأله ويحمله الى منزله وعن الثاني انه في الالباء من قوة المنع  
 ما ليس في فلم لانها تنقل المضارع الى الماضي وتنفيه فلا يدل على انهم لم يضيفوهم  
 في الاستقبال بخلاف الالباء المقرون بان فانه يدل على النفي مطلقا واية  
 وياي الله الا ان يتم نوره اي حالا واستقبالا وعن الثالث انه مبني على انه مسمى  
 القرية ما ذا هو الجدار واهلها معا حال كونهم فيها ام هي فقط ام هم فقط والظاهر  
 عندي انه يطلق عليهم مع قطع النظر عن وجود اهلها وعدمهم بدليل قوله تعالى  
 او كالتى مر على قرية وهي خاوية على عروشها ساها قرية ولا اهل ولا جدار  
 قائما ولعدم تناول لفظ القرية اياهم في البيع اذا كانت القرية واهلها ملكا  
 للبائع وهم فيها حالة البيع ولو كان الاهل داخلين في مساها لدخلوا في البيع  
 ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وانما ذكر الاهل لانه هو المقصود  
 من سياق الكلام دون الجدران لانه بمعرض حكاية ما وقع منهم من  
 اللوم فان قلت فما تصنع بقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها  
 وكم من قرية اهلكناها فجاءها بآسناياتا وهم قائلون وضرب الله مثلا قرية  
 كانت آمنة ائح واسأل القرية فان المراد في هذه الآيات وامثالها الاهل  
 قلت هو من باب المجاز لان الاهلاك انما ينسب اليهم دونها بدليل اوهم  
 قائلون فاذا قهها لباس الجوع والخوف و بطرت معيشتها ولاستحالة السؤال  
 من غير الاهل على ان تقول لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف



والخرق والفرق ونحوه لم يتعين الحقيقة لما ذكرناه والله اعلم \*

### ❦ مسألة ❦

سئل الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله عن رجل قال ما اعظم الله فقال  
آخر هذا لا يجوز فاجاب ❦ يجوز ذلك قال تعالى ابصر به واسمع ❦ والضمير في  
به عائد الى الله تعالى اي ما ابصره وما اسمعه قد دل على جواز التعجب في ذلك  
وهذا كلام صحيح ومعناه ان الله في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك انه  
لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول والاثباتان بصفة التعجب في ذلك جائزة  
للاية الكريمة واعظام الله تعالى وتظيم الشاء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما  
حاصل والموجب لهما امر عظيم فبلغني بعد ذلك عن شيخنا ابي حيان انه كتب  
(١) فنظرت قرايت ابا بكر ابن السراج

في الاصول قال في شرح التعجب وقد حكيت الفاظ من ابواب مختلفة  
مستعملة ما انت من رجل تعجب وسبحان الله ولا اله الا الله وكاليوم رجلا  
وسبحان الله من رجل وحسبك يزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب  
وكفى يزيد رجلا تعجب فقل له العظمة لله من رب دليل لجواز التعجب في  
صفة الله تعالى وان لم يكن بصفة ما فعله وافعل به ومن جهة المعنى لافرق  
من حيث كونه تعجبا \*

❦ وقال كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري  
في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف في النحو ❦

❦ مسأله ❦ ذهب الكوفيون الى ان الفعل في التعجب نحو ما احسن زيدا  
اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قال والذي يدل على

❦ مسألة جواز قول ما اعظم الله وعدم جوازه ❦

❦ مسألة ان الفعل في التعجب اسم او فعل ❦

انه ليس بفعل وانه ليس التقدير فيه شيء عظيم احسن زيد اقولهم ما اعظم الله  
ولو كان التقدير ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى  
عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر

ما قدر الله ان يدني الى شحط \* من داره الحزن بمن داره صول

ولو كان الامر على ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر  
على الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل واحتج البصريون بامور ثم قال  
والجواب عن كلمات الكوفيين ثم قال وا ما قولهم فيما اعظم الله قلنا معناه  
شيء اعظم الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشئ  
ثلاث معان \* احدها ان يبنى بالشئ من بعظمه من عبادته \* والثاني ان يبنى  
بالشئ ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته في مصنوعات \* والثالث ان يبنى  
به نفسه اى انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين غيره وحكى  
ان بعض اصحاب المبرد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب  
فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التقدير شيء  
احسن زيد اقبل له ما تقول فيما اعظم الله فقال شيء اعظم الله فانكروا عليه  
وقالوا لا يجوز انه عظيم لا يجعل جاعل ثم سجدوا من الحلقة فاخرجوه  
فلما قدم المبرد اورد واعليه هذا الانكار فاجاب بما قد مناه فيان بذلك قبح  
انكارهم وفساد ما ذهبوا اليه \* وقيل يمتثل ان يكون قولنا شيء اعظم الله  
بمنزلة الاخبار انه عظيم لا شيء جعله عظيما لاستحالة واما قول الشاعر  
ما قدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالية في وصفه  
تعالى بالقدرة كقوله فليمد له الرحمن مدا \* جاء بصيغة الامر وان لم يكن



في الحقيقة امرا انتهى كلامه وهو نص صريح في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر ولكنه مختلف (١)

هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحمل ما على الا وجه الثلاثة او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب \* وقال الباجي ابو الوليد في (كتاب السنن) من تصنيفه في باب ادعية من غير القرآن فذكر منها ما احلمك عن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفك على من سألك \* وذكر شعر المغيرة \*

سبحا نك اللهم ما \* اجل عندي.. ثلك

ورأيت انا في السيرة عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه رواه ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه وناهيك بهما في جواز بره الرعية (٢) قال القاسم ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه لقيه سفينة من سفهاء قريش وهو عامد الى الكعبة فثنا على رأسه ترابا فربا بي بكر الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل فقالا لا ترى ما يصنع هذا السفينة قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول اي رب ما احلمك اي رب ما احلمك انتهى ولولم يكن في هذا الا كلام ابن القاسم لكن في فضلاء عن روايته عن ابي بكر وان كانت مرسله \* قال الزمخشري في قوله تعالى ذو الجلال والاكرام \* معناه الذي (٣) الموحدون

على التشبيه بخلقه او الذي يقال له ما اجلك وما اكرمك \* وقال ايضا ابصر به واسمع اي جاء بمادل على التعجب من ادراكه للسموعات والمبصرات للدلالة على ان امره في الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك الطف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجا

(٢) هكذا في الاصول الموحدة ١٣

واكتفها

(١) ياض في الاصول ١٢

(٣) ايضا ايضا

واكتشفها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر \* وذكر ابو محمد ابن علي بن اسحاق الصيمري في كتاب التبصرة والتذكرة في النحو واذا قلت ما اعظم الله فذلك الشئ عبادته الذين يعظمونه ويعبدونه ويعبوزان يكون ذلك الشئ هو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه ويعبوز ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا شئ جعله عظيما ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر \* نفس عصام سودت عصاما \* انتهى وهو كالباري وقال المتبي \*

ما قدر الله ان يخزي خليقته \* ولا يصدق قوما في الذي زعموا وقال الواحدى في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خليقته بان يملك عليهم شيئا ساقطا غير ان يصدق الملاحدة الذين يقولون يقدم الدهر يشير الى ان تدمير مثله اخزاء للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما تقول الملاحدة \* وقال ابن المدهان في (شرح الايضاح) \* فان قيل \* فاذا قدرت ما بتقدير شئ فما تصنع بما اعظم الله \* فالجواب من وجوه \* احدها \* ان يكون الشئ نفسه ويعبوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته \* الثاني \* من يعظمه من عبادته \* الثالث \* ان تكون الافعال الجارية عليه بحملها على ما يعبوز عليه من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه \* وقال الزمخشري في ما هذا بشر المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش الله ما علمنا عليه من سوء \* فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله انتهى \*



الرفد في معنى وحده تأليف الشيخ تقي الدين السبكي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام تقي الدين ابوالحسن علي السبكي الشافعي رحمه الله الحمد وحده وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده وسلم تسليما كثيرا وبعده فلهذه عبارة مسماة بالرفد في معنى وحده كان الداعي اليها ان الزمخشري قال في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون معنى وحده وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت قبول هذه العبارة فاحسبت ان انبه على ما فيها واذا ذكر قوله هذه اللفظة واول ما ابتدئ بقوله الحمد لله وحده فاقول معنى الحمد لا لغيره ولا يشاركه فيه احد وحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه قال انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايجادا وايجادا موضع موحدا واختلف هو لاء اذا قلت رأيت زيدا وحده فالا كثرون يقدرون في حال ايجادى له بالروية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالروية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابوبكر بن طلحة من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مرت به وحدي كما قال الشاعر

والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الريح والمطوا

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان في رأيت زيدا وحده فان المعنى يصح معها وحده يضاف

الى ضمير المشكك والمحاطب والغائب فتقول ضربته وحدى وضربته  
 وخذته وخربتك وخذ لك ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم من يقول  
 وحده مصدر موضوع موضع الحال وهو لا يخالفون الاولين  
 في كونه اسم مصدر فمن هؤلاء من يقول انه مصدر على حذف حروف  
 الزيادة اى ايجاده ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل \* وذهب  
 بونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف فيجريه  
 مجرى عنده فجاء زيد وحده تقديره جاء زيد على وحده ثم حذف  
 الحرف ونصب على الظرف وحكى من كلام العرب جلسنا على وحدتنا  
 واذا قلت زيد وحده فكان التقدير زيد موضع التفرد ولعل هؤلاء يقولون انه  
 مصدر وضع موضع الظرف \* وحكى عن الاصمعي وحيد ويدل على انتصابه  
 على الظرف قول العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال واجاز هشام في زيد وحده  
 وجهها آخر وهو ان يكون منصوبا بفعل مضمر يخلفه وحده كما قالت  
 العرب زيد اقبالا وادبارا \* قال هشام ومثل زيد وحده في هذا المعنى  
 زيد امره الاول وقصته الاولى وحاله الاولى خلف هذا المنصوب  
 الناصب كما خلف وحده وحده وسعي هذا منصوبا على الخلاف الاول  
 وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالا وادبارا عبد الله وكذلك قصة  
 الاولى سعد على انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك  
 زيد هذا كلام التحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان والمعنى متقارب  
 كله دائر على ما يفيد من الحصر في المذكور فقوله الحمد لله وحده مفيد حصر  
 الحمد في الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده



والضمير يعود على ربك فمعناه لم يذكر معه غيره وكذا قولنا لا اله الا الله  
 وحده انا فردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواء فاذا  
 قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فمعناه وتقدم يره عند سبويه  
 موحد الياه بالحمد والذكر على انها حال من الفاعل هو الخاء في موحد امكسورة  
 وعلى رأى ابن طلحة موحد هو الخاء مفتوحة وعلى رأى هشام معناه  
 حمدت الله وذكرته على انفراد فلهذا التقادير الصناعية الثلاثة والمعنى  
 لا يختلف الا اختلافا يسيرا فاذا جعلناه من اوحد الرباعي فمعناه موحد  
 بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه وحد الثلاثي فمعناه منفردا بذلك  
 فعلى الاول الحمد والذاكر افرده بذلك وعلى الثاني هو انفرادك  
 والعامل في الحال حمدت و ذكرت وصاحب الحال الاسم المنصوب على  
 التعظيم او الضمير الذي في حمدت و ذكرت على القولين واذا قلت  
 الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة  
 وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب الحال الله وحده حال وان  
 جعلتها ظرفا فالمعنى الحمد لله على انفراد فلم يختلف المعنى اختلافا مقصودا  
 واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان نقول معناه على انفراد فانه جعله ظرفا  
 او منفردا بالوحدانية ومنفردا بها على الاختلاف في تقدمير الحال وصاحب  
 الحال الضمير في كائن العالم على الله تعالى والعامل في الحال كائن  
 \* واما المنطقيون فقالوا ان وحده يصير الكلام بها في قوة كلامين فقولنا رأيت  
 زيدا افاد اثبات رويته ولم يفد شيئا آخر وقولنا رأيت زيدا او وحده افاد  
 اثبات رويته ونفي رويته غيره وهو معنى ما قاله النحاة ايضا وتصير الجملة

بعد ان كانت موجبة متضمنة ايجابا وسلبا وبذلك حلوا مغلطة ركبها بعض  
 الخلافين وهي الماء وحده رافع للحدث وكما هو رافع للحدث رافع للخبث  
 فالماء وحده رافع للخبث فلا يكون المائع غير الماء رافعا للخبث وحده ان  
 هذا قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب صفراء وهذه الصغرى  
 بدخول وحده فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الماء رافع  
 للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث وهذا الحل صحيح اذا اراد بوحده  
 ذلك وقديراد بوحده انه يفيد تجرده عن المخالط بمعنى الماء وحده  
 بلا خليط يخرج عن اسم الماء رافع للحدث وهو صحيح ولا تخرج الجملة عن كونها  
 موجبة ولا يتشفع بها المغالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع النظر عما  
 سواه وهو ايضا صحيح ولا يتبع ما اراده المغلط ولا يخفى ان المراد بالمائع  
 استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات  
 ياتي في قولك رأيت زيدا وحده قد يراد به انك رأيت في حال هو متفرد  
 بنفسه ليس معه غيره وان كانت رويتك شاملة له وانيره ولكن هذا  
 احتمال مرجوح ولهذا لم تذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يجوز الى  
 تقدير محذوف تقديره كائنا ويكون وحده حالا من الضمير فيه والعامل في  
 ذلك المحذوف والاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا انه  
 مرجوح والاول لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل رأيت المصرح به  
 هذا كله في جانب الاثبات اذا قلت رأيت زيدا وحده اما في حالة  
 النفي اذا نفيت الروية عنه وحده فذلك صنعتان او اكثر \* احداها \* ان  
 تاتي باداة النفي متقدمة فتقول ما رأيت زيدا وحده فهذه في قوة



السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة فمعناها بعد السلب تحمل باحدى  
 ثلاث طرق \* احداها \* رويتها معاً الثانية \* عدم روية واحد منها فلا يرى  
 هذا ولا هذا \* والثالثة \* بروية غير زيد وعدم روية زيد على كل  
 واحد من هذه التقادير الثلاث يصح ما رأيت زيدا وحده لان  
 المنفى رويته مقيدة بالوحدة ونفي كل مرئي من اثنين يحصل بطرق  
 ثلاث كما بيناه هذا اذا قدمت حرف النفي ويشبه هذا من بعض الوجوه  
 تقديم حرف السلب على كل في قولنا \* ما كل ما يتننى المرء يدركه هوانه  
 سلب للعموم لاعموم السلب وانه يفيد جزئيا لا كليا فقد يدرك بعض ما يتنناه  
 وكذلك \* وليس كل النوى تلقى المساكين \* اما اذا اخرت حرف النفي  
 فان اخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوع وقدمته على وحده مع الفعل  
 كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة محتمل للمعاني الثلاثة كما  
 سبق لان النفي يقدم على الفعل المنفى المقيد بالوحدة فقد نفى مركبا فينتفى  
 بانتفاء احدا جزائه كالحالة السابقة حرفا بحرف والضابط في ذلك ما ذكرناه  
 وان اخرته عن وحده فقوله زيد وحده لم اره او ما رأيت له او لا اراه  
 فهذا موضع نظرو تأمل والراجح عندي فيه انك لم تراه وقد رأيت غيره  
 لانها قضية ظاهرة انها تشبه الموجبة المعدولة فقد حكمت بنفي الروية المطلقة التي  
 لم تقيد بوحده على زيد المقيد بالوحدة هذان الامران لاشك فيهما وبها  
 فارقنا لم اره وحده لانه نفى لروية مقيدة لا لروية مطلقة هذا لاشك فيه  
 ولكن النظر في ان تقييد زيد بوحدة هل معنى التقييد يرجع لك معنى زيد في  
 ذاته او الى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر والظاهر انه الثاني وهو

انه يفيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفي الروية مقصورا على زيد فمعنى  
 وجبده في هذه الصيغة ان زيدا انفرد بعدم الروية المطلقة وان غيره  
 مرئي فقد سري التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به وعليك يا طالب  
 العلم ان تضبط هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تأثيرها \* احدها \* اطلاق  
 الضرب المنفي كما دل عليه الكلام \* والثاني \* تقييد المحكوم عليه الذي دلت  
 الصناعة عليه مع المحافظة على اطلاق الضرب او الروية او نحوهما من الافعال  
 \* الثالث \* سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم \* وهو النفي الوارد على  
 الضرب المطلق فاذا عقلت هذه الثلاثة وميزت بينها ظهر لك ما قلناه  
 ويحتمل ايضا وهو عندي غير راجع انك انما نفيت الفعل عن المقيد بالوحدة  
 فيكون حاصل المحكوم عليه بدونها وهو عندي ضعيف وبذلك تبين  
 ضعف قول الزمخشري وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام وحدها  
 ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض \* فان قلت \* ما حمل  
 الزمخشري على الحصر \* قلت \* تقديم المعمول وما يقتضيه او العطف من  
 الجمع فقد حصر الحمل فيهما ومن ضرورته نفى الحمل على غيرهما \* وغيرهما اما احدهما  
 بقيد الوحدة لمغاثرته لجموعهما واما خارج عنهما لاسيما الى الثاني لقوله تعالى  
 والخيول والبغال والحمير لتركبوهن \* فتعين الاول واما كون ما لها  
 صدر الكلام والخلاف في كون الفعل بعد ما يعمل فيما قبلها او لا فلا حاجة  
 بنا الى ذكره لعدم تأثيره فيما نحرفه \* فان قلت \* هل يشبه هذا التاخير  
 في قوله كل ذلك لم يكن \* قلت \* نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين  
 تقديم النفي وتأخيره ولذلك جعل قوله \*



قد أصبحت ام الخيار تدعى \* عليّ د نبا كله لم اصنع  
 ضرورة لان مقصود الشاعر انه لم يصنع شيئاً منه فلذلك رفع ولولا ذلك  
 نصب كله والله اعلم \* آخر الكتاب والله الحمد \*  
 \* نبل العلا في العطف بلاثايف الشيخ تقي الدين السبكي جواباً عن سوال  
 سأله ولد بهاء الدين احمد نعمدها الله برحمته \*  
 وقال الشيخ صلاح الدين الصفدي يمدح هذا المؤلف  
 يا من غدا في العلم ذاهمة \* عظمة بالفضل تملأ الملا  
 لم ترق في النحوى رتبة \* سامية الانبل العلا  
 بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \* سألت  
 اكرمك الله عن قام رجل لاز يدهل يصح هذا التركيب وان الشيخ اباحيان  
 جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها  
 وانك رأيت سبقه الى ذلك السهيلي في (نتائج الفكر) وانه قال لان شرطها  
 ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن لفهوم الخطاب تقي ما بعدها وان عندك  
 في ذلك نظراً لأمور \* منها \* ان البانين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر  
 الافراد وشرطوا في قصر الموصوف افراد اعدم ثنائياً في الوصفين كقولنا زيد كاتب  
 لا شاعر \* وقلت كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ \* ومنها \* ان قام رجل  
 لاز يد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففى غاية  
 البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيد كان كعطف الشئ على نفسه تاكيداً ولا  
 مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف  
 الشئ على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لازيد

في صحة التركيب وان كان معناها متعاكسين بل قد يقال قام رجل لازيد  
اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل  
فيه زيد اكان تأكيد وان اردت غيره كان فيه لباس على السامع واهام  
انه غيره والتأكيد والالباس متفيان في قام رجل لازيد وائي فرق بين  
زيد كاتب لاشاعر وقام رجل لازيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص  
مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان وكالايض  
واذا امتنع جاء رجل لازيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل  
قام الناس لازيد وكيف يمنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام  
الناس وزيد وان كان اسند لاله على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله  
الاية لان جبريل امام مطوف على الجلالة الكريمة او على رسله والمراد بالرسل  
الانبياء لان الملائكة وان جعلوا رسلا فقريته عطفتهم على الملائكة تصرف  
هذا ولاي شيء يمتنع العطف بالاي نحو ما قام الازيد لا عمرو وهو عطف  
على موجب لان زيد امر واجب تعليلهم بانه يلزم تفيه مرتين ضعيف  
لان الاطئاب قد يقتضي مثل ذلك لاسيما والنفي الاول عام والنفي الثاني  
خاص فاسوء درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة  
ما تضمنه كتابك في ذلك بارك الله فيك \* والجواب \* اما الشرط الذي ذكر  
السهيلى وابو حيان في العطف بلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابدي  
في (شرح الجزولية) فقال لا يعطف بلا الا بشرط وهو ان يكون الكلام الذي  
قبلها ينضم بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعد ما فيكون الاول لا يتناول  
الثاني نحو قوله جاءني رجل لا امرأة وجاءني عالم لا جا هل \* ولو قلت \*



مررت برجل لا عاقل لم يحزلانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي  
 الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الالنا كيد النفي فان اردت ذلك المعنى  
 جئت بشير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد وغير ذلك ومررت  
 بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني وقد تضمن كلام الابدى  
 هذا زيادة على ما قاله السهيلي وابو حيان وهي قوله انها لا تدخل الالنا كيد  
 النفي واد اثبت ان لا تدخل الالنا كيد النفي اتضح اشتراط الشرط  
 المذكور لان مفهوم الخطاب اقتضى في قولك قام رجل نفي المرأة  
 قد خلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذا لك قام زيد لا عمرو اما قام  
 رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلذلك لم يجوز العطف بلا لانها لا تكون  
 لتأكيد نفي بل لتأسيسه وهي وان كان يوتي بها لتأسيس النفي فكذلك في نفي يقصد  
 تأكيدها بخلاف غيرها من ادوات النفي كعم وما هو كلام حسن والابدى هذا  
 كان امة في النحو حتى سمعت الشيخ اباحيان يقول انه سأل احد شيوخه عن  
 حد النحو فقال له الابدى يعني انه تجسد نحوا وانما قلت هذا التلايق في  
 نفسك انه لتأخيره قد يكون اخذه عن السهيلي \* وايضا تمثيل ابن السراج  
 فانه قال في كتاب الاصول وهي تقع لاخراج الثاني مما دخل فيه الاول  
 وذلك قوله ضربت زيد لا عمرو ومررت برجل لا امرأة وجاءني زيد  
 لا عمرو فانظر امثله لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور \* وقد يعترض \*  
 على الابدى في قوله انها لا تدخل الالنا كيد النفي \* ويجاب \* بانه لعل مراده  
 انها للنفي المذكور بخلاف ما ولم وليس فلذلك اختيرت هنا او لعل مراده  
 انها لا تدخل في اثناء الكلام الا لنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام

قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم وما شبهه والاول احسن وايضا تمثيل جماعة من النخاة منهم ابن الشجري في الامال قال انها تكون عاطفة فتشرك ما بعد ها في اعراب ما قبلها وتنف عن انافي ما ثبت للاول كقوله خرج زيد لا بكر ولقيت اخاك لا اباك وسررت بحبيك لا ابيك ولم يذكر احد من النخاة في امثله ما يكون الاول فيه يتمثل ان يتدرج فيه الثاني وهو خطر لي في سبب ذلك امران احدهما ان العطف يقتضي المعايرة فهذه القاعدة تقتضي انه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمعايرة عند الاطلاق تقتضي المباينة لانها المفردة منها عدد اكثر الناس وان كان التحقيق ان بين الاعم والاخص والعام والخاص والجزء والكل معايرة ولكن المعايرة عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق احدهما على الاخر واد اصح ذلك امتنع العطف في قولك جاء رجل وزيد اعدم المعايرة فان اردت غير زيد جاز وانتقلت المسئلة عن صورتها وصار كالتك قات جاء رجل غير زيد لازيد وغير زيد لا يصدق على زيد ومثلهما انما هي فيما اذا كان رجل صادقا على زيد محتملا لان يكون اياه فان ذلك ممتنع للمعاينة التي تقررت وجرت المعايرة بين المعطوف والمعدوف ليه وترنلت جاء زيد ورجل كان معناه ورجل آخر لما تقر من وجوب المعايرة وكذا انك لو قلت جاء زيد لارجل وجب ان تقدر لارجل آخر والاصل في هذا اننا نريد ان نحافظ على مدلولات الفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق او تقييد والمعطوف على مدلوله كذا وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول كما اننا نزيد في الخبز الى الشاك كما قال الخليل في الفرق



بينها وبين اما وكبل فانها تغيره بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه حكم آخر ولا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكانك قلت قام ازيد واما غيره لازيد وهذا الاصح \* واما الامر الثاني \* ان مبنى كلام العرب على الفائدة فحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم وقولك قام رجل لازيد مع ارادة مدلول رجل في احتماله لازيد وغيره لافائدة فيه البتة فارادة حقيقته (١)

لافائدة فيه ونقول انه متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفى قيام زيد و بالاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك ان تقول غير زيد فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحن انما نتكلم في العاطفة والفرق بينهما ان التي بمعنى غير مقيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكما جديدا لغيره فهذا هو الذي يخطر لي في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لازيد وقولك قام زيد لا رجل كلاهما متنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح فيها ان كان يصح وضعه في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره والا فنعدل عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك المعنى وبين العطف ومعنى غير فرق وهو ان العطف يقتضي النفي عند الثاني بالمنطوق ولا تعرض له للاول الا بتاكيد ما دل عليه بالمفهوم ان سلم ومعنى غير يقتضي تقييد الاول ولا تعرض له الثاني الا بالمفهوم ان جعلتها صفة وان جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من ان الدلالة هل هي بالمنطوق او بالمفهوم وفيه بحث والتفصيل الذي وعدنا به

هو انه يجوز قام رجل غير عاقل وامرر برجل غير عاقل وهذا رجل لامرأة  
ورأيت طويلا غير قصير فان كانا علمين جاز فيه لا وغير وهذا ان الوجهان  
اللذان خطر الى زائد ان على ما قاله السهيلي والابن من مفهوم الخطاب  
لانه انما ياتي على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته  
ياتي عليه وعلى غيره على ان الذي قالاه ايضا وجه حسن يصير معه العطف  
في حكم الميبين بمعنى الاول من افراده بذلك الحكم وحده والنصريح  
بعدم مشاركة الثاني له فيه والا لكان في حكم كلام آخر مستقل وليس هو  
المسئلة وهو مطرد ايضا في قولك قام رجل لازيد وقام زيد لارجل لان  
كليهما عند الاصوليين له حكم اللقب وهذا الوجه مع الوجهين اللذين  
خطرا الى انما هي في لقطة لا خاصة باختصاصها بسمة النفي ونفي المستقبل على  
خلاف فيه ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل فلو جئت مكانها بما  
او لم او ليس وجعلته كلاما مستقلا لم تأت المسئلة ولم تمتنع \* واما قول البيانيين  
في قصر الموصوف افراد ازيد كاتب لاشاعر فصحيح ولا منافاة بينه وبين  
ما قلناه وقولهم عدم تنا في الوصفين معناه انه يمكن صدقها على ذات  
واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة  
كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر استحالة اجتماعهما  
في شاعر كاتب فانما يجي نفي الآخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما  
بما تفهمه القرائن وسباق الكلام فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البيانيين  
مع كلام السهيلي والشيخ لظهور امكان اجتماعهما \* وقولك في آخر كلامك  
وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه احاشيك منه وحاشاك ان



تتكلم به وقولك كـايوان والايض كـانك تبعت فيه كلام الشيخ الامام  
العلامة شهاب الدين القرافي فانه قال ذلك رحمه الله وهو غفلة منه او كلام فيه  
تسمع اطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة بالعلوم العقلية ولذلك زاد على  
ذلك ومثل بازناء والاحصان لان افعيه يتكلم فيها وتلك كلها الفاظ متباعدة  
ومعانيها متباعدة والتباين اعم من التماثل فكل متماثلين متباينان  
وليس كل متباينين متماثلين \* وعجب من ذلك كونك غفلت عن هذا وهو  
عندك في منهاج البيضاوي في الفصيح والناظر والنظر في المعقول انما هو  
في المعاني والنسب الاربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم  
من وجهينها واشعر والكتابة متباينان وازناء والاحصان متباينان والحيوانية  
والبياض متباينان وان صدقنا على ذات ثاله فما نقله البيانون من عدم التماثل  
صحيح ولم يشترط التماثل في ذلك يشاهد ان يقال يصح ان يقال قام  
كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان  
كاتب لا يصدق على شاعر؟ ان معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر  
بخلاف رجل وزيد فان زيد رجل وانه من الكتابة في رجل واحد  
كثوين بينهما واحد ان ترى احد اثنى بصدق الى الآخر فالفقيه والنحوي  
الصرف يريد ان يأس بهذه الخفايا ومعرفتها \* واما قولك قام رجل  
وزيد فتتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستفدنا التقييد من  
الخط لما قدمناه من ان الخط يمتنع في رتبة هذا المنكلم او رد كلامه  
او لا على جهة الاحتمال لان يكون زيد او ان يكون غيره فلما قال وزيد علمنا  
انه اراد بالرجل غيره وله مقصود قد يكون صحيحا في ايام الاول وتعين

الثاني ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك التركيب او مثله مع  
 حقيقة العطف بخلاف قواك قام رجل لازيد لم يحصل به فائدة ولا  
 مقصود زائد على المعثرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام وسجل غير  
 مؤيد واذا امكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر ان يمتنع  
 العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما نهد الى  
 الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه  
 ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر  
 عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع ويظهر الجواب عن قولك  
 ان اردت غير كان عطفاء وقولك ويصير على هذا النقد ير مثل قام  
 رجل لازيد في صحة التركيب ممنوع لما ترنا اليه من الفائدة في الاول  
 دون الثاني والأكيد بنهم القرينة والالباس يفس بالقريية والفائدة  
 حاصلة مع القرائن في قام رجل يريد زيد وايست حاصلة في قام رجل  
 لازيد مع العطف كما يباه وقواك وان كانت معناها متعاكسين  
 صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك وقواك واي ترق قد ظهر كما بين  
 القدم والفرق واما قولك هل يمتنع ذلك في الامام والخاص مثل قام الناس  
 لازيد فالذي اقواه في هذا انه ان اريد الناس غير زيد جازو تكون لاعاطنة  
 كما قررناه من قبل وان اريد العموم واخراج زيد بة لك لازيد على جهة  
 الاستثناء فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم ارسبوي ولا غيره من النحاة عد لا  
 من حروف الاستثناء فاستقر رأيي على الامتناع الا ان اريد بالناس غير زيد  
 ولا يمتنع اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف ويحتمل



ان يقال يتمتع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لازيد فان احتمال ارادة  
 الخصوص جائز في الموضعين فان كان مسوغا جاز فيها والا امتنع فيها  
 ولا فرق بينها الارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكر النحاة فان صح  
 ان يراد بها ذلك افترقا لان الاستثناء من العام جائز ومن المطلق غير  
 جائز وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها  
 بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيد ا فان صح جعلها بمعنى لا وجعلت  
 لاستثناء صح ذلك وظهر الفرق والافهام سواء في الامتناع عن العطف  
 وارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى تلقى  
 قرينة تدل على ارادة الخصوص \* واما قام الناس وزيد فجاوز ظاهر  
 عما قد مناه من ان العطف يفيد المغايرة فافادة الواو ارادة الخصوص  
 بالاول وارادة تأكيد نسبة القيام الى زيد والاختيار عنه مرتين بالعموم  
 والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا \* وكافي بك تعترض علي  
 في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة \* فاعلم ان الاصل في المغايرة  
 انها حاصلة بين الجزئي والكلّي وبين العام والخاص وبين المتبائنين واهل  
 الكلام فسر والغير بن بالذير يمكن انفكاك احدهما عن الآخر ونسبوا هذا  
 التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات الله ليست غيره لانها لا يمكن  
 انفكاكها ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا وانما الغرض ان العطف يستدعي مغايرة  
 تحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد عموم الاول اذا حصلت  
 به فائدة وهو تقرير حكم الخاص وتصديره كالاختيار به مرتين من اعظم  
 القوائد فيجوز فكذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنته وقد

استعملت في كلامي هذا وكاني بك لانت الناس يستعملونه ولا ادرى هل  
جاء في كلام العرب ام لا الا ان في الحديث كاني به فان صح فهو دليل  
الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منه وقال في قولهم كانيك باله نيا  
لم تكن ان الكاف للخطاب والباء زائدة والمعنى كان الدنيا لم تكن ولقد لك  
منه في كاني بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب القصر يات عن ابي  
على الفارسي وهو كان صاحبنا احمد بن الطار اتي رحمه الله شابا ناشئا وبرع  
في النحو ضرير مات في حديثه اوقفني في مجاميع له على كلام جمعه في كانيك  
باله نيا لم تكن وبالاخرة لم ينزل لا يحضر في الان وفيه طول واما استدلال  
الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام  
ان كان العطف على ملائكة لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف على  
الرسل ولم يقصد بهم البشر وحدهم واما منازعة الرسل له اذا حمل الرسل  
على البشر او عطف على الجلالة الكريمة فالتمسك بحمل الرسل على البشر  
ان صح لك وجب العطف على الملائكة وهو منهم قطعاً فحصل عطف  
الخاص على العام والعطف على الجلالة مع كونه عطفاً على الاول دون ما بعده  
وهو غير منقول في كلام النحاة ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة  
الذين هو منهم قطعاً وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهراً وذلك يوجب صحة  
عطف الخاص على العام وان قدرت العطف على الجلالة لانا لانني بعطف  
الخاص على العام الا انه مذكور بعده والنظر في كونه يقتضي تخصيصه او لا  
و اما قولك ولاي شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا يزيد لا عمرو وهو عطف  
على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها ما يقتضي مفهوم الخطاب فيه ليدل عليه



صريحاً وتأكيذاً للمفهوم والمطابق في الأول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لأن  
الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمطابق ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل إنه يلزم نفى  
مرتين وقولك إن النفي الأول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس في مثل  
جاء زيد لا عمرو لما ذكرنا إن النفي في غير زيد مفهوم وفي عمرو منطوق  
وفي الناس المستثنى منه منطوق يخالف ذلك الباب وقولك فاسوءه درجاته  
إن يكون مثل مقام الناس ولا زيد ممنوع وليس مثله لأن العطف في ولا زيد  
ليس بلا بل بالواو والمطف بالاحكام يخصه ليس للواو وليس في قولها مقام  
الناس ولا زيد أكثر من خاص بعد عام هذا ما قدره الله لي من كتابتي جواباً  
للولد فالولد بارك الله فيه يظرفيه فانت رغبه والا فيتحف بجوابه  
والله اعلم بمتبعون الله \*

الحلم والانه في اعراب غير ناظرين اناء تاليف قاضي القضاة نور الدين  
ابي الحسن السبكي الشافعي رحمه الله  
وفيه يقول الصلاح الصفدي ما دحاله

يا طالب النحو في زمان \* اطول ظلاً من القناسة  
وما تحلى منه بقصد \* عليك بالحلم والابانة  
بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم \* قال شيخ الاسلام والمسلمين تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى  
قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين  
اناء الذي يختار في اعرابها ان قوله ان يؤذن لكم الى طعام حال ويكون  
معناه مصحوبين والباء مقدرة مع ان تقديره بات اي مصاحباً

الحلم والانه في اعراب غير ناظرين اناء

و قوله غير المرئي اذ حال بعد حالي والعامل فيها الفعل المفرغ  
 في لا يتدخلوا به. و قد مر بالمال و جوزي الشبغ ابو حيان لما تكون الباء  
 للمعجمة ولم يقدرا ان يشرى حرفا صلا بل قال ان يوزن في معنى الظرف  
 اي وقت ان يوزن و و اورد عليه ابو حيان بان ان المصدرية لا تكون  
 في معنى الظرف و ثانيا في المصدر الصريح نحو اجيئك صياح الديك  
 اس وقت ان يوزن و قوله في ان يوزن في ان يوزن ظرفه  
 و حال فان جاء ظرفا متعلقا ان يوزن في ان يوزن غير ناظرين حال  
 من لا تدخلوا و هو متعلق بـ ان يوزن استثناء من الاحوال كانه قال لا تدخلوا  
 في جملة من لا يدخلون الامتناع بين غير ناظرين على قولنا و وقت ان يوزن  
 انكم غير ناظرين على ان يوزن ان يوزن و انما لم يجعل غير ناظرين حالا من  
 يوزن و انما جازا من جهة الصناعة لانه يصير حالا مقدرة و لانهم  
 لا يصبرون من غير ان يوزن بل يكون ذلك قيد في الاذن وليس المعنى على  
 ذلك بل ان يوزن ان يوزن و انما اذا دخلوا ان يكونوا ناظرين انما  
 فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون العامل فيه يوزن و ان يكون حالا من  
 مفعوله الموصلة ان يوزن على هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال  
 وقع الاستثناء على الرتبة و المال مما كانه قيل لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت  
 الاذن و لا تدخلوها الا غير ناظرين فورد عليه ان يكون الاستثناء شيئين  
 و هما الظرف و المال و انما راد و قد منعه النجاة او جمهورهم و الظاهر ان  
 ان يوزن ما قال ذلك انه قد مر معنى و قد قد راد ان يوزن و هو من جهة بيان  
 المعنى وقوله (١) من جهة الصناعة



لان الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده والمستثنى في الحقيقة هو المصدر  
المتملق بالظرف او الحال فكأنه قال لا تدخلوا الادخول لا موصونا بكذا ولست  
اقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما فان العمل للفعل المفرغ وانما اردت  
شرح المعنى ومثل هذا الاعراب هو الذي تختاره في مثل قوله وما اختلف  
الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم اي الاختلاف  
من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم قال الجار والمجرور ليسا بمستثنين بل  
يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول ماقت الا يوم الجمعة  
صاحكا امام الامير في داره فكما يفعل فيها الفعل المفرغ من جهة الصناعة  
وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لانها يجمعونها بعض من الصدر الذي تضمنته  
الفعل المنفي وهذا احسن من ان يقال اختلوا بغيا بينهم لانه حينئذ لا يفيد  
الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما افاده في قوله من بعد ما جاءهم العلم  
فهو حصري شبيه ولكن بالطريق الذي قلناه لانه استثناء شبيه  
بل شيء واحد صادق على شئين ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك  
فقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا صحيح وان كان المستثنى اعم  
لان الاعم يقع على الاخص والواقع على الواقع واقع فيخاص بما ورد عليه  
من قول النحاة لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان \* وقد اورد  
عليه ابو حيان في قوله انها حال في لا تدخلوا ان هذا لا يجوز على مذهب الجمهور  
اذ لا يقع عندهم بعد الا في الاستثناء الا المستثنى او صفة المستثنى \* واما  
الاختصاص والكسائي في ذلك في الحال وعلى هذا يعني ما قاله الزمخشري  
وهذا الاثر اذ عجب لانه ليس مراد الزمخشري لا تدخلوا غير ناظرين حتى

يكون الحال قد تأخر بعد أداة الاستثناء على مذهب الاخفش والكسائي  
 وانما هي ادماته حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فيعمل فيها بعد الاستثناء كافي  
 قولك ما دخلت الا غيرنا ظر فلا يرد على الزمخشري الاستثناء شيئين  
 وجوابه ما قلناه وحاصله تقييدا مطلقا لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف  
 شيئين ما اذا كان الشئان لا يعمل الفعل فيها الا بعطف اما اذا كان ما لا فيها بغير  
 عطف فيتوجه (٣) كالفعل ولان الفعل عامل فيها قبل الاستثناء فكذا  
 بعده واختار ابو حيان في اعراب الآية ان يكون التقدير فادخلوا غيرنا ظرين  
 كافي قواه بالينات والازبره ايجار سلنا هم والتقدير في تلك الآية قوى لاجل البعد  
 والفصل واما هنا فيحمل هو وما قلناه فلان قلت \* قول لم لا يستثنى بأداة واحدة  
 دون عطف شيئين هل هو متفق عليه او مختلف فيه وما المختار فيه \* قلت \*  
 قال ابن مالك رحمه الله في التسهيل لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف  
 شيئين ويوهم ذلك بدلي وفعل مضمرا لا بد لان خلافا لقوم \* قال ابو حيان  
 رحمه الله تعالى ان من التحويين من اجاز ذلك كذهابوا الى اجازة ما اخذ  
 احدا لا يزيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا قال ومنع الاخفش  
 والفارسي واختلفا في اصلاحها وتصحيحها عند الاخفش بان يقدم على  
 الا المرفوع الذي بعد ما تقول ما اخذ احد زيد الدراهم وما ضرب القوم  
 بعضهم البعض قال وهما موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من ان  
 حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحها عند الفارسي بان يزيد فيها  
 منصوبا قبل الافتقار ما اخذ احد شيئا لا يزيد درهما وما ضرب القوم احدا  
 الا بعضهم بعضا قال ابو حيان ولم ندر تخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون



ذلك على البدل فيهما كما ذهب إليه ابن السراج في ما اخطئت المقداد وولها  
 الا عمو اذا تقابل البدل المرفوع من المرفوع والمضروب من المضروب او هو على  
 ان يجعل احدهما بدلا والثاني مع وال ما مثل مضرب فيكون الا في بدلا من اخذ  
 وال لا بهضم بدلا من القوم ودرهما مضروب بضرب مضمة كما اختاره ابن  
 مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافا لقوم لا يعرفون الا بدلا  
 فيكون ذلك خلافا في التخرج لا خلافا في صحة هذا التركيب والمضروب في كل تركيبة  
 موجود في صحة التركيب فمنهم من قال هذا التركيب صحيح لا يماذج التي تصليح  
 الاخفش ولا تصحح الفارسي هذا كلام ابي حيان (١) وحاصله  
 ان في صحة هذا التركيب خلافا فالأخفش والفارسي في مانه وغيرها يحدوه  
 والمجوزون له ابن السراج يقولها بدلا وان مالك يقولها احد هاتين والاخر  
 معمول عامل مضروب ليس في مؤنة من يقول انهما شيان باء واحدة  
 ولا نقل ذلك بوحيان عن احد وقوله في صدر كلامه ان من المحو يبين ثم اقول  
 معمول على التركيب لا على مع انه تشابه وليس في كلام ابي حيان ما يقتضي  
 الخلاف في المعنى بالسببة الى حوازه شيئا شيئين باء واحدة من غير عطف  
 واحتج ابن مالك بانه كما لا يقدر بعد حرف العطف مع ان كان كذلك يقع بعد  
 حرف الاستثناء مستثيانا وهو قوله في قوله واحد ان مع ذلك باء واحد  
 ضرب زيد عمرا وشرعا لدا ضرب زيد عمرا وطوبى لمر اجريدة  
 وقال ان المجوزين لذلك قالوا الجواز شيئا الا بغير العطف وان ملك  
 بمفعول في تلك جملة للمنع وفي هذا التعجب نظر لان لمرة ملك اخذ المسئلة  
 مطلقة في هذا المثال وفي غيره ونال لا يستثنى باء واحدة دون سبط

شيان ولا شك ان ذلك صحيح في قولنا قام القوم الازيدا وما قام القوم  
 الازيدا وما شبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعمل واحدا ففي مثل هذا  
 يمنع التعدد ولا يكون مستثنيان باداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد  
 \* وللشيخ في (شرح التسهيل) مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم الازيدا  
 وعمر او هو صحيح ومثله دون عطف باعطيت الناس الاعمر ا الذين ائبرو كانه  
 اراد التمثيل بما هو محل نظرو الا فالتال الذي قد مناه هو من جهة الامثلة  
 ولا رية في امتناع قولك قام القوم الازيد اعمر ا ثم قال الشيخ قال ابن  
 السراج هذا لا يجوز بل تقول اعطيت الناس الذين ائبر الاعمر ا قال فان قلت  
 ما اعطيت احدا رها الاعمر ا دانقا و اردت الاستثناء لم يجوز ان اردت  
 البديل جاز فابديت عمر من احد ودانقا من درهم كانك قلت ما اعطيت  
 الاعمر ا دانقا \* قلت \* وقد رأيت كلام ابن السراج في الاصول كذا لك  
 \* قال الشيخ ابو حيان رحمه الله وهذا التقرير الذي قرره في البديل وهو  
 ما اعطيت الاعمر ا دنقا لا يؤدى الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد  
 بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس يبدل انما نصبها على انها مفعول لا اعطيت  
 المقدرة ولا يتوقف على وساطة الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الا فقلت  
 ما اعطيت عمر ا رها جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى  
 الواقع بعد الاف هو متوقف على وساطتها \* قلت \* الحالة التقديرية انما ذكرها  
 ابن السراج لما عر بها بدلين فاسقط البدلين وصار كان التقدير ما ذكره وابن  
 السراج قائل بان حرف الاستثناء لا يستثنى به الا واحد حتى انه قال قبل  
 ذلك في ما قام احدا الازيد الاعمر ا انه لا يجوز رفعها لانه لا يجوز ان يكون



لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فلا بد ان ينصب احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لانه يرد عليه \* ثم قال الشيخ ذهب الزجاج الى ان البدل ضعيف لانه لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب زيد المرأة اخوك هندا لم يجوز قال والسماع على خلاف مذهب الزجاج وهو ان يجوز بدل اسمين من اسمين \* قال الشاعر \*  
فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه \* ببعض ابت عيده انه ان تكسرا

\* ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه بالايمنى وهو قد رما اخذ احد زيد بد لا \* وقد يجاب عن ابن السراج بان الذي لا بد من اقترانه بالايمنى هو البدل الذي يراد به الاستثناء اما هذا فلم يرد به معنى الاستثناء بل هو بدل منفي قدمت الاعليه لفظا وهي في الحكم متأخرة \* وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بالاولي زمه الفصل بين الا وما دخلت عليه بالبدل مما قبلها \* والشيخ تعقب ابن مالك بكلام طويل لم يردده ولم يتأخص لنا من كلام احد من النحاة ما يقتضى حصريين وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله ادا ثبت المفعول بعد نفي فلا زم تقديمه نوعي قال كقولك ما ضرب زيد الا عمر افهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل لان الغرض حصر مضروية زيد في عمرو وخاصة اى لا مضروب لزيد سوى عمرو فلو كان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى \* قال فان قيل \* ما المانع ان يقال فيها ما ضرب الا عمرا زيدو يكون فيه حيثئذ تقديم المفعول على الفاعل \* قلت \* لا يستقيم لانه

لوجوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الافي (١) كقولك ما ضرب الا زيد  
 عمرا اي ما ضرب احدا - ادا الا زيد عمرا كانت الحصر فيها معا  
 والغرض الحصر في احدهما فيرجع الكلام بذلك الى معنى آخر غير  
 مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة الاولى ممتعة لبقائها بلا فاعل  
 ولا بما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى زيد  
 الاول بغير فاعل ويكون في الثانية عمر ومنصوبا بفعل مقدر غير ضرب  
 الاول فيصير جملة من فلا يكون فيها تقديم فاعل على مفعول هذا كلام ابن  
 الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف ورايت كلام شخص من العجم يقال له  
 الحديثي شرح كلامه ونقل كلامه هذا او قال لا يخفى عليك ان هذا الجواب  
 انما يتم ببيان ان زيد اي قولنا ما ضرب الا عمر ازيدو عمر اي قولنا ما ضرب  
 الا زيد عمر ايتنع ان يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ولم يتعرض المصنف في  
 هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام وقال المصنف في (امالي الكافية)  
 لا بد في المستثنى المفرغ من تقدير علم فلو استعملوا بعد الاشئين يوجب ان  
 يكون قبلهما تامان فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فاما ان تقول لا تمام لها  
 اولهما تامان او لاحدهما دون الآخر الاول \* بخالف الباب \* والثاني \* يؤدى  
 الى امر خارج عن القياس من غير سبب ولو جاز ذلك في اثنين جاز  
 فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان \* والثالث \* يؤدى الى اللبس فيما قصد فلذلك  
 حكوا بان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويؤول ما جاء على ما يوم  
 غير ذلك بانه يتعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الا زيد  
 عمرا فنحن نجوز ذلك لاعلى انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه



الاول كان سائلا سأل من ضرب فقال عمرا اى ضرب عمرا \* قال \*  
الحد يثى ولقائل انت يختار الثالث ويقول العام لا يقدر الا الذى  
يلى الا منها فان العام انما يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ  
هو الذى يلى الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة  
لا يتم بما ذكره فى الامالى ايضا \* نعم يتم بما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء  
فى حكم جملة مستأنفة لان معنى جاء القوم الا زيد ا ما منهم زيد وهذا يقتضى  
ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعد هالملاح ان الابطالة ما والافى صورة مندوحة  
عنه وهى اعمال ما قبل الا فى المستثنى المنفى على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو  
المستثنى المفرغ تحقيقا وتقديرا نحو ما جاء فى احد الازيد على البدل وفيما  
بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته الاضمار ان قدر  
العامل بعد الا فى الصورة لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الازيد او ما قام الازيد  
وما جاء الازيد القوم وما مرت باحد الازيد اخير من عمرو وان لا يجوز  
ما ضرب الازيد عمرا ولا الا عمر ازيد لانه ان كانا شيئين فهو ممتنع وان كان  
المستثنى مما يلى الادون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده فى غير الصور  
الاربع وهو ممتنع وما ورد قدر عامل الثانى فتقدير ما ضرب الا عمرا زيد  
ضرب زيد \* وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال فى فصل  
القصر ولك ان تقول فى الاول ما ضرب الا عمرا زيد وفى الثانى ما ضرب  
الا زيد عمر افتقد ونأخر الان هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة  
قبل تمامها على الموصوف قل وروده فى الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو  
فى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هى ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة

المقصورة على زيد في قوائما ضرب عمر الا زيد هي الضرب لعمر و \* وقال  
الحديثي على صاحب المفتاح ان حكمه بجواز التقديم ان اثبت بوروده  
في الاستعمال فهو غير مستقيم بان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني فيه  
معمولا لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب  
لا ثبت بالمحتملات وان اثبت غيره ولا بد من يانه لينظر فيه \* فان قال  
قائل \* فهل يجوز التقديم في انما \* قلت \* لا يجوز قطعا في انما وانما يجوز  
في ما والا لان ما والا اصل في القصر ولان التقديم في ما والا غير ملتبس  
كذا قاله صاحب المفتاح وقال الحديثي امتناع التقديم في انما يقتضي  
امتناعه في ما والا ليجري باب الحصر على سنن واحد قال مولانا العلامة قاضي  
القضاة شيخ الاسلام اوضح المجتهدين وقد تأملت ما وقع في كلام ابن  
الحاجب من قوله ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا وقوله ان الحصر  
فيهما معا والسابق الى الفهم منه انه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمر و  
فلم اجده كذا لك وانما معناه لا ضارب الا زيد لا احدا لا عمرا فانفتحت  
ضاربة غير زيد لغير عمر و وانفتحت مضروبية عمر ومن غير زيد وقد يكون  
زيد ضرب عمر او غيره وقد يكون عمر و ضربه زيد و غيره وانما يكون  
المعنى نفي الضاربة مطلقا عن غير زيد ونفي المضروبية مطلقا عن غير عمر واذا  
قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عمر و فلهذا ان حصر ان مطلقا بلا اشكال  
وسببه ان النفي ورد على المصدر واستثنى منه شيء خاص وهو ضرب زيد  
لعمر و فبقى ما عداه على النفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الاخرى الذي  
ينبغي فيها الاختلاف الامن بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم \* والفرق بين نفي المصدر



وتفى الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا (١) هو مطلق فينتفى مطلقا  
 الا (٢) \* وقد جاء في كتابك اكرمك الله تذكر فيه انك (٣)  
 قوله تعالى غير ناظرين اناه وان النحاة اختلفوا في امرين \* احدهما وقوع  
 الحال بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس الا زيد اقا ئمين وهذه هي التي  
 اعترض بها الشيخ ابو حيان على الزمخشري وهو اعترض لان الزمخشري جعل  
 الاستثناء و اردا عليها وجعلها حالا مستثناة فهي في الحقيقة (٤) فلم تقع  
 بعد الا حينئذ الا المستثنى فانه مفرغ للعال والشيخ فهم ان الاستثناء غير منسحب  
 عليه فلذلك اورد عليه ان غير ناظرين اناه ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى  
 به ولا يستثنى منه وقد اصاب فيها قلت \* لكن للشيخ بعض عذر على  
 ظاهر كلام الزمخشري لما قال انه حال من لا تدخلوا اولم ينأمل الشيخ بقية  
 كلامه فلو اقتصر على ذلك لا يمكن ان يقال ان مراده لا تدخلوا غير ناظرين  
 الا ان يؤذن لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اناه مشروط بالاذن  
 واما ناظرين فمنوع مطلقا بطريق الاولى ثم قدم المستثنى واخر الحال فلو اورد  
 هذا كان ايراد الشيخ متبها من جهة النحو \* ثم قلت \* اكرمك الله الثاني وكانك  
 اردت الثاني من الامرين اللذين اختلف النحاة فيها وذكرت استثناء شيئين وقد  
 قدمت اني لم اظفر بصريح اقل في المسئلة والذي يظهر انه لا يجوز بلا خلاف  
 كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ولا مفعولان لهما لفعل واحد لا يتعدى الى اكثر  
 من واحد كذا لا يكون مستثنيان (٥) ولا من مستثنى  
 منها باداة واحدة لانها كقولك استثنى المتعدى الى واحد فكما لا يجوز  
 في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الاولى ولذلك اتفقوا على ذلك

ولم يتكلموا فيه في غير باب اعطى وشبهه وقولك انه لا يكاد يظهر لهما مانع صناعي  
وهي جديرة بالمنع ولا المانع من قول الشخص ما اعطيت احدا شيئا الا  
عمراد انقاوانما ينبغي منع ذلك في مثل الاعمر ازيد اذا كان العامل يطلبها  
بعمل واحد اما اذا طلبها بجهتين فليس يمتنع ولم يذكر ابن مالك حجة الا  
الشبه بالعطف ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل ما ضرب زيد عمرا  
وبكر خالد اقطاعا فنظيره ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا انقاوا صرح ابن  
مالك بمنعه وقد فهمت ما قلته \* وقد تقدم الكلام بما فيه كفاية وجواب  
ان شاء الله وقولك ان الآية نظيره ممنوع بل هي جائزة وهو ممنوع والله  
سبحانه تعالى اعلم \* تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه \*

بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \*  
رأيت في بعض المجاميع من كلام ابي محمد عبد الله بن بري على قول  
الشاعر في وصف ديتار

واصف من ضرب دار الملوك \* تلوح على وجهه جعفر ا  
ملخصه في يلوح روايتين احدهما رواية الفراء وهي الرواية الصحيحة  
انها بالتاء ولا اشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول بتلوح وتلوح بمعنى  
ترى وتبصر تقول لحت الشيء اذا ابصرته وهذا بين لا اشكال فيه ولا تعسف  
في اعرايه واما الرواية الاخرى المشهورة يلوح بالياء وفيها اشكال فمن  
النحاة من قال انه منصوب باضمار فعل تقديره اقصد واجعفر او منهم من  
جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة ان جعفرا داخل في  
الروية من جهة المعنى لان الشيء اذا لاح لك فقد رأيت \*  
اعراب شعر واصفر من ضرب ديتار



\* وفي هذا المجموع ايضاً \*

سأل الامام ابو محمد ابري الامام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكي الحموي عن قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة \* كيف يكون نحلة والنحلة في اللغة الهبة بلا عوض والصداق نستحقه المرأة اتفاقاً لا على وجه التبرع \* فاجابه بانه لما كانت المرأة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة وتزيد عليه بوجوب الفقة والكسوة والمسكن كان لها المهر مجاناً فسمى نحلة كذا ذكره ائمتنا \* وقال بعضهم لما كان الصداق في شرع من قبلنا لاولياء المكوحات بدليل قوله تعالى قال اني اريد ان انكحك احدي ابنتي هاتين على ان تاجرني تما في حبيج \* ثم نسخته شرعاً صار ذلك عطية اقتطعت لمن قسمي نحلة والله اعلم \*

\* مسألة في جمع حاجة من كلام ابن بري \*

قال سألت وفقك الله تعالى لما يرضيه \* وجعلك ممن يتبع الحق ويأتيه \* عن قول الشيخ الرئيس ابي محمد القاسم بر علي الحريري في كتابه (ردرة الفواص) \* ان لفظة حوائج مما توهم في استعماله الخواص \* وسألت ان اميز لك الصحيح والعليل \* من غير اسهاب ولا تطويل \* وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفايه \* مع سلوك طريق الحق والهداية \* ومن اعجب ما يحكي ويذكر \* واغرب ما يكتب ويسطر \* انه ذكر انه لم يحفظ لتصحیح هذه اللفظة شاهد \* ولا لبشر فيها بيت واحد \* بل انشد ليديع الزمان يئنا نسيه الى الغلط فيه \* والعجز عن اصلاحه وتلافيه \* وهو قوله

فسيان بيت العنكبوت وجوسق \* رفيع اذا لم يقض فيه الحوائج

\* بيان قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة \*

\* مسألة في جمع حاجة \*

حتى كانه لم يربسمعه الخبر المنقول \* عن سيد البشر ابي البتول \* حين قال بلسان  
الاعلان \* استعينوا على انجاح الحوائج بالكتمان \* وهذا الخبر ذكره القضاة  
في شهابه \* في الباب الرابع من ابوابه \* وذكر ايضا قوله ان الله عباد اخلقهم  
لحوائج الناس \* وذكر الهروي في كتابه الغريبين قوله عليه السلام اطلبوا  
الحوائج الى حسان الوجوه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والاقواد  
قالوا يا رسول الله وما الاقواد فقال هو الرجل يكون منكم اميرا فيأتيه المسكين  
والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغني فيقول  
عجلوا في قضاء حاجته \* وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد  
عند ذكر فضل الخيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التمسوا  
الحوائج على الفرس الكمية الارثم المعجل الثلاث المطلق اليد اليمنى \* فهذا  
ما جاء من الشواهد النبوية \* وروته الثقات من الرواة المرضية \* على صحة هذه  
اللفظة \* واما ما جاء من ذلك في اشعار العرب فكثير \* من ذلك ما انشده  
ابوزيد وهو قول ابي سلمة المحازمي

تمت حوائجي وودأت يثرا \* فبين معرس الركب السقاب

\* وانشد ايضا للراجز \*

ما رب دب القلص النواعج \* مستعجلات بذى الحوائج

\* وقال الشماخ \*

تقطع بيننا الحاجات الا \* حوائج يعتسفن مع الجري

\* وقال الاعشى \*

الناس حول قبابه \* اهل الحوائج والمسائل



\* وقال الفرزدق \*

ولي ببلاد السند عند اميرها \* حوائج جمات وعندى ثوابها

\* وانشد ابو عمرو ابن العلاء \*

صريعى مدام ما يفرق بيننا \* حوائج من القاح مال ولا نخل

\* وانشد ابن الاعرابي \*

من عف خف على الوجوه لقاءه \* واخو الحوائج وجهه مبذول

\* وانشد ايضا \*

فان اصبح تحاسبنى هموم \* ونفس فى حوائجها انتشار

\* وانشد الفراء \*

نهار المرء مثل حين يقضى \* حوائجه من الليل الطويل

\* وانشد ابن خالويه \*

خليلى ان قام الهوا فعدابه \* لعنا نقضى من حوائجه رما

\* وقال هيمان بن قحافة \*

حتى اذا ما قضيت الحوائجا \* وملأت حلاها الخلانجا

\* وقال آخر \*

يدان بنا لاراميات الحاجة \* ولا يائسات من قضاء الحوائج

\* وقال ابن هريرة \*

انى رايت ذوى الحوائج اذ عروا \* فانوك قصرا اتوك طروقا

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحاجة عليه

ولم يبق له دليل يستند اليه وانا اتبع ذلك باقوال العلماء ليزداد القول

في ذلك ايضا حاوتيينا \* قال الخليل في (كتاب العين) في فصل راح يقال  
يوم راح وكش صاف على التخفيف من راتح وصائف بطرح الهمزة كما  
قال الهذلي \* وهي ادما سارها اي سائرها وكما خففوا الحاجة من الحائجة  
الاتراهم جمعوها على حوائج انقضى كلام الخليل وقد اثبت صحة الحوائج  
وانها من كلام العرب وانها حاجة مجذوذ من حائجة وكذلك حكى عن  
ابي عمرو بن العلاء انه يقال في نفسى حاجة وحائجة وان كان لم ينطق بها  
هنده وكذلك ذكرها عثمان بن جنى في كتابه (اللمع) \* وحكى المهلب  
عن ابن دريد انه قال حاجة وحائجة وحوجاء والجمع حاجات  
وحوائج وحاج وحوج وانشد البيت المتقدم صريعي مدام البيت \* وذكر  
ابن السكيت في كتابه المعروف (بالالفاظ) قريبا من آخره باب  
الحوائج يقال في جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوائج \* وقال  
سيبويه فيما جاء فيه تفعل واستفعل بمعنى يقال تيجز فلان حوائجه واستيجز  
حوائجه \* وذهب قوم من اهل اللغة الى ان حوائج يجوز ان يكون جمع  
حوجاء وقياسها حواج من صهارثم قدمت الياء على الجيم فصارت حوائج  
والمقلوب من كلام العرب كثير وشاهد حوجاء قول ابي قيس ابن رفاعه \*  
من كان في نفسه حوجاء يطلبها \* عندي فاني له رهن باصهار  
والعرب تقول بدأت حوائجك في كثير من كلامهم وكثيرا ما تقول لان  
السبب انهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات وانما  
غلط الاصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كانها خارجة عن  
القياس لان ما كان على مثال الحاجة غارة وحارة لا يجمع على عوائر



وحواثر فقطع بذلك على انها مولدة غير فصيحة على انه حكى الرقاشي  
والسختياني عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول  
وانما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر وهذا هو الاشبه به لان مثله  
لا يبطل ذلك انه كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلام  
غيره من العرب الفصحاء وذكر سيوييه في كتابه انه يقال تنجز حوائجهم  
واستنجزها وكان القاسم بن علي الحريري لم يرب به الا القول الاول المحكي عن  
الاصمعي دون القول الثاني ولو انه سلك مسلك النظر والنسب بد واضرب  
عن مذهب التسليم والتقليد لكن الحق اقرب اليه من جبل الوريد  
آخر المسئلة والحمد لله على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد والصحب والآل  
وسلم الى يوم المآل

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى  
مسئلة سئلت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيدا ولا عمر او لا بكرا  
بشكر او لا وبدون تكرارها حتى قيل ان الكلام مع التكرار ايمان في كل منها  
كفارة وانه بدون التكرار عيب في مجموعها كفارة والجواب ان بينهما فرقا  
ينبنى على قاعدة وهي ان الاسمين المنفي الاعراب المتوسط بينهما او العطف  
تارة ينعين كونهما منعاطين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقدير مع النافي ويكون  
العطف من باب عطف الجمل وتارة يجوز الامران فالاول نحو اختصم  
زيد وعمر واصطلم زيد وعمر وجلست بين زيد وعمر وهذه  
زيد وعمر وذلك لان الاختصاص والاصطلاح والبينية والابتداء الدال  
على متعدد لا يكتفى بالاسم المفرد والثاني نحو قامت هند وزيد

الفرق بين والله لا كلمت زيدا ولا عمر ابتكر بولا وبدون تكرارها

وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم \* وقوله تعالى اذهب انت وربك \*  
 اذهب انت واخوك \* اسكن انت وزوجك \* لا تخلفه نحن ولا انت \* فهذه  
 ونحوها يتعين فيها اضمار الملامى ولا تأخذه نوم وليذهب ربك  
 وليذهب اخوك وليسكن زوجك وكذا التقدير ولا تخلفه ثم حذف  
 الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك لزم اعمال فعل الامر  
 والفعل المضارع ذى النون فى الاسم الظاهر او الضمير المنفصل واسناد  
 الفعل الموثق الى الاسم المذكور كذلك قوله تعالى والذين تبوءوا الدار  
 والايمان \* وقول الشاعر \* وزججن الحواجب والعبونا \* وقول الآخر  
 \* علفتها تبنا وماء بارد \* وقوله \* متقلدا سيفا ورمحا \* و الفوا الايمان  
 واحبوا الايمان وكلمان الميون وسقيتهما ماء وحاملا رمحا \* ومن ذلك قولهم  
 ما جاءنى زيد ولا عمرو اى ولا جاء فى عمرو لان حرف النفى لا يدخل  
 على المفردات لان الذى ينفى انما هو النسبة وكذلك القول فى حرف الاستفهام  
 اذا قبل اجاء لك زيد او عمرو بتحريك الواو تقديره او جاء لك عمرو \* فان قلت \*  
 ما ذكرته فى النافى منتقض بقولهم جئت بلا زاد وما ذكرته فى الاستفهام  
 منتقض بقوله تعالى ائنا لمبعوثون \* قاله الزمخشري \* قلت \* اما هذا الاعراب  
 فردود والصواب ان او اباونا مبتدأ وخبره محذوف مدلول عليه بقوله  
 تعالى لمبعوثون كما انها فى قراءة من سكر الواو كذلك واما المثال المذكور  
 فاصله ما جئت بزاد واكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد وهو  
 نفى المجيئ البتة فان من لم يجيئ يصدق عليه انه لم يرد ذلك  
 ادخلوا على مصب النفى ومن ثم سماها النحويون مقصدا لمرادها



لها بالاصالة \* فان قلت \* فلم يقولون ما جاءني زيد ولا عمرو حتى احتج  
الى اضرار العامل \* قلت \* انما يقولونه اذا ارادوا الدلالة على نفى الفعل عن  
كل منهما بصفتي الاجتماع والا ففراق اذ لو لم يكرروا الثاني احتمل  
ارادة نفى اجتماعهما ونفى كل منهما \* فان قلت \* فهلا  
اجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمرو اذا ارادوا التنصيص على  
الاستفهام عن محي كل منهما ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما  
في المحي في وقت \* قلت \* لثلاثع اداة الصدر حشوا \* فان قلت \*  
قدر العامل وقد صار ذو الصدر صدرا \* قلت \* نعم لكن تبقى صورة  
اللفظ حينئذ قبيحة اذ الاداة داخلية في اللفظ في حشوا الكلام وهم معتنون  
باصلاح الالفاظ كما يعتنون باصلاح المعاني \* والثالث \* نحو قام زيد وعمرو  
\* فان قلت \* فهل نص احد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير  
العامل مع تكرار الثاني \* قلت \* امامسئلة تكرار الثاني فقد اوضحت بالدليل  
السابق وجوب تقدير العامل فيها \* واما ما اجزت فيه الوجهين فلا  
سبيل الى دفع الامكان فيه على اني قد وقفت في كلام جماعة على ذلك  
\* قال \* بعض المحققين اعلم ان الواو ضربان جامعة للاسمين في عامل  
واحد ونائية مناب الشبهة حتى يكون قولك قام زيد وعمرو بمنزلة  
قام هذان ومضمربهما العامل وينبى على ذلك مسائل \* احداها \* قام  
زيد وهند بترك تانيث الفعل فهذا جائز على الوجه الاول لانا نقول  
على الاول غلبنا الذكر ولا يقال ذلك على الثاني لان الاسمين لم يجتمعا  
\* الثانية \* اشتراك زيد وعمرو \* الثالثة \* زيد قام عمرو وابوه وهاتان

جائزتان على التقدير الاول دون الثاني \* والرابعة \* النبي فتقول على  
الاول ما قلم زيد وعمر وفلا يفيد النبي كما تقول ما قام هذان و تقول على  
الثاني ما قام زيد ولا عمر وفيفيدة كما تقول ما قام زيد ولا قام عمر وانتهى  
وهو كلام حسن بديع وقد اوردده ابو حيان في (الارتشاف) وهو كالمنكر  
له للطفه وغرابته \* وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى وما كان لمومن  
ولا مومنة اذ اقضى الله ورسوله امرا ان تكونن لهم الخيرة من امرهم  
\* فان قلت \* كان من حق الضمير ان يوحد كما تقول ما جاءني من رجل  
ولا امرأة الا كان من شانه كذا وكذا \* قلت \* نعم لكنها وقعت تحت النفي  
فعما كل مؤمن ومومنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى \* وقد  
اشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه وذلك لان النحويين نصوا على  
ان الضمير لكونها موضوع للجمع تكون على حسب المتعاطفين تقول زيد  
وعمر واکرمتهما ويمتنع اكرمه \* واجابوا عن قوله تعالى والله ورسوله احق  
ان يرضوه \* ان الضمير بعد او لكونها موضوع لاحد الشئين او الاشياء  
يكون على حسب احد المتعاطفين تقول زيد او عمر اكرمه ولا تقول اكرمه  
\* واجابوا عن قوله تعالى ان يكن غنيا وفقيرا قاله اولي بهما \* فلما رأى  
هذا المعارض هذه القاعدة اشكل عليه قول الزمخشري كان من حق الضمير  
ان يوحد لان العطف فيهما بالواو وسوال الزمخشري على ما قدمت تقريره  
ان الكلام مع النافي جملتان لاجلة والواو انما تكون للجمع اذا عطفت  
مفردا على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعو ان يقال هذان  
يقوم ويقعد واجازوا هذا ان قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما



كالكلمة الواحدة المثناة التي يصح الاخبار بها عن الاثنين \* وقال سيبويه رحمه الله اذ قيل رأيت زيدا او عمرا ثم ادخل حرف النفي فان كانت الروية واحدة قلت مارأيت زيدا او عمرا وان كنت قد مررت بكل منهما على حدة قلت ما مررت بزيدا ولا مررت بعمر و هذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجمل) فاوجب تكرار النافي عند تكرار الفعل ولكنه صرح بالفعل مع النافي وقد بينا ان تكرار النافي كاف لانه مستلزم تكرير الفعل \* اذا تقرر هذا فنقول اذا كرر الخالف النافي فهي ايمان لما يينا من ان تكرار لا يؤذن بتكرار العامل وصار قوله والله لا كلمت زيدا ولا عمرو ولا بكرا بمنزلة قوله والله لا كلمت زيدا ولا ماشيت عمرو ولا رأيت بكرا وهذه ايمان قطعا يجب في كل منها كفارة فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان الا فيما يرجع الى التصريح والتقدير وكون الالفال متحدة المعنى اربعة متحدة وكلا الامرين لا اثر له واذا لم يكرر النافي فالكلام محتمل لليمين والايمان بناء على نية الفعل وعدمها وانما حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار لا مع احتمالها للزيادة كما في قوله تعالى ولا النور بعد قوله سبحانه وتعالى وما يستوى الاعى والبصير ولا الظلمات ولا النور \* لانه خلاف الظاهر \* نعم ان قصد المتكلم بقوله والله لا كلمت زيدا او عمروا معنى ولا كلمت عمرا فهو يمينان لان ذلك احد محتملى الكلام وقد نواه وان قصد بقوله لا كلمت زيدا او لا عمرامعنى لا كلمت زيدا او عمرا الذى لم يضم فيه الفعل او لا قدر لازائدة فيهن واحدة لا يلزمه في نفس الامر الا كفارة واحدة وان كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك بناء على ظاهر لفظه وقد يقال

بامتناع هذا الوجه بناء على ان لا انما تزداد اذا كان في اللفظ ما يشعر بذلك  
كقريته قوله تعالى وما يستوي \* فان الاستواء لا يعقل منسوب الى واحد وكذا  
قوله تعالى ما منعك الا تسجد \* فان من المعلوم ان التوبيخ على امتناعه من السجود  
لا على امتناعه من نفي السجود لانه اذا امتنع من نفيه كان مثبتا له فاما المثال  
المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون لافيه الانافية والله اعلم \*

ومن فوائد ما ايضا تفهمه الله تعالى برحمته \*

اعلم ان الكلام في انما في موطنين \* احدهما لفظي \* والاخر معنوي \* اما اللفظي  
فمن جهة بساطتها او تركيبها واما المعنوي فمن جهة افادتها للحصر او عدم  
افادتها له والمدعى في الوجه الثاني انها مفيدة للحصر استدلالها بامور  
\* احدها \* فهم اهل اللسان لذلك كما تقرر من فهم الصحابة رضي الله عنهم من  
انما الماء من الماء \* ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من انما الربا في النسيئة مع عدم  
المخالفة منهم فكان ذلك اجماعا على انها مفيدة للحصر على ان الاحتجاج بقضية  
ابن عباس مع الصحابة رضي الله عنهم قد يحتمل الاعتراض بان المعارض  
قد يقتصر على ذكر احدا وجه المنع لا مرما ككون ذلك الوجه اجلي  
وابعد عن الاعتراض وربما فعل ذلك على سبيل التنزل للخصم فيما ادعاه وفوجه  
فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة وهو ايرادهم الدليل  
المقتضى فتحريم ربا النفاضل ان يكونوا مسلمين له في دعواه للحصر وقد يقال  
ايضا ان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فهم الحصر وادعاه وهم لم ينفوه  
ولم يشبهوه فتجبي مسئلة ما اذا قال البعض بسكت الباقون وهل ذلك حجة  
اوليس بحجة فيه كلام مشهور في اصول الفقه \* الدليل الثاني \* معاملة

الكلام في انما من جهة لفظها ومعناها \*



العرب للاسم بعدها معاملة ما بعد الا المسبوقه بالنفي وقولهم معاملة ما والا  
تمثيل لآيات ذلك خاص بما و ذلك في قوله \* وانما يدافع عن احسابهم  
انا ومثلي \* فهذا اقول

قد علمت سلبى وجاراتها \* ما نظر القارس الا انا  
فاما قول بعض المتأخرين في انما امرت ان اعبد \* وانما اشكو \* ونحو ذلك من  
الآيات ان الضمير محصور ولم يفصل فلا يشغل به ولو صح خرج نحو وانما  
يدافع عن احسابهم انا عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال  
\* الدليل الثالث \* ان ان للاثبات وماللنفي والنفي والاثبات ضدان  
فلا يجتمعان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للمذكور والآخر  
الى غيره ليصح اجتماعها لاجاز ان يكون المنفى هو المذكور والمثبت هو  
ماعداه لا تفاق على ان قولك انما زيد قائم يفيد اثبات القيام لزيد فاذا  
بطل ذلك تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد ولا معنى  
للعصر الا هذا \* هذا حاصل كلام الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد المقدمتين  
لان ان للتاكيد لا للاثبات بدليل انك تقول ان زيدا قائم وان زيد الهس  
بقائم فتجد ما انما دخلت لتأكيد الكلام نفيا كان او اثباتا وما زيد مثلها في قولك  
ليتمازيدا قائم لا نافية \* الدليل الرابع \* ان للتأكيد وما حرف زائد للتأكيد فلما  
اخذوا الحكم من بين موكدين \* ناسب ان يكون مختصا بالمسند اليه قال  
السكاكي وليس بشئ لانه لا زمله في قولك ان زيدا قائم لان واللام  
مع التأكيد ثم انك تقول احلف بالله ان زيدا قائم فيجتمع بين ثلاث مؤكديات  
القسم وان واللام ولا يفيد هذا الحصر با تفاق واستدل من قال

انها ليست للحصر بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم  
 \* فلو كان معناه ما المؤمنون الا الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم  
 لزم سلب الايمان عن من لا يجلب قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد  
 على خلافه والجواب ان المراد بالمؤمنين الكاملون الايمان ولا شك ان من لا يجلب  
 قلبه عند ذكر الله فليس بكامل الايمان ورد بان هذا مجاز واجيب بانه يجب  
 المصير اليه جماعين الادلة فانه قد قام الدليل الذي قد مناه على افادتها الحصر  
 وهو معاملة الضمير بعد ما معاملة المسبوقه بالنفي ولهذا اقال المحققون  
 والاكثر انها للحصر حتى لقد نقل النووي اجماع النحويين على افادتها الحصر  
 ذكره في شرح مسلم وهو غريب فهذا اما يتعلق باثبات الامر الثاني المعنوي  
 \* واما ما يتعلق بالاول فنقول ان اصل انما و ما وان من انما هي التي  
 كانت الواقعة الناصبة قبل وجود ما وانما هي الحرف التالي لتحويل في قولهم ليتما  
 اخوك منطلق فهذه ثلاثة امور يدل عليها عندي امران \* احدهما \* انهم  
 لم يختلفوا في ليتما ولعلما ولكنما وكانما في ذلك يعني في تركيبها وان ما غير نافية  
 فلتكن انما كذلك \* فان قيل \* هذه غير تلك التي تدخل عليها ما الكافة وان  
 انما على قسمين \* فهذه \* دعوى ما لا يثبت ولا تقوم عليه دليل وايضا فباي شيء  
 تفرق ايها العاقل بين انما هذه وانما تلك \* وايضا فلم يقل احد ان انما على قسمين  
 مفيدة للحصر وغير مفيدة له فهذا الحق الذي لا يجيد عنه من فيه ادنى انصاف  
 \* فان قيل \* معاملة ما بعد انما معاملة ما بعد الا المسبوقه بالنفي يدل على ان ما نافية  
 فذلك غير لازم اذ لا يمتنع ان يكون الشيء حكما حكما شيئا آخر وان لم يكن مركبا  
 منه ولا من شيء يشبهه وانما الامر في ذلك ان العرب استعملوا انما بعد تركيبها من



الحرفين في موطن الحصر وخصوها بذلك لمشاركتها الما والافى الحكم لانهم  
استعملوها استعمالها والزعموها موضوعها لان مامن انما نافية كما انه ليس ذلك  
لاجل ان انما مأخوذة من الاثم هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر بخلافه  
لا قول النحاة فانهم انما ينصون على ان ما كافة ولا يعرف القول بانها نافية  
الالبعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم \*

❦ ومن فوائد ❦

❦ مسألة ❦ لما كان الابتداء اخذا في التحريك لم يكن المبدؤ به الامتحركا  
ولما كان الانتهاء اخذا في السكون لم يكن الموقوف عليه الا ساكنا كل ذلك  
للمناسبة وهذا تعليل حسن والله اعلم

❦ من ايات الحماسة ❦

اقول حين ارى كعبا ولحيته ❦ لا بارك الله في بضع وستين  
من السنين تملأها بلا حسب ❦ ولا جهاء ولا عقل ولا دين  
قوله وستين يجمع وجهين ❦ احدهما ❦ ان تكون الكسرة كسرة اعراب  
والنون مفعولة كأنها لام الكلمة على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم  
اجعلها عليهم سنينا كسنى يوسف ❦ والثاني ❦ ان يكون معربا بالياء وتكون  
النون زائدة لفظا وحكما عن مقدورها الثبوت وتكون الضرورة قاذرة  
الى ان اتى بالحركة على ما يقتضيه اصل النقاء الساكنين وهذا كثير كقوله  
وقد جاوزت حد الاربعين ❦ وانكرنا زعنا نف آخرين

ورجح ابو الفتح ابن جنى هذا الوجه على الاول بقوله من السنين وبيان ذلك  
انه في الاصل تمييز منسوب بفتح لا بارك الله في بضع وستين سنة فلما اتى به

❦ فائدة ❦

❦ فائدة ❦

على مقتضى القياس الاصلى وهو ذكر لفظة من وجمع سنة وتعريفها فلذا احكم على قوله وسنين انه جاء به على مقتضى القياس في جر كنهو هي الكهنة قلت \* وبرجعه امر آخر وهو ان الاعراب بالحركات مع التزام الياء انما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة اعني ما حذف لاسمه واما غير ذلك فليعلم لا يشك فيه والله اعلم \*

ومن فوائد \*

الفرق بين العرض والتخصيص ان العرض طلب بلين ورفق والتخصيص طلب بازعاج وعنف

ومن فوائد \*

\* مسألة قال ابو الفتح قلت لابي علي اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عدى في ذلك ان عرفت معناها العلم من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدل على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم \* والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر وكذلك في ذكر الجنة عرفها لهم \* اي طيب رائحتها ليس من العرف وهو الرائحة والرائحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله \*

او كما وردت عكاظ قبيلة \* بعثوا الي عمر بنهم بتوسم

\* قلت له افيجوز ان يقول عرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارة الانكار

الفرق بين العرض والتخصيص

الفرق بين العرض والتعرف



تعدى الى مفعول واحد واذا اريد بالعلم المعاقبة عبارة الجهل تعدى الى مفعولين ويكون هذا بينها فرقا صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يصاحبه العلم والجهل لا يصاحبه العلم ولانه انما ينكر الانسان ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قاي كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح والله اعلم \*

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد مانصده وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى \*

بسم الله الرحمن الرحيم \*

الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه وآله \* قال الله تعالى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولا حبا به وجميع المسلمين \* هذا فصل \*

في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين او العوامل قد تبعا ذلك فوجدناه مختصرا في خمسة شروط شرطين في العامل وشرطين في المفعول وشرط بينهما فاما الشرطان اللذان في العامل فاحدهما ان لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو ان لم تفعل ولا في نحو قول الشاعر \*

حتى تراها وكان وكان \* اعناقها مشدات في قرن

خلافا لبعضهم الثاني ان يكون كل منها طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه فلا تنازع في وجع دوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا \* لان طالب الظلم والعلو الجحد لا الاستيقان ولا في وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين لان طالب المؤمنين هو فعل النفع لا الامر بالتذكير لعموم البعثة كذا قالوا اولئك

الشروط التي يتحقق بها تنازع العاملين

ان تقول لا يتمتع التنازع فيها اما في الاولى فلي جعل ظلما وعلوا مصدري  
 في موضع الحال كجاء زيد ركضا فيكون التقدير وجهدوا بها ظالمين  
 مستعملين واستيقنوها وحالتهم هذه واما في الثانية لان عموم البعثة  
 لا ينفي تخصيص عشيرتك الاقربين \* وقد قال كثير من المفسرين  
 في قل لبادي ان المراد المخلصين وان الاضافة اضافة تشریف وبنو اعلی  
 هذا صحة الجزم في قوله سبحانه يقيموا يقولوا ونحو ذلك مما جزم في جواب  
 الشرط المقتدر بعد الامر فلولا ان المراد المخلصون لم يصح ان يكون  
 التقدير ان يقل لهم يقيموا ويقولوا لما يلزم عليه من الخلف في خبر الصادق  
 اذ تخلف من القول لهم الى هذا التقدير بجم غفير لا يحصى والمثال الجيد فيما  
 نحن فيه قول الشاعر اشده الفارسي \*

عدينا في غد ما شئت انا \* نحب ولو مطلت الواعدينا

فلا تنازع بين نحب ومطلت في الواعدين لان المطول موعود لا واعد  
 قالوا عدين مفعول لنحب لا غير \* واما الشرطان اللذان في المفعول \* فاحدهما \*  
 ان لا يكون سببا في التنازع بين مطول ومعنى في قوله \* وعزة مطول معنى  
 غريمها \* لا يحسن خبر ان امره واذا عمل احدهما في الغريم اعطي الآخر  
 ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط احد الخبرين  
 بالخبر \* الا ترى انه يؤول به التقدير على اعمال الاول الى قولك  
 وعزة مطول غريم وعلى اعمال الثاني الى قولك وعزة مطول غريمها معنى  
 غريم فاذا ثبت ان التنازع في هذا النحو متعذر وجب ان يحمل على ان  
 هذا السببي مبتدأ مؤخر وما قبله خبر ان له يتحملان ضميره والجملة خبر



الاول \* هذا تقرير قول جماعة منهم ابو عبد الله ابن مالك رحمهم الله اجمعين  
 \* واقول \* يجوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم ابو بكر ابن طاهر  
 في طرز الايضاح وابو الحسن ابن البادش في حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسي  
 وهو لازم للجماعة منهم الاسناد ابو علي الثلوثين رحمهم الله تعالى لانهم اجازوا  
 في قول الله سبحانه ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور \* كون من  
 موصولة مخبراعنه بان ذلك من عزم الامور والرباط بينهما الاشارة الى  
 المصدر المفهوم من فعل الصلة المقصد راضا فته الى ضمير من اى ان صبره  
 وغفرانه فقد جعلوا الارتباط حاصل بالاشارة الى المصدر المقدر ارتباطه  
 بالابتداء بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدأ في نحو ولباس التقوى  
 ذلك خير \* يلزمهم في مسئلتنا الارتباط بالضمير العائد على التميم لانه  
 مرتبط بضمير المبتدأ بل تجوز هذا في مسئلتنا اقيس من تجوز في الآية  
 الكريمة لوجهين \* احدهما \* ان الضمير هو الاصل في باب الربط  
 فلا بعد في ان يكون التوسع فيه اكثر \* والثاني \* ان باب التنازع تجوزوا  
 فيه في الاضمار قاعدا والضمير على ما تأخر لفظا ورتبة نحو ضربوني  
 وضربت قومك واعادوا فيه الضمير مفردا على المثني والمجموع فقالوا ضربني  
 وضربت قومك على معنى ضربني هم كذا قدره سيويه ولم يجوزوا بذلك  
 في باب المبتدأ الا ترى انه لا يجوز صاحبها في الدار ولا الزيد ان قام بمعنى  
 قام من ثم واذا انتفى ذلك ظهر ان مسئلتنا اولى بالاجازة ثم انا اذا حللنا  
 امتناع التنازع لما ذكرنا يمنع تعميم المنع فنقول تعليق المنع بكون المعمول  
 سببيا تعميم فاسد لانهم استندوا بالمنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا

في كل سببي على تقدير التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متعاطفين بقاء  
السبية او بواو العطف وها مفردان فان الارتباط حاصل من جهة العاطف  
وان فقد من جهة الضمير لان فاء السبية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة لانها  
سبب ومسبب والواو في المفردات للجمع ولهذا اجازوا الاكتفاء بضمير  
واحد في نحو الذي يطير في غضب زيد الذ باب وقال الله جلت كلمته لم تر ان الله  
انزل من السماء ماء فتصبح الارض غصرة \* وقال الشاعر \*

وانسان عيني يحسر الماء تارة \* فيبدو تارات يحم فيفرق

واجازوا امررت برجل كريم بنوك وابنه فلي هذا الذي شرحناه لا يلزم  
من امتناع التنازع في نحو وعزة ممطول معنى غريمها \* حيث لا فاء سبية  
ولا واو بين المفردين ان يمتنع في عزة ممطول ومعنى غريمها وعزة ممطول فعنى  
غريمها ثم اذ لم يكن معنى مبتدأ البتة فلا منع وان وجد السببي مثاله قيل لك  
مامعك من خبر زيد فتقول قام وقعد ابوه لا يمنع التنازع فيه احد \* و ١١  
ثبت جوازه في ذلك ونحوه فالصواب ان يقال ان الشرط ان لا يكون  
الحمل على التنازع مؤديا الى عدم الرابط \* الثاني \* ان لا يكون محصورا  
فلا تنازع في ما قام وقعد الا زيد لامرين \* احد هما \* ان الواقع بعد الا  
اما ان يكون ظاهرا او مضمرا وايا ما كانت فهو غير متأت فان كان  
ظاهرا فانه يقتضى ان يقول في نحو ما قام وقعد الا زيد ان والا الزيدون  
ما قاما او ما قاموا او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا  
فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او الا انت لم يأت الاضمار  
في احدها اذا عملت الآخر لانك اما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة



ضمير غائب على حاضر او ضمير ا حاضر ا فتقول ما قام وقعدت الا انا  
او وقعدت الا انت او نقيس ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة  
التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضمير المتكلم والمخاطب  
انما يفسرهما حضور من همالة لا لفظه والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ  
المتنازع فيه وان كان غائباً لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به  
\* الوجه الثاني \* ان الاضمار في احدهما يؤدي الى اخلاء عامله في الايجاب  
لان الفعل انما يصير موجبا بمقارنة الالمعوله لفظا او معنى فاذا لم يقترن بها  
لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود بخلاف ذلك \* واذا امتنع  
التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف ومن نص على ذلك ابن  
الحاجب وابن مالك فاصله ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف  
احد من الاول لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والا مستثناء  
عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليومن به \* وما منا الا له مقام  
معلوم \* اي ما من اهل الكتاب احد الا ليومن به وما منا احد الا له مقام معلوم  
\* وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ لما شرحتناه  
ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاقضى ظاهر  
كلامه انه منه ثم قال في اثناء الباب ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول  
على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم وكان حقه ان يذكره  
حيث تعرض لذكر شروط التنازع \* وذكر ابن الحاجب شرطان في المعمول  
غير ما ذكرناه وهوان لا يكون ضميرا وقال في توجيه ذلك لان العاملين  
اذا اوجها الى مضمرا استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع في نحو ضربت

واكرمت \* ورد عليه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتأتى في المضمحل  
صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا تنازع العاملان  
لا يمكن تناوله لذلك \* وقد يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر  
بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع  
في الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع \* ثم ان هذا المعترض قد ذكر  
من شروط التنازع تأخير المعمول واقام الدليل على انه لا يتأتى ولا يتصور في  
غيره وهو نظير ما اعترض به على ابي عمرو \* فان قلت \* ان الحجة التي اخرج  
بها ابو عمرو على ان التنازع لا يتأتى في المضمحل انما يستمر في المضمحل المتصل فاما  
المتصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا \* قلت \*  
قد مضى ان ذلك انما يتجه على الحذف كما شرحناه \* واما الشرط الذي  
بينهما فتقدم العاملين وتأخر المعمول \* قال ابن مالك وانما لم يتأت  
التنازع بين عاملين متاخرين نحو زيد قام وقعد لان كلامنا من المتأخرين  
مشغول بمثل ما يشغل به الاخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف  
المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلامنا من الفعلين متوجه في المعنى الى زيد وصالح  
للعمل في لفظه واعمل احدهما في ظاهره والاخر في ضميره انتهى بتعبه \* واقول \*  
هذا انما يتأتى في المتقدم المرفوع فاما في المنصوب والمجرور فلا يمشي فنحو  
زيد اضربت واكرمت ونحو زيد مررت واتبعته لم يقتض تعليله امتناع  
التنازع في المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعا وينبغي ان يكون الفريقان في  
ذلك متفقين على اختيار اعمال الاول لانه اسبق العاملين واقربهما الى المعمول  
ولذا لا يمنع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك ان تعجز يدا توذب



وهذه المسئلة ينبغي ان يكون اعمال الاول فيها ارجح عند الجميع لتساويها في القرب وفضل الاول بالسبق وان اعماله ينبغي الاضمار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه ظاهر الامر عندي ولست مبتدعا في ذلك بل متبعا فقد نقل ابو حيان اجازة التنازع في المتقدم في تفسير سورة براءة وان بعضهم جعل منه بالمؤمنين رؤوف رحيم قال والاكثر على علي منعه وذكر ابن هشام الخضر اوى في (شرح الايضاح) عن ابي علي انه اجاز في قوله \* مهما تصب افقا من بارق تشم \* ان يكون افقا ظرفا لتشم وبارقا مفعول به منصوب بشم ايضا ومن زائدة لان الكلام غير ايجاب لتقدم الشرط ومفعول تصب محذوف اي مهما تصبه والماء عائدة على البارق والافق \* قال ابن هشام وهذا من تنازع العاملين مع التوسط وقلما يذكره النحويون انتهى والحق اولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا علة لم يظهر اطرافها شاهدت بخط الامام العلامة ركن الدين ابي عبد الله محمد الشهير بابن القويح رحمه الله

ابلق العالمين عني بان \* كل علم تصور وقياس  
قد كشف الاشياء بالكشف حتى \* ظهرت لي فليس فيها التباس  
وعرفت الرجال بالعلم لما \* عرف العلم بالرجال الناس  
\* هذه الايات الثلاثة كتبت بخطه ورأيت بعد هذه الايات بخطه  
رحمة الله عليه هذا كلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال يمنع التنازع في المتقدم والتأخر وذلك لانه انما يتحقق تجاذب العالمين للمعمول مع تأخره عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده كريد اضررت واكرمت

فان الاول بمجرد وقوعه بعده ياخذ به قبل مجيء الثاني لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط فهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هوجمة للنحويين لاما احتج به ابن مالك \* انتهت المسئلة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله و صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا \* انتهى بنصه والله سبحانه اعلم \*

قال ابن النحاس لا اعلم ان في التنزيل العظيم ما هو صريح في اعمال الثاني الا قوله سبحانه واذا قيل لهم تعالى استغفر لكم رسول الله \* ولو اعمل الاول لقل تعالى استغفر لكم الى رسول الله ومثله في الحديث وهو عكس الآية لان الثاني تعدى بالجار ولو اعمل الاول لعداه بنفسه انتهى \* واما باقي الاى فلا صراحة فيها وقولهم لو اعمل الاول لا ضمير في الثاني لا يلزم لان الاخبار غير واجبة وقد ذكرنا مثلته واذا لم يجب لم يكن مناقض انتهى \* واقول \* ما قاله مسلم الا ان مشائخنا في هذا العلم دكروا ان الاخبار وان لم يجب لانه فضلة لكن يلزم اجماع القراء السبعة على غير الافصح \* قوله \* واعمل المضمير في ضمير ما تنازعا به يقتضى عدم التنازع في الحال \* قال ابن معطي في (شرح الجزولية) وتقول في الحال ان تررني ضاحكا فك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمن وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان تضرب بكر الضربك ضربا تشدد او على الاول



اضربكه ضربا شديدا \* وفي كتاب (اصلاح النملط) لابن قتيبة قال  
قرأت على ثعلب قول الشاعر

فرطن فلارد لما فات وانتضى \* ولكن تعوض ان يقال عديم  
قال مامعنى تعوض ثم قال بانى ان الحلى يعنى المبرد انه صحف هذا البيت  
وذكر انه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيحا من سيبويه فقد صحفوا  
كلهم فقلت له فكيف الرواية فقال هذا يصف رجالات له ميت فقال له  
فرطن يعنى المدامع فلارد لما فات يعنى من الموت ولكن تعوض الصبر  
عن مصيبتك ولا تكثر الجزع فيقال عديم \* قال ابن قتيبة وهذا المعنى  
اجود واولى بتفسير البيت مما جاء به اصحابنا وقد عرضت كلامه في ذلك  
على ابي اسحاق الزجاج فاستحسنه \*

\* التنازع له شروط \* الاول \* ان يتقدم عاملان فاكثروا لا يقع بين  
المتساخرين هكذا اطلق المتساخرون ومنهم ابن مالك وعمل بعملة  
قاصرة وشرط هذا العامل امور \* احدها \* عند بعض النحاة وهوان  
لا يكون فعل تنجب لانه جرى مجرى المتل فلا يتصرف فيه بفصل  
ولا غيره واجازه ابو العباس ومنعه ابن مالك قال لکن بشرط اعمال الثاني  
كقولك ما احسن واعقل زيد ابصب زيد ابا عقل لا باحسن لئلا يلزم  
فصل ما لا يجوز فصله وكذا احسن به واعقل بزيد باعمال الثاني ولا يعمل  
الاول فتقول واعقل به بزيد للفصل ويجوز على اصل القراء احسن واعقل  
بزيد على ان اصله احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير  
واستتر كما استتر في الثاني في اسمع بهم وابصر \* الا ان الاستدلال بالاول

على الثاني اكثر \* والثاني \* ان لا يكون حرفا \* قال ابن عمرو ون وجوز بعضهم  
التنازع في لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيد ان يخرج على افعال الثاني  
ولعل وعسى زيد اخارج على افعال الاول وليس واضحا اذ لا يقال عسى  
زيد خارجا ويلزم منه حذف منصوب عسى \* الثالث \* عند بعض النحاة  
ايضا وهو ان لا يكون العامل يطالب اكثر من مفعول واحد \* الرابع \*  
ان لا يكون احد العاملين مؤكدا فلا تنازع في اناك اناك اللاحقون  
اجلس اجلس \* الخامس \* ان يكون قد تاخر عنهما اسم او اكثر هو مطلوب  
لكل منهما فلو كان مطلوبا لاحدهما لا تنازع \* السادس \* ان يكون الممولات  
اقل من مقتضيات الموامل فلا تنازع في ضربت واكرمت الجاهل  
العالم ان جاز هذا الكلام لان كلام الناملين قد اخذ مقتضاء \* السابع \*  
ان يكون بين العاملين والموامل اتصال بوجه ما \* الثامن \* ان لا يكون  
في الممول سبب 'التنازع' في الموامل معنى غريبا اذ الم يجعل غريبا مبتدأ  
وكذا زيدا قام رد ابوه لانت ان اضمرت في احدها ضمير الالب وحده  
خلا لغيره من الرابع ولاب الضمير فيحتاج لضميرين احدهما مضاف والآخر  
مضاف اليه وذلك باطل لامتناع اضافة الضمير فبطل كون غريبا مرفوعا  
على غير الابتداء \* والتاسع \* ان لا يكون الممول مضرا شرط ذلك ابن  
الحاجب وشرحه معروف \* والعاشر \* هو الشرط الاول \*  
\* مسألة \* طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به واحب طاعته ورغب  
فيها و اراد الخير وهم به واستطاعه وقدر عليه ونسى عمله و ذهل عنه وخاف  
عذاب الله واشفق منه ورجى ثوابه وطمع فيه فهذه افعال ستة (١) متحدة



المعاني وهي مختلفة بالتعدي وال لزوم فدل على ان الفعل المتعدي لا يتميز  
من غيره بالمعنى \*

\* بشر الحافي يذكرك حاله في المسلمين \*

قطع الليالي مع الايام في خلق \* والنوم تحت رواق بالليل والقلق  
اخرى واجدر من ان يقال غدا \* اني التمت الغنى من كف مرتزق  
قالوا رضيت بذاتك القنوع غنى \* ليس الغنى كثرة الاموال والورق  
رضيت بالله في عسري وفي يسري \* فلست اسلك الا واضح الطرق  
\* وقال بعضهم في التنازع ايضا \*

طلبت فلم ادرك بوجهي فليتنى \* قعدت ولم ابغ النداء بعد سائب  
قد تنازع اربعة عوامل معمولاً واحداً وهو النداء فتأمل \* قال الشيخ  
جمال الدين بن هشام اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين  
ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبت ولم ادرك في بوجهي وقد  
تنازعا ولم ابغ في النداء وقد تنازع الثلاث وقعدت في الظرف  
فهذه اتفاقية عربية انتهى فني قوله معمولاً واحداً وهو النداء نظربل  
المعمول الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ جمال الدين رحمة الله عليه والمسلمين اجمعين \*

\* قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد فاني لما وقفت  
على (كتاب الشذائي احكام كذا) لابي حيان رحمه الله تعالى رأيت لم يزد  
على ان نسج اقوالاً واحداً وجمع عبارات وعددها \* ولم يفصح كل الافصاح

\* فروع الشذائي بمسئلة كذا \*

عن حقيقتها واقسامها ولا بين ما يعتمد عليه مما اورد من احكامها  
ولاتبه على ما اجمع عليه ارباب تلك الاقوال واتفقوا ولا عرّب عما اختلفوا  
فيه واقتروا رأيت ان الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب  
الا الاضطراب والشغب فاستغرت الله في وضع تاليف مذهب ايين فيه  
ما اجهل واستيناف تصنيف مرتب اورد فيه ما اهل وسميته (فوح الشذا  
بمسئلة كذا) وبالله تعالى استعين وهو حسبي ونعم المحين ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم وينحصر في خمسة فصول \*

### الفصل الاول في ضبط موارد استعمالها

اعلم ان لكذا استعمالين \* احدهما \* ان يستعمل كل من جزئها على  
اصله فيراد بالكاف التشبيه وبذا الاشارة ولا يراد بمجموعها الكناية عن شئ فهذه  
بمعزل عما نحن فيه وذلك كقولك رأيت زيدا فقيرا وعمر وا كذا وقول الشاعر  
واسلني الزمان كذا \* فلا طرب ولا انس

ويكون اسم الاشارة في هذا النوع باقيا على معناه يصح ان يسبقه حرف  
التشبيه وان يليه كاف الخطاب ولا م البعد الا ترى انك لو قلت في المثال  
ورأيت عمرا هكذا وكذا ك وكذا لك وقلت في البيت واسلني الزمان  
هكذا كان مستقيا الا ان حرف التشبيه هنا متقدم على الكاف كما اريتك  
وانما القاعدة فيه مع سائر حروف الجر ان يتاخر عنها كقولك بهذا ولهذا  
الاف في هذا الموضع خاصة قال ابو الطيب

ذي المعالي فليعلمون من تعالى \* هكذا هكذا والا فلا

\* والثاني \* ان يخرج كل من الجزئين عن اصله ويستعمل المجموع كناية



وهذه على ضربين \* احدهما ان يكون كناية عن غير عدد كقولك  
مررت بذاو كذا واعتقادي في هذه انها انما يتكلم بها من يخبر عن غيره  
وانها تكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه هذا الذي شهد به الاستقراء  
وقضى به الذوق الصحيح فلا يقول احدا ابتداء مررت بذاو كذا ولا  
بذاو كذا او كذا بل يقول بالدار القلانية ويقول من يخبر عنه قال فلان  
مررت بذاو كذا او بذاو كذا او ذلك لشان اعترى المخبروا لغير ذلك  
ومنه ما جاء في حديث الحساب اعاذ بالله من سوء فيه اتذكريوم كذا  
فعلت فيه كذا او كذا وقول من قال اما يمكن كذا او كذا وحدا الكناية  
فيه من كلام من حكى عن غيره الا ترى انهم حكوا انه قيل له في الجواب  
بلى وجاد او لو كان السائل كانيا لم يعلم مراده ولم يقيم اجابته بالتعيين  
ودعوى ان المسئول علم ما كنى به على خلاف الاصل والظاهر \* وغلط  
جماعة فجعلوا من هذا الاسم قوله واسلمنى الزمان كذا او الحق ان ذلك ليس  
من الكناية في شيء وقد مضى \* الضرب الثاني \* وهو الغالب ان يكنى بها  
عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين  
احدهما الكاف والظاهر انها الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه لانها القسم الغالب  
من اقسام الكاف كما ركبوها مع ان في كان نحو قولك كان زيد اسدا \* والثاني \*  
ذالتي للاشارة كما ركبوها مع حب في نحو جذا ومع ما في نحو ما ذا صنعت في  
احد التقادير ولا يحكم على ذالتي بانها في موضع جر ولا على الكاف بانها متعلقة بشيء  
ولا بان فيها معنى التشبيه وان كان باقيا بعد التركيب في كان الا انه لا معنى له  
هنا فلا وجه لتكليف ادعائه لان التركيب كثير اما يزيل معنى المفردين ويحدث

مجموعهما معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع وقع أو نصب  
أو جر بحسب العوامل الداخلة عليها ويدل على أن الأمر كذلك أمور  
\* أحدها \* أن ذاتوث لتأنيث تميزها تقول له عندي كذا أو كذا إمامة  
ولا تقول كذا وكذا \* والثاني \* أنها لا تتبع بتابع لا يقولون كذا نفسه  
رجلا \* الثالث \* أنهم قالوا إن كذا وكذا مالك برفع المال ذكره أبو الحسن  
في المسائل \* الرابع \* أنهم قالوا حسبي بكذا فادخلوا عليه الجار ذكره  
أبو الحسن أيضا \* والخامس \* أنهم يقولون كذا وكذا درهما مع أنهم لا يركبون  
ثلاثة أشياء فما ظنك بأربعة فلولاً إن كذا قد صارت بمنزلة الشيء الواحد  
لم يسغ ذلك \* وذهب جماعة من النحويين إلى أن الكاف وذا كلمتان باقيتان  
على أصلهما من غير تركيب ثم اختلفوا على أقوال \* أحدها \* أن الكاف حرف  
تشبيه وأن معنى التشبيه باق وهذا ظاهر قول سيويه والخليل وصریح  
قول الصفار \* بيان الأول \* أن سيويه قال صار ذا بمنزلة التنوين  
لأن المجرور بمنزلة التنوين وقال الخليل كأنهم قالوا له كالعديد درهما فهذا  
تمثيل وأن لم يتكلم به وانما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد  
انتهى \* وبيان الثاني \* أن الصفار لما رد على جواز كذا درهم بالحذف  
بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف والإشارة  
قد زال واجاب بأن المتكلم لا بد أن يقدر في نفسه عددا لها وحينئذ  
نقول له عدد مثل هذا العدد \* الثاني \* أن الكاف اسم بمنزلة مثل \* قال  
ابن أبي الریم يظهر لي أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك لي مثله رجلا  
قال والأصل أن يقال حيث يكون هناك مشار إليه يشار به ما عندك



في العدد فلا صل له عندي مثل دامن العدد ثم جيء برجل تفسير المثل  
كما قالوا مثلك عالما \* الثالث \* انها اسم ولكن لا معنى للتشبيه فيها قاله  
ابو الطيب العبيدي قال الكاف في نحو له عندي كذا درهما اسم في موضع رفع  
بنا الابتداء ثم اعترض على نفسه بان ابا علي ذكر ان الكاف انما تكون اسما  
بشرطين \* احدهما ان يكون ذلك في الشعر \* والثاني \* ان يتعين الموضع  
كذلك كما في قول الاعشى \*

انتهون ول ينهي ذوى شطط \* كالطعن يذهب فيه الزيت وانما  
اراد مثل الطعن لان الكلام شعر وينبغي فعل لا بدله من فاعل فاجاب بان  
ذلك في الكاف المقيدة للتشبيه وهي في كذا النماذج كالمركبة مع ذابديل  
ان الواو قد سقط فتركبت مع مثلها واذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع ان تكون  
مرفوعة بالابتداء \* والرابع \* انها محتملة للعرفية والاسمية قاله ابو البقاء  
في (شرح الايضاح) قال اذا قيل له عندي كذا درهما فكذا في موضع الصفة مبتدأ  
مخذوف اي شيء كالعهد او الكاف اسم مبتدأ كمثل قال فاذا جعلت الكاف  
حرفا لم تحتاج الى ان تتعلق بشئ لان التركيب غير حكمها كما في كان فانها قبل  
ان تقدم كانت متعلقة بمخذوف وهي الآن غير متعلقة بشئ \* الخامس \*  
ان الكاف حرف جر زائد وهو قول ابن عصفور قال ولا معنى للتشبيه  
في هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها في قولهم فلان كذا الهيئة اي ذو الهيئة  
الا انها زائدة لازمة كلزوم ما ياتي اذا ما وذا مبرورة بالجار الزائد كانه جار اي  
بالكاف الزائدة في قوله تعالى وكاين من قرية الا ترى ان معناها كمضي كم  
وليس فيها معنى تشبيهه واد اثبت انها زائدة لم تكن متعلقة بشئ فليس ما قاله

بلازم لاننا لنسلم ان عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف بل لما ذكرنا من  
تركيبها مع ذواتها صار للمجموع بالتركيب معنى آخر وقد اقمنا الدليل عليه  
فيما مضى ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى الزيادة في انها خلاف  
الاصل لكنها اقرب وكان اعتبارها اولى.

### الفصل الثاني في كيفية اللفظ بها وتمييزها

اما اللفظ بها فالمسموع في الكنى بها من غير عدد الافراد والعطف  
نحو مروت بمكان كذا وبمكان كذا وكذا وفي الكنى بها عن عدد العطف  
لا غير وكذا مثل بها سيويه والاختش والائمة قول الشاعر

عد النفس يعني بعد بوساك ذا كرا \* كذا وكذا الطفا به سبي الجهد

ومن صرح بانهم لم يقولوا وكذا وكذا واما بتمييزها ولا كذا وكذا وكذا وكذا

خروف وذ كرا بن مالك ان ذلك مسموع ولكنه قليل وسباني نقل

كلامها بعد واما اللفظ بتمييزها ففيه ثلاثة اقوال احدها انه منصوب

ابد او هذا قول البصريين وهو الصواب بدليلين احدهما انه المسموع

كقوله كذا وكذا الطفا به سبي الجهد والثاني القياس وذلك من وجوه

احدها ان الخفض اما بالكاف على انها حرف جر او على انها اسم مضاف

او باضافة ذ او لاسييل الى شيء من ذلك لان ذا معموله للكاف وحرف

الجر لا يخفض شيئين والاسم لا يضاف مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز

في نحو ما في السماء قد راحة سحابا واسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة

للتعريف والتمييز نكرة والفا عدة ان تضاف النكرة للمعرفة لا العكس

والثاني ان الكاف لما دخلت على ذ او صار تا كناية عن العدد صار تا كذلك



بمنزلة يزيد اذا سمي به ويزيد وامثاله اذا سمي به لا يجوز اضافته لانه محكي  
 والمحكي لا يضاف \* والثالث \* ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخواته  
 وذلك لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا \* القول الثاني \* انه جائز  
 الخفض بشرط ان لا يكون تكرار ولا عطف فتقول كذا درهم وله الثوب  
 ولا تقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا درهم قاله الكوفيون ومن وافقهم  
 وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه وقد ذكرنا ما يرد هذا  
 القياس \* وقال ابن اياز يجوز الجر من وجهين احدهما اجراء كذا مجرى كم  
 الخبرية والثاني ان الكلمتين ركتا وصارتا كلمة واحدة يعني فالمضاف  
 المجموع لا اسم الاشارة فقط والمخذ وراثما يلزم على القول بان المضاف اسم  
 الاشارة \* والثالث \* انه جائز الخفض والرفع وهذا خطأ ايضا لانه غير مسموع  
 ولا يتنصبه القياس فان كذا وكذا درهمان باب خمسة عشر درهما لا من  
 باب رطل زيتا فافهمه \*

### \* الفصل الثالث في اعرابها \*

والذي يظهر لي انه مبني على الخلاف في حقيقتها فاذا قبل له عندي كذا وكذا  
 درهما فان قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدأ خبره الجار والمجرور والظرف  
 متعلق به والظرف يعمل في الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع  
 ما يعمل نحو اكل يوم لك ثوب \* وان قيل لا تركيب فان قيل الكاف اسم فهي  
 المبتدأ وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف اي له عندي عدد  
 كذا وكذا درهم \* وقال ركن الدين الاستربادي في (شرح كافية ابن  
 الحاجب) الغالب في تمييز كذا ان يكون منصوبا لانها بمنزلة ملؤه في قولك

لي ملؤه عسلا ويجوز كونه مجرورا باضافة كذا اليه على تنزيلها منزلة ثلاثة  
ومائة وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندي كذا درهم فله خبر مقدم  
ودرهم مبتدأ ومخرو كذا حال هكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي  
ان يكون مبتدأ ودرهم بد لا او عطف بيان وله خبر وعندي ظرف له  
انتهى وقد مضى ان الصحيح امتناع الرفع والجزم \*

### ❦ الفصل الرابع في بيان معناها عند النحويين ❦

وفي ذلك اقوال \* احدها لا بن مالك وهو انها للتكثير بمنزلة كم الخبرية  
وتابعه على ذلك ابنه في شرحه لخلاصته ومقتضى قولها هذا انها لا يكتفى بها  
عما نقص عن الاحد عشر لانه عدد قليل \* الثاني \* انها للعدد مطلقا قليلا كان  
او كثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف  
ومن نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه  
فانه قال هذا باب ماجرى مجرى كم في الاستفهام وذلك قواك له كذا  
وكذا درهم او هو مبهم من الاشياء بمنزلة كم وهو كناية للعدد صارذا بمنزلة  
التثوين وقال الخليل كانهم قالوا له كذا عدد درهم \* الثالث \* انها بمنزلة  
ما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة فيقال له كذا درهم فتكون  
لثلاثة فمافوقها الى العشرة وكذا كذا درهم فتكون للاحد عشر فمافوقها الى  
السبعة عشر وكذا درهم فتكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين  
وكذا كذا درهم فتكون لاحد وتسعين وما فوقها من الاعداد المنعطفة  
الى التسعة والتسعين وكذا درهم فيكون للمائة وللآلاف وما فوقها فاذا  
اقر مقربا كلام فيه كذا الزمان بالمتيقن وهو اول مرتبة من المراتب المشروحة



وحلفناه في الباقي وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط في  
فصوله \* الرابع \* ان الامر كما قالوا الا في مسئلتى الاضافة فانها امتنعان لما قد منا  
من التعليل فان اردت العدد القليل او المائة او الالف وما فوقها قلت كذا  
من الدراهم و يقدر عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة  
والالف لان من اثباته خل على العدد المجموع المعروف بقول عشرون من  
الدراهم ولا يجوز عشرون من دراهم وهذا قول المبرد والافخش وابن كيسان  
والسيرافي وبه قال الشلوين وابن عصفور والصفار والذي جراهم على  
القول بذلك ابو محمد بن السيد فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على  
ذلك وان الخلاف اتمامه في جواز الحذف نحو كذا درهم وكذا دراهم  
والبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون وفي كلام ابي البقاء في (شرح الايضاح)  
ما هو ابلغ من هذا فانه قال وذهب معظم النحويين واصحاب الراي الى ان من  
قال كذا درهم التزمه عشرون درهما لانك لم تكرر العدد ولم تعطف عليه  
ولم تضيفه لتمييز فحمل على اول عدد حاله ذلك فان جررت الدرهم فقد حمل  
النحويون واصحاب الراي على مائة انتهى فنقل الجر عن النحويين ونقل اجراء  
كذا مبري العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين \* الخامس \*  
ان الامر كما قال الكوفيون في كذا كذا درهم وفي كذا درهم خاصة قاله الاستاذ  
ابوبكر بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان  
الذي دعاه اليه ان سيويه شبهها بكم الاستفهامية وهي منزلة الاحد عشر  
واخواتها وليس هذا بشئ لانها انما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى الا ترى  
انها ليست للاستفهام كما ان كم للاستفهام ثم ان كم نفسها بمنزلة الاحد عشر

ولا تختص بالعدد الكثير بدليل انك تقول كم عبد املك فيصح الواحد  
فما فوقه واما قول سيويه والمحققين فوجهه انها كلمة مبهمة كما ان كم كلمة  
مبهمة فكما انك لو قلت كم عبد املك او كم وعبد املك او غير ذلك  
لم يقتض مساواة ما شابهته من العدد الصريح فكذا كذا وعبد املك او الكوفيين  
ومن وافقهم فردود من جهات \* احدها \* انه قول بلاد ايل وانما هو  
مجرد قياس في اللغة \* وذكراين ايا زان البستي ذكر في تطبيقه ان ابا الفتح  
سأل ابا علي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على احد عشر درهما وكذا  
وكذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم يحمل على مائة  
قال وكذا وكذا وكذا درهما يحمل على مائة واحد وعشرين  
درهما فقال ابو علي هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحوا انما كذا  
بمنزلة عدد ممنون والجر خطأ \* الثاني \* ان الناس اختلفوا فقال ابن  
خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما ولا كذا درهم  
لا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا الحكم على هذه الالفاظ بما ذكرنا باطل  
لانه حكم على ما لا يتكلم به فاين معناه \* وقال ابن مالك في (التسهيل) او قد ورد  
كذا مفردا ومكررا بلا واو فثبت وورود هذين من خلافهم والمثبت  
مقدم على النافي ولكن لما قل استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت  
الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعية الى الكناية عن  
غيره من الاعداد دل على ان قولك كذا وكذا الا يختص بالعدد المعطوف  
عليه \* والثالث \* انه سمع اذ امكان كذا وكذا وجهه وذلك دليل  
على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه \* والرابع \* ان موافقة



العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز وغيره لا يقتضي تساويهما في  
 المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما لك وتقول كم وكم درهما  
 لك او تسقط الواو فيجاب بجميع الاعداد في كل من هذا والصورة الخامسة \*  
 ان اجازة كذا درهم وكذا درهم باطل بما قد مناه \* واجيب بانه  
 خفض بالاضافة وان معنى الاشارة قد زال \* واجاب الصغار بان المتكلم  
 بكذا لا بد ان يقدر في نفسه عددا ما وحينئذ تقول له عد مثل هذا اي مثل  
 هذا المركب والمعطوف وفي مثل هذا الجواب نظرو هو مبني على ادعاء  
 التركيب وان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا \* واما قول ابي بكر فحينئذ  
 انه سمع من العرب مررت بمكان كذا او كذا فلما كان ذلك واقعا على العدد  
 ناسب ان يكون جاريا مجرى ما يوافق من الاعداد وليس هذا بشئ وقد  
 جوز كذا درهم بالخفض على ان يراد مائة درهم مع اعترافه بانه لم يسمع  
 في غير العدد فما الفرق بينه وبين بقية الالفاظ \* واما قول المبرد والاضاف  
 ومن وافقهما فزعم التلوين واصحابه انه القياس وانه لا ينافي قول سيبويه وان  
 قوله انها مبهمه مع انه ان قولنا كذا كذا مبهم في الاحد عشر والتسعة عشر  
 وما بينهما مبهم في العليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي \*

### الفصل الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء

وقد اختلفت المذاهب في ذلك \* فاما مذهب الامام احمد رضي الله عنه ففي  
 (المحرر) ما معناه انه اذا فرد كذا او كررها بلا عطف وكان التمييز منصوبا فيها  
 او مرفوعا لزمه درهم فان عطف او نصب او رفع فكذلك عند ابن حامد وقال  
 التميمي درهمان وقيل درهم وبعض آخر وقيل درهم مع الرفع ودرهمان مع

النصب وان قال ذلك كله بالتحقق قبل تفسيره بدون درهم \* قال  
المصنف وهذا كله عندي اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفها لزمه درهم  
في الجميع \* واما مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على انه يلزم مع  
العطف والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان ركب  
او افرد سواء رفع التمييز او نصبه او جره \* ونقل المزي عنده في كذا كذا  
درهما انه يلزمه درهمان وكذا يروي عنه في مسألة العطف والنصب \* واما  
مذهب الامام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابن شاس ما معناه اذا قيل له  
علي كذا فهي كالشيء فلو قيل كذا درهمان قال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان  
قال كذا كذا درهمان لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون وقال سحنون  
ما عرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللفظ بهذا اللفظ فهو كما قالوه  
وان كان يقول القول قول المقر مع يمينه وكذا يقول في كذا وكذا دينار  
لو درهمان على الاول يجعل نصف الاحد والعشرين ديناراً وان يروى نصفها  
درهم \* واما مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه يلزمه في العطف  
احد عشر كما في التركيب والله تعالى اعلم \*

### \* مسألة من التعجب \*

من القاء ابي بكر ابن الانباري يقول ما احسن عبد الله ما رفع رفعتا بما في  
احسن و نصبت عبد الله على التعجب وتقول في النعم ما احسن عبد الله فما  
لا موضع لها لا هنا جحد و رفعت عبد الله بفعله وفعله ما احسن وتقول في  
الاستفهام ما احسن عبد الله فما رفع باحسن واحسن بها والتاويل ابي  
شيء فيه احسن اعيناه او انفع وتقول اذا اردته الى نفسك



في التعجب ما احسننى فما رفع بما احسننى والنون والياء موضعها نصب  
على التعجب وتقول في الذم اذا رددته الى نفسك ما احسنت فما جمعت  
لا موضع لها والياء مرفوعة بفعلها وفعلها ما احسنت فتقول في الاستفهام  
ما احسننى فما رفع باحسن واحسن بها والياء في موضع خفض باضافة احسن  
اليها فان قلت اباك ما احسن او ما اباك احسن كان محالا لانه ما نصب على  
التعجب لا يقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه  
\* وكان الكسائي يجيز ابوك ما احسن قال لما لم اصل الى نصب الاب  
اضمرت له هاء يعود عليه فرفعته بها والنقد يرا برك ما احسنه \* وقال القراء  
لا اجيز رفع الاب لانه ليس ههنا دليل على رفع الاب ولا اضمر الهاء  
الامع ستا شياء مع كل ومن وما واى ونم وبش وتقول عبد الله ما احسنه  
يرفع عبد الله بما عاد عليه من الهاء فيرفع ما في احسن والهاء موضعها نصب  
على التعجب وتقول عبد الله ما احسن جاريتها من قول الكسائي قال لما  
لم اصل الى نصب الاراء اضمرت لها هاء فرفعته بها والقراء يجيها قال ليس  
ههنا دليل على الهاء وتقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه يرفع عبد الله  
باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة احسن اليها  
فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا وانت تضر الهاء لان المنخفض لا يضر  
ولان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفرق بينهما فلا يضر  
المنخفض ويظهر الخافض وتقول عبد الله ما احسن ترفع عبد الله بما في احسن  
وما جمعت لا موضع لها واذا قلت ما احسن عبد الله فاردت ان تسقط ما وتعجب  
قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان تأمر من هذا قلت يا زيد احسن

بعبد الله رجلا واذا اثبت قلت يا زيد ان احسن بعبدى الله رجلين ويا زيدون  
احسن بعبيد الله رجالا وتنصب رجالا على التفسير واحسن لا يثنى ولا يجمع  
ولا يؤنث لانه اسم واحسن ليس بامر للمخاطب انما معنى احسن به ما احسنه  
قال الله عز وجل اسمع بهم وابصره معناه والله اعلم ما سمعهم وما ابصرهم وتقول  
كان عبد الله قائما فاذا امرت منه قلت ما اكون عبد الله قائما فامر فوعدة بما  
فى اكون واسم كان مضمرا فيها وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر كان  
فان طرحت ما وتعبت قلت اكون بعبد الله قائما وكون بعبدى الله قائمين  
واكون بعبيد الله قياما واحسن بعبد الله رجلا \* قال الفراء لما لم اصرح  
برفع الاسم ادخلت الباء لتدل على المطلوب وتاويله عبد الله حسن فلما لم يصل  
الى رفع جئت بالباء لتدل على المطلوب ما هو واذا قلت ظننت عبد الله قائما  
فاردت ان تعجب بما قلت ما ظننى بعبد الله قائما فان اسقطت ما وتعبت قلت  
اظننى بعبد الله قائما \* آخر ما كان بخط ابن الجراح \*

\* مخاطبة جرت بين ابى اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج و ابى العباس  
احمد بن يحيى في مواضع انكرها وغلطه فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج  
من كتاب التنزه والا بهتاج للشمشطائي \*

اخبرنا الشيخ ابو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن احمد الصيرفي قراءة  
عليه وانا اسمع وهو يسمع فاقربه في شوال من سنة (تسعين واربعائة) قال  
اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد بن الدهان قراءة عليه قال اخبرنا ابو احمد  
عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري قال اخبرنا بهاقما كتب  
الينا ابو الحسن علي بن محمد الشمشطائي \* من الموصل \* وقال قال ابو اسحاق

مخاطبة الزجاج والتعليل \*



ابراهيم بن السري الزجاج دخلت على ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس  
محمد بن يزيد المبرد وقد املا شيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى  
الحامض وكان يحسدني شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت ادين له  
واحتمله لموضع الشيعة والعلم فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل الي  
بعض ما املاه هذا الجليدي فرائته لا يطوع لسانه بعبارة فقلت له انه  
لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال  
مارايته الا الكن متفلقا فقال ابو موسى والله ان صاحبهم الكن يعني سيبويه  
فاحفظني ذلك ثم قال بلغني عن الفراء انه قال دخلت البصرة فلقيت  
يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فانيته  
فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته يقول لجاريته هات ذيك الماء من ذاك الجر  
فخرجت من عنده ولم اعد اليه فقلت له هذا لا يصح من الفراء وانت غير  
مامون في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول  
هذا المن يقول في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن ادراك  
فيه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به قال ثعلب قد وجدت في  
كتابه نحو ام هذا قلت ما هو قال يقول في كتابه في غير نسخة حاشا عرف  
يخفف ما بعده كما تخفف حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت هذا كذا في كتابه  
وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التانيث الى الكلمة قال  
والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد قلت كل جيد قال الله تعالى  
ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فوريي ويعمل صالحا وقال  
عز وجل ومنهم من يستمعون اليك ذهب الى المعنى ثم قال ومنهم من ينظر

اليك ذهب الى اللفظ وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد  
في الايتين كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلان ذكر حدوده الفراء لان  
خطأه فيه اكثر من ان يعد ولكن هنا انت عملت (كتاب الفصيح) للبتدي  
المتعلم وهو عشرون ورقة اخطأت في عشرة مواضع منه قال لي اذكرها قلت نعم  
قلت \* وهو عرق النساء وهذا خطأ انما يقال النساء ولا يقال عرق النساء  
كما لا يقال عرق الابهرو ولا عرق الاحل \* قال امرء القيس \*

فانشب اظفاره في النساء \* فقلت هبت الا تبصر

\* وقلت \* حلت في النوم احلم حلما حلما والحلم ليس بمصدر وانما هو اسم قال الله تعالى  
والذين لم يلبثوا الحلم منكم \* واذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع  
المصدر الا ترى انك تقول حسبت الشيء احسبه حسبا وحسابا والحسب  
المصدر والحساب الاسم فلو قلت ابلغ الحسب اليك ورفعت الحسب اليك  
لم يجزوا انت تريد ابلغ الحساب \* وقلت \* رجل عذب او امرأة عذبة وهذا  
خطأ انما يقال رجل عذب وامرأة عذب لانه مصدر ووصف به فلا يثنى ولا يجمع  
ولا يؤنث كما يقال رجل خصم وامرأة خصم وقد اتيت بياب من هذا النوع في  
الكتاب وافردت هذا منه \* قال الشاعر \* يا من يدل فتى عذبا على عذب \*  
\* وقلت \* كسرى بكسر الكاف وهذا خطأ فانما هو كسرى والدليل على ذلك  
انا واياكم لانختلف في ان النسب الى كسرى كسروى بفتح الكاف وهذا  
ليس مما تغيره ياء النسب لبعده منها الا ترى انك لو نسبت الى معزى قلت معزوى  
والى درهم درهمى ولا نقول معزوى ولا درهمى \* وقلت \* وعدت الرجل  
خيرا او شرافاذا لم تذكر الشر قلت او عده بكذا افقوا لك بكذا انقض لما اصلت



لانك قلت بكذ او قولك بكذا كناية عن الشر والصواب ان تقول فاذا  
 لم تذكر الشر قلت او عده \* وقلت \* وهم المطوعة وانما هم المطوعة بتشديد  
 الطاء كما قال الله تعالى الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين في الصدقات \*  
 فقال ما قلت الا المطوعة فقلت هكذا اقرأ ته عليك وقرأه غيري وانا حاضر  
 اسمع مرارا \* وقلت \* هو لرشدة وزنية كما قلت لغية والباب فيهما واحد  
 لانه انما يريد المرة الواحدة ومصادر الثلاثي اذا اردت المرة الواحدة لم تختلف  
 تقول ضربته ضربة وجلست جلسة وركبت ركبة لا اختلاف في ذلك بين  
 احد من النحويين فانما يكسر من ذلك ما كان هيئة حال فتصنف بالحسن والقبح  
 وغيرهما فتقول هو حسن الجلسة والسيرة والركبة وليس هذا من ذلك \* وقلت \*  
 اسمة للبلد ورواه الاصمعي بضم الهجمة اسمة فقال ماروي ابن الاعرابي واصحابنا  
 الا اسمة فقلت قد علمت انت ان الاصمعي اضبط لما يحكي واوثق فيما يروي وقلت  
 اذا عز اخوك فهن والكلام فهن وهو من هان يهين اذا لان ومنه قبل هين اين  
 لان فهن من هان يهون من الهوان والعرب لا تاء مربذ لك ولا معنى لهذا الكلام  
 يصح لو قالته العرب ومعنى عز ليس من العزة التي هي المنعة والقدرة وانما هو  
 من قولك عز الشيء اذا شدد ومعنى الكلام اذا صعب اخوك واشتد فذل  
 له من الذل ولا معنى للذل ههنا كما تقول اذا صعب اخوك فلن له \* قال  
 فمأقري عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغني ثم بلغني انه  
 سئم ذلك فانكر (كتاب الفصيح) ان يكون له \*  
 \* تمت والحمد لله رب العالمين \*

انتصار ابن خالويه ثعلب

انتصار ابي عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الحمداني لابي العباس ثعلب  
 فيما تتبعه عليه ابواسحاق الزجاج رحمه الله تعالى اجمعين  
 قال ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الحمداني رحمه الله \* اما قول  
 ثعلب \* عرق النساء فقد اجمع كل من فسر القرآن من الصحابة والتابعين  
 رحمهم الله واهل جبر ان قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا  
 ما حرم اسرائيل على نفسه \* لحوم الابل والبانها فقال علي رضي الله عنه  
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم وكل من فسر القرآن  
 ان يعقوب عليه السلام كان به عرق النساء فلم يجوز لثعلب ان يترك لفظ  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وياخذ بقول الشاعر \* فانشب  
 اظفاره في النساء \* واما قوله \* حلت في النوم حلما وحلما فقد غلط انه  
 اقام الاسم مقام المصدر لان الحلم مصدر واسم يقال رغب الرجل رغباً  
 ورغباً وحلم الرجل حلماً وحلماً وهذا ما وافق الاسم فيه المصدر مثل النقص والعلم  
 تقول علمت علماً وفي فلان علم فالعلم مصدر واسم \* واما احتجاجة \* بقوله  
 تعالى لم يبلغوا الحلم منكم \* فهذه حجة عليه لانه اراد المصدر ههنا اي لم يبلغوا  
 الاحلام \* واما قوله \* حسب الحساب ولم يقل الحسب فخطأ فاحش فان  
 العرب قد تذكر الاسم في موضع المصدر فيقولون اعطيته عطاء في موضع  
 اعطاء وهذا يوم عطاء الجند وعطاء الامير كما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر  
 كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيما اذا كان الحسب لفظاً يشبه الكفاية  
 وحسبك اي كفاك \* واما قوله \* في رجل عزب انه مصدر ولا تدخله  
 الهاء فخطأ عظيم لان المزب اسم وصفة بمنزلة المازب قال ابن احرر \*



حتى اذا ذر قرن الشمس صبحها \* اضرى من قران بات الوحش والعزبا  
وسمي العزب عزبالا لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي  
اراد بات عازبا والاضرى كلاب الصيد جمع ضر ووالدليل على ان العزب  
اسم فاعل انك تجمعه على فعال قوم عزاب وامرأة عزبة وقد ذكره ابو عبيد  
في (المصنف) كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا بين العازب البعيد في المسافة وبين  
العزب البعيد من النكاح ويقال امرأة عزب وعزبة غير ان ثعلبا اختار لغة الفصحاء  
واما تشبيهه عزبا بنحصر فخطأ بان لان الخصم والعدل والرضى والدرق والقمع  
والصوم والفطر وما شاكل ذلك فانه جرى عند العرب كالمصدر لا يشي  
ولا يجمع في الالة الفصيحة قال الله تعالى هو لاء ضيفي \* وقد يقال اضياف  
وضيوف وامرأة ضيفة وضيف وقال ذو الرمة

تجلوا البوارق عن محرر لحق \* كانه متمنى مملق عزب  
والعزب ههنا المفرد وقد قالت العرب امرأة محقق ومحقة وعاشق  
وعاشقة وغلام وغلामسة ورجل ورجلة وشيخ وشيخة وكهل وكهالة  
وشبهه لا يحصى كثرة فلا تدري لم عاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد  
في (المصنف) كما حكاه ثعلب \* واما قوله \* ان الاختيار كسرى بالفتح لان  
النسب اليه كسروى فخطأ عظيم لان كسرى ليس عربيا ولم يكن في الاصل  
كسرى ولا كسرى انما هو بالفارسية خسرو بضم الخاء وليس في كلام العرب  
اسم في آخره واو قبلها ضمة فعربته العرب الى لفظ آخر فان فتحت او كسرت  
فقد اصبحت والكسرا جود لان فعلى يشبه الاسم المفرد مثل الشعرى وذكرى  
فلما كان كسرى رجلا واحدا والشعرى نجما واحدا ردوه الى الفاظهم

ولو قالوا كسرى اشبه الجمع مثل قتلى وجرحى فلما نسب اليه انفتح  
فقالوا كسروى لانت الكسر مع ياء النسب مستثقل الا ترى انهم يقولون  
في قلب ثعلبي وليس نسبة كسروى كالنسب الى درهم ومعزى لانت  
درهما ليس فيه لعتان الكسروى انفتح وكذلك معزى لا يقال درهم ولا معزى  
فيختار في النسب الفتح لثقلته وهو واضح بحمد الله \* وحد ثنا ابن دريد عن  
ابي حاتم وكان من اشد الناس تعصبا على الكوفيين في (كتاب ما يلحن فيه العامة)  
انت كسرى بالكسر افصح من الفتح وكذلك ذكر ابو عبيد ان الكسر  
افصح \* واما قوله \* وعده الشرفاذا لم تذكر الشرقلت او عده بكذا  
وزعم انه نقض لما اصل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا وشرا  
لان الله تعالى قال النار وعد هاهنا الذين كفروا وهذا في الشر وقال عز وجل  
واذ يعدكم الله احدى الطائفتين \* وهذا في الخير فاذا لم تذكر الشرقلت او عده  
على الاطلاق ووعدته على الاطلاق في الخير فاذا اقرنتها ووصلتها جاز  
استعمالها جميعا في الخير والشر كما تقول وعده خيرا وشرا واجمع الجميع انك  
اذا قلت او عده بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك وانشدوا \*

او عدي بالسجن والادام \* رجلى ورجلى شنته المناسم

وقال ابن دريد مما جمع عليه ابو زيد وابو عبيد والاصمعي او عده بالشر  
لاخير مع الباء \* واما قوله \* ثلث ان في (الفصيح) هم المطوعة بالتخفيف  
وانما هم المطوعة بالتشديد وان ثعلبا قال ما قلت الا بالتشديد فقال  
ما قلت الا بالتخفيف فهذا مكابرة العيان والحجة على هذا ساقطة \* واما  
قوله \* رشدة وزنية وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا



تخطأ لأنه قد يجاء بالكسر والفتح والضم • حدثنا ابن مجاهد عن السمرى عن الفراء  
 ان العرب تقول حبيبت حجة واحدة ورأيت روية واحدة بالضم وساكر  
 كلام العرب بالفتح ومما يجاء بالكسر وعدته عدة ووزنت زنة واما الاسم  
 فيجاء على فعلة وكل وجه اسم ولو كان مصدرا قيل جهة فاما الهيئة والحال  
 فبالكسر ما احسن ركبته وجلسه وعمته واختيار الكوفيين ولد فلان  
 لزنية ورشدة وخبثة واختيار البصريين الفتح واما غية فاجماع انها مفتوحة  
 استثقا لا للكسر مع الياء والتشديد • واما قوله • هي اسمة بالضم فالجواب  
 ساقط عن هذا ومعارضة الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عندهم ان ابن  
 الاعرابي اعلم من الاصمعي بطبقات واورع • واما قوله • اذا عز اخوك  
 فمن فهو بضم الهاء وهذا مثل اسير في كلام العرب واشهر من الفرس الابلق  
 وكذلك رواء كل من الف كتابا ابو عبيدة (في المحلة الثانية) وابو عبيد في  
 (الامالي) والمفضل الضبي وليس ما خوذ اما ذهب اليه الزجاج لانه كان قليل  
 العلم باللغة فقولهم اذا عز اخوك فمن لبس من الهوان ولا من وهن ولا من هان  
 يمين وانما هو من الهون وهو من الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة  
 المؤمنين • الذين يمشون على الارض هونا • معناه يمشون على الارض بالسكينة  
 والوقار فاذا عز اخوك واشتط فترفق انت واول وقال الشاعر •

ونيت لها الضراء او قلت انقي • اذا عز ابن عمك ان يهونا

ولا يكون الامر من يهون الا هن وهذا الشعر لابن احرر الباهلي ورواه  
 الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي ولا يعلم خلافا له والحمد لله رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله الطاهرين وسلم •

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه وسلم تسليما كثيرا

\* قال ابن الشجري في اماليه ورد علي من الموصل ثمان مسائل \*

\* الاولى \* السؤال عن الراجع الى القتال من خبره في قول الشاعر \*

فاما القتال لا قتال لديكم \* ولكن سيراني عراض الموابك

وعن معنى البيت \* الثانية \* السؤال عن قول الله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم

عذاب الله \* لم يجمع الضمير الذي هو التاء في ارايتكم ولم يثن في ارايتكما

\* الثالثة \* السؤال عن حد الاسم الذي يسلم من الطعن \* الرابعة \* السؤال

عن وجه رفع الشر ونصبه ونصب الماء ورفع في قول الشاعر \*

فليت كفافا كان خيرك كله \* وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى

\* الخامسة \* السؤال عن مزين تصغير اي شيء هو \* السادسة \* عن العلة

الموجبة لفتح التاء في ارايتكم وهو لجماعة \* السابعة \* السؤال عن العامل

في اذا من قول الشاعر \*

وبعد غد يالهف نفسي من غد \* اذ اراح اصحابي ولست براح

ما هو \* الثامنة \* السؤال عن تبين اعراب قول ابي ثلي \*

اخطب ما يكون الامير قائما \* واكثر شربي السويق ملتوتا

\* الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسئلة الاولى \*

ان الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبرا عن القتال في قوله فاما

القتال لا قتال لديكم وهي عارضة من ضمير عائد منها الى المبتدأ وانما جاز

ذلك لان اسم لانكرة شائعة مستفرقة للجنس المعروف بالالف واللام

ثمان مسائل التي وردت على ابن الشجري

الجواب



فقتال المنكورا مشتمل على القتال الاول الاترى انك اذا قلت لا اله الا الله  
 عمت لفظة اله جميع ما يزعم المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه  
 وليس بجري قولك لا رجل في الدار اذا رفعت مجرى قولك لا رجل  
 في الدار اذا ركبت لانك اذا قلت لا رجل في الدار جاز ان تعقبه بقولك بل  
 رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لا لانك اذا رفعت فانما  
 نفيت واحدا واذا ركبت فانما نفيت الجنس اجمع \* واذا عرفت هذا قد خول  
 القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت ما  
 اشد \* سيويه \*

الا ليت شعري هل الى ام عامر \* سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا  
 فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت الصبر المنقوشا به بالنكير ونظيره هذا  
 ان قولهم نعم الرجل زيد في قول من رفع زيدا بالابتداء فاواد زيد  
 نعم الرجل يدخل فيه زيد تحت الرجل لان المراد بالرجل ههنا الجنس  
 فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائذ اليه من الجملة \* ويوضح  
 لك هذا ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل  
 كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما ان  
 قولك نعم الرجل كذا لم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى تقول اليه  
 او معه او نحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به  
 واحد بعينه والرجل في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قوله  
 تعالى ان الانسان لفي خسر \* الا ترى انه استثنى منه الذين آمنوا والاستثناء  
 من واحد مستحيل لا يصح اذا استثنيت واحدا من واحد فكيف اذا استثنيت

جمعا من واحد ومثله \* وانا اذا اذقنا الانسان منارحة فرح بها \* فالمراد  
بالانسان ههنا الناس كافة فلذلك قال وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم  
فان الانسان كفور \* واذا كان الاسم المعروف بالالف واللام نحو الرجل والانسان  
قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المذكور المنفي في قوله لا قتال لديكم  
وقول الاخر فاما الصبر عنها فلا صبرا والتكبر والنفي يتناولان من العموم  
مالا يتناول له التعريف والايجاب الا ترى ان قولهم ما اتا في من واحد  
وقوله تعالى ما سبقكم به من احد \* متناول غاية العموم ولو حاولت ان تقول  
اتاني من احد كان ذلك دخلا في باب استحالة الكلام ويشبه ما ذكرته  
من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العموم الذي بعده عن عود  
ضمير اليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمير وذلك  
اذا اريد تعظيم الامر وتنظيمه كقول عدي بن زيد \*

لا اري الموت يسبق الموت شي \* نقص الموت ذا الغني والفقير  
فاستغنى بائادة ذكر الموت عن الماء لو قال مع صحة الوزن يسبقه ومثله  
في التنزيل الحاقة ما الحاقة \* القارعة ما القارعة \* واصحاب اليمين ما اصحاب  
اليمين \* فالحاقة مبتدأ وقوله ما الحاقة جملة من مبتدأ وخبر خالية من ضمير يعود  
على المبتدأ لان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير العائد فالتقدير فيها اي شي  
الحاقة وكذلك ما القارعة وما اصحاب اليمين التقدير فيها اي شي  
القارعة واي شي اصحاب اليمين كما تقول زيد رجل اي رجل  
فاستغنى بتكرير الظاهر عن ان يقال الحاقة ما هي والقارعة ما هي واصحاب  
اليمين ما هم وانما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا النحو ان تكريره هو الاصل



ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ايجازا واختصارا  
فلما ارادوا الدلالة على التفعيم جعلوا تكرار الظاهر اشارة لما ارادوه  
من ذلك واما معنى البيت فانه اراد ذم الذين خاطبهم فيه فادريس  
عندكم قتال وقت احتياجكم اليه ولا تحسنونه وانما عندكم ان تركبوا الخيل  
وتسيروا في المواكب العراض وفي البيت حذف اقتضاء اقامة الوزن لم يسأل  
عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف الفاء من جواب اما وذلك ان اما حرف  
استئناف وضع لتفصيل الجمل وحكم انفاء بعده حكمها بعد الفعل في امتناعها من  
اللاصقة اما لان الفاء اذا اتصلت بالجزء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق  
فعل الجزاء فعل الشرط كذلك الفاء لا ترى ان انفاء في قولك ان يقوم زيد  
فعمرو ويكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قال ان تقوم فعمرو  
يكرمك فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما تنزلت اما  
منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجوز ان تلاصقه الفاء \* فان قال قائل \*  
هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة فلذلك جاز حذفها في الشعر  
\* قيل \* لا يخلو ان تكون عاطفة او زائدة او جزاء فلا يجوز ان تكون  
عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ  
ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق  
الا ان تكون جزاء وهي حرف وضع لتفصيل الجمع وقطع ما قبله عما بعده عن  
العمل وانيب عن جملة الشرط وحرفه فاذا قلت فاما زيد فعاقل فالمعنى والتقدير  
عند النحويين مما يكن من شيء فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وجوابه  
جملة يلزمها الفاء اما ان تكون مبتدأية او فعلية والفعلية اما ان تكون

خبرية او امرية او نهية ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء فاصل مبتدأ  
او مفعول او جار ومجرور فالمبتدأ كقولك اما زيد فكريم واما بكر فلشيم  
والمفعول كقولك اما زيد افا كرمت واما عمر افا هنت والجار والمجرور  
كقولك اما في زيد فرغبت واما علي بكر فنزلت ومثال وقوع الجملة الامرية  
كقولك اما محمد افا كرم واما عمر افا هن كانك قلت مها يكن من شي مفا كرم  
محمد او مها يكن من شي فاهن عمر او مثال النهي كقولك اما زيد ا  
فلا تكرم واما عمر افا لاتهن ومثله في التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل  
فلا تنهر ومثال فصلك بالجار والمجرور في قولك اما بزيد فامررو قوله تعالى واما  
بنعمة ربك فحدث وانما لم يجز ان يلاصق اما الفعل لان اما تنزلت بمنزلة الفعل  
الشرطي والفعل لا يلاصق الفعل فلذلك امتنعت من ملاصقة الافعال  
فان قيل فقد نقول زيد كان يزورك وعمر وليس يلم بك فتلاصق كان وليس  
للفعل فالجواب ان الضمير المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما  
وبين ما يليهما وهذا الفاصل يبرز اذا قلت الزيد ان كانا يزورانك والعمر ان  
ليسا يلان بك وكذلك حكم الجمع اذا قلت كانوا ليسوا وحكم الفاء حكم الفعل  
في امتناعها من ملاصقة اما لان الفاء اذا اتصلت بالجزء صارت كحرف من  
حروفه فكما لا يلاصق الجزء الشرط كذلك الفاء لا ترى ان الفاء في قولك  
ان يتم زيد فعمر ويكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت  
ان يتم فعمر ويكرمك فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه  
فلما نزلت اما منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجز ان تلاصقه الفاء فان قال  
قائل هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر قيل لا يخلو



ان تكون عاطفة او زائدة او جزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء \*  
 فاذا عرفت هذا فالعلماء بعد اما لازمة لما ذكرت لك من نيابة اما عن الشرط وحرفه فان حذفها الشاعرة فللمخرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت \*

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* والشر بالشر عند الله بيان  
 كان الوجه ان يقول فانه ومثله حذفها من قوله فاما القتال لا قتال لديكم \*  
 وحذفها من قول بشر بن ابي حازم

واما بنوعا مربا لنساء \* غداة لقوا القوم كانوا نعاما

ومع هذا التشديد في حذف الفاء من جواب اما قد جاء حذفها في التنزيل ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله كطريق مهيئ حذفها مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل لانه جار في حذفه مجرى المبطون به فمن ذلك قوله تعالى والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار \* اى يقولون سلام عليكم ومثله واذا رفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا \* اى يقولان ربنا تقبل منا ومثله ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعنا \* والآية التي ورد فيها حذف الفاء قوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم \* التقدير فيقال لهم اكفرتم فحذفها من ههنا احسن

الحذوف واجراها في ميدان البلاغة والغالب على اما التكرير كقوله  
 تعالى اما السفينة فكانت لمساكين \* ثم قال واما الغلام فكان ابواه مومنين \* ثم  
 قال واما الجدار فكان لغلامين \* وقد جاءت غير مكررة في قوله يا ايها الناس  
 قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نور امينا فاما الذب عن امنوا بالله  
 واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل \* واعلم ان اما لما نزلت منزلة  
 الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف  
 الصحيح كقولك اما اليوم فاني منطلق واما عندك فاني جالس وتعلق بها  
 حرف الظرف في نحو قولك اما في الدار فزيد نا ثم وانما لم يجز ان يعمل  
 ما بعد الظرف لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول ابي علي  
 اما على اثر ذلك فاني جمعت ومثله قولك اما في زيد فاني رغبت في متعلقة  
 باما تنفسها في قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه زعم ان  
 الجار متعلق برغبت وهو قول مبائن للصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك  
 من ان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجاز وازيدا جعفر  
 ضارب ولم يجيز وازيدا ان جعفر اضارب فان قلت اما زيد فاني ضارب  
 فهذه المسئلة فاسدة في قول جميع النحويين لما ذكرته من ان اما لا تنصب  
 المفعول الصريح وان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهو في مذهب ابي العباس  
 جائز وفساده واضح \*

### المسئلة الثانية

اما مجي الفاعل المضمرة مفردا في قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله  
 وكذلك في التشية اذا قلت ارايتكم في خطاب جماعة النساء اذا قلت ارايتكم



فانما افرد الضمير في هذا النحول لانه لو ثني وجمع فقبل ارا يتماكلا وارا يتموكم وارا يتمكن كان ذلك جمعاً بين خطابين ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد اخرجته بالنداء من الغيبة الى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك ادعوك وانا ديك فلذلك قال الشاعر

يا ايها الذي كرا الذي قد سوّيتني \* وفضحتني وطردت ام عيالها  
وكان القياس ان يقول ساء في وفضحتني وطردت لان الذي اسم غيبة ولكنه لما وقع الذي صفة للذكر وقد وصف المنادي بالذكر جازله اعادة ضمائر الخطاب اليه ويوضح لك هذا انك تقول يا غلامي ويا غلامنا ويا غلامهم ولا نقول يا غلامكم لانه جمع بين خطابين النداء والخطاب بالكاف فلذلك وحدوا التاء في التثنية والجمع والزموها الفتح في الحالين وفي خطاب المرأة اذا قلت ارايتك لانهم جردوها من الخطاب \*

### \* المسئلة الثالثة \*

اما حد الاسم فان سبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم من الطعن وعول على انه اذا كان الفعل محدودا والحرف محصورا معدودا فما فارقه فهو اسم وحد بعض النحويين المتأخرين الاسم فقال الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل وانما قال تدل على معنى في نفسها تحرزاً من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقال غير مقترنة بزمان تحرزاً من الفعل لان الفعل وضع ليدل على الزمان ووصف الزمان بمحصل لتدخل في الحد اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والمصادر

من حيث كانت هذه الاشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها هو المصدر لانها تدل على زمان مجهول الا ترى انك اذا قلت ضربني زيد اشد يد الاحتمل ان يكون الضرب قد وقع وان يكون متوقعا وان يكون حاضرا \* ومما اعترض به على هذا الحد قولهم آتيك مضرب الشول ومقدم الحاج وخفوق النجم لدلالة هذه الاسماء على الزمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب والقدر ومو الخفقان فقد دلت على معنيين \* واسلم حدود الاسم من الطعن قولنا الاسم ما دل على مسمى به دلالة للوضع وانما قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل لا تناو جذا من الاسماء ما وضع من كلمتين كمعد يكر ب واكثر من كلمتين كابي عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تجوز امما دل دالتين دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول واخوته وذلك لانهم وضعن ليدلن على الزمان فقط ودللت على اسم الحدث لانهم اشتقن منه فليس كالفعل في دلالة على الحدث والزمان لان الفعل وضع ليدل على هذين المعنيين معا فقولنا دلالة الوضع يزيج عن هذا الحد اعراض من اعترض على الحد الاول بمضرب الشول واخوته فاذا تأملت الاسماء كلها حتى التأمل وجدتها لا يخرج شي منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها في الاضمار والاظهار وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسماء الاشارة وعلى ثباين الاسماء في الدلالة على المسميات من الاعيان والاحداث وما سميت به الافعال من نحوه واياه ورويد وبله واف وهيات فالمسمى بـصه قولك اسكت وبـايه حدث وبرويد امهل وبـيله دع وباف انضجر



وبهيات بعد ذلك ما ضمن معنى الحرف نحو متى واين وكم وكيف فتى  
 وضع ليدل على الازمنة واين على الالمكنة وكم على الاعداد وكيف  
 على الاحوال وهذه الكلم ونظائرها من نحو من وما واين وانى مما طعن به  
 على الحد الاول كقول قائله كلمة متى تدل على معنى فى نفسها فقال الطاعن ان كل  
 واحد من هذه الالسماء قد دل على الاستفهام او الشرط وعلى معنى آخر  
 كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك متى ومن وما فقد  
 دل الالسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزمان المعين والحدث  
 وليس لمعارض ان يعترض بهذا على الحد الذى قررناه لانتاقلنا وعلى معنى  
 به ولم نقل ما دل على معنى \*

### المسئلة الرابعة

السؤال عن قول الشاعر وهو يزيد بن الحكم الثقفى  
 فليت كفا فاك ان خيرك كله \* وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى  
 تعريب هذا البيت قد تقدم فيما سلف من الالامالى ولكننا عدنا تعريبه هنا  
 لزيادة فائدة وايضاح مشكل ولكونه من جملة المسائل الواردة فنقول  
 ان اسم ليت محذوف وهو ضمير الشأن والحديث وحذفه مما لا يسوغ  
 الالافى الضرورة كقوله

فليت دفعت الالم عنى ساعة \* فبتنا على ما خيلت ناعى بال  
 الالترى ان ليت لا تباشرا لافعال فلوم يكن التقدير فليته لم يعجز ملاصقته  
 للفعل ومن ذلك قول الآخر

ان من لام فى بنى بنت حسا \* ن المة واعصه فى الخطوب

يجزم انه دل على ان من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل  
بينها وبين ان لان اسماء الشرط حكمها حكم اسماء الاستفهام في ان العامل  
فيها يقع بعد ها كقولك ايهم تكرم اكرم كما تقول اذا استفهمت ايهم  
اكرمت ونظير ذلك قول الآخر \*

ان من بدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جادرا وظبا  
\* وانشد سيويه \*

ولكن من لا يلق امرا ينوبه \* يسكنه يثزل به وهو اعزل  
الاعزل الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول ابي الطيب احمد بن الحسين  
وما كنت ممن يدخل العشق قلبه \* ولكن من يصرجفونك بعشق  
\* واذا عرفت هذا فان كفا فا خبر كان وخبرك اسمها وكله نو كيد له والجملة  
التي هي كان واسمها وخبرها خبر ليت فالتقدير ليت اي ليت الشان كان  
خيرك كله كفا فاعني ومن روى وشرك رفعه بالعطف على قوله خيرك فدخل  
في خبر كان فكانه قال وكان شرك فغير ابي علي بقدر خبر كان المضمرة محذوفا  
دل عليه خبر كان المظهر ويقدر المحذوف بلفظ المذكور ونظير ذلك في  
حذف الخبر لدلالة الخبر الاخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر  
نحن بما عندنا وانت بما \* عندك راض والراي مختلف  
اراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة راض عليه ومثله في دلالة  
احد الخبرين على الآخر في التنزيل والله ورسوله احق ان يرضوه \* ولو  
كان خبرا عنهما لكان يرضوهما فالتقدير على هذا وكان شرك كفا فا  
وهذا على ان يكون ارتوى مسندا الى مرتوى \*



وذهب ابو علي الى ان الخبر مرتوى وكان حقه مرتويا ولكنه اسكن الياء  
 لا قامة الوزن والقافية وهو من الضرورات المستحسنة لانه ردحالة الى  
 حالين اعني ان الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجرو مثله قول الآخر  
 \* كفى بالناسي من اسماء كافي \* وقوله \* يادار هند عفت الاثافيهما \* وحسن  
 الاخبار عن الشرب مرتوى لان الارتواء يكف الشارب عن الشرب فجاز لذلك  
 تعليق عني بمرتوى كما يتعلق بكاف او كفاف فكانه قال وكان شرك كافا  
 عني ومن قال وشرك بالنصب حمله على ليت ولا يجوز ان يكون محمولا على  
 ليت المذكورة لان ضمير الشأن لا يصح العطف عليه لو كان ملفوظا به  
 فكيف هو محذوف واذا امتنع حمله على ليت المذكورة حملته على اخرى  
 مقبولة وحسن ذلك لدلالة المذكورة عليها كما حسن حذف كل فيما  
 اورده سيويه من قول الشاعر

اكل امرى تحسبن امرا \* و نار توقد بالليل نارا

اراد وكل نار فحذف كل واعملها مقدره كما كان يعملها لو ظهرت فكانه على هذا  
 قال وليت شرك مرتوى عني فمرتوى في هذا التقدير على ما يستحقه من  
 سكان يائه لكونه خبرا لليت وعلى مذهب ابي علي في كون مرتوى خبرا لكان  
 او لليت يجوز في الماء الرفع ورفعه بتقدير حذف مضاف اي ما ارتوى اهل  
 الماء كما جاز واسأل القرية \* اي اهل القرية وحتى تضع الحرب اوزارها \* اي  
 يضع اهل الحرب اسلحتهم ومن كلامهم صلى المسجد اي اهل المسجد ومازلنا  
 نطأ السماء حتى اتيناكم يريدون ماء السماء وقد كثر حذف المضاف جدا  
 مما يشهد فيه ما بقي على ما لقي كقول المرقش \* ليس على طول الحياة ندم \*

اى على فوت طول الحياة وكقول الاعشى \* الم نغمض عيناك ليلة ارمداء \*  
 اراد اغتماض ليلة ارمد و اضاف الا غتماض المقدر الى الليلة كما اضيف  
 المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار فانتصاب الليلة  
 انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف وكيف يكون انتصابها انتصاب  
 الظرف مع قوله بعد \* وبت كبات السليم مستهدا \* و اجاز بعض المتأخرين  
 ان يكون الماء رفعاً بانه فاعل ارتوى من غير تقدير مضاف قال و جاز  
 وصف الماء بالارتواء للمبالغة كما جاز وصفه بالعطش كذلك في قوله \* وجئت  
 هجيراً يترك الماء صادياً \* ومن نصب الماء متبعاً مذهب ابي على اراد ما ارتوى  
 الناس الماء اى من الماء اضر الفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل  
 فنصب كما جاء في التنزيل واختار موسى قومه سبعين رجلاً \* اى  
 من قومه وجاء فيه حذف الباء من قوله انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه  
 اى يخوفكم باوليائه ودليل ذلك فلا تخافوهم وخافوني \* وجاء  
 حذف على من قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح \* ومثل اضرار الفاعل  
 هنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير اليه ما حكاه سيويه من قولهم  
 اذا كانت غدا فأتى اى اذا كان ما نحن فيه من الرخاء او البلاء غدا  
 وما في قوله ما ارتوى مصدرية وابوطالب العبدى لم يعرف في هذا البيت  
 الانصب الماء ولم يتجه له الا اسناد ارتوى الى مرتوى وذلك انه قال معنى  
 ما ارتوى الماء مرتوى ما شرب الماء شارب ثم قال واما ما ذكره الشيخ  
 ابو علي في قوله ان حملت المطف على كان مرتوى في موضع نصب وان  
 حملته على لبث نصبت قوله وشارك ومرتوى مر فوع فكلام لم يفسره رحمه الله



ثم قال ومربي بعد هذا في تليقي كلام الشيخ أبي علي أنا حاكبه على الوجه وهو أنه أورد البيت ثم قال بعد إرادته ليت معمول على إضمار الحديث وكفا خبر كان فاما قوله وشرك عى ما رتوى الماء مرتوى فقياس من عمل الثاني ان يكون شرك مرتفعا بالعطف على كان ومرتوى في موضع نصب الا انه اسكن في الشعر مثل كفا نال الثاني من اسماء كافي ومن عمل الاول نصب شرك بالعطف على ليت ومرتوى في موضع رفع لانه الخبر وما رتوى الماء في موضع نصب ظرف يعمل فيه مرتوى هذا ما ذكره ثم قال العبدى وقد تقدمت مطالبتي بفاعل ارتوى واذا ثبت ما ذكرته ان الامر على ما قلته والمعنى عليه لامحالة انتهى كلام العبدى وقد مر بى كلام لابي علي في (التذكرة) يشير فيه الى ما قاله العبدى واختيار ابي علي ما اختاره في هذا البيت من كون مرتوى خبرا لكان اوليت مع صحة اسناد ارتوى الى مرتوى معنى واعرابا من مراميه البعيدة \*

### المسئلة الخامسة

واما مزين فلفظه يحتمل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن الآخر \* احدهما \* ان يكون عبارة عن مصغرو وزنه مفعول وهو مصغر مردان ومزدان اصله مزتين مفتعل من الزية فقلبت باؤه الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت الى مرتان وكره اجتماع الزاء والتاء لان الزاء مجهور والتاء حرف مهموس فكرهوا التنافر فابدلوا التاء دالا لان الدال توافق الزاء في الجهر وتقارب الثاني في المخرج ولما اريد تصغير مزدان وعدة حروفه خمسة اثنان زائد تان الميم والدال ووجب ان يرد الى اربعة بحذف احد الزائد ين لم يخل من ان تحذف

الميم او الدال فكان حذف الدال اولى لامرين \* احدهما ان الميم يدل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى اولى بالمحافظة عليه \* والثاني \* ان الدال اقرب من الظرف والظرف وما قارب به احق بالحذف ولما حذفت الدال بقي ميزان فقيل في تصغيره مزين كقولك في تصغير غراب غريب فالضمة التي هي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما ان الضمة التي في اول بلبل نزل اذ اقلت بلبل \*

### المسئلة السادسة \*

واما فتح التاء في ارايتكم وارايتكما وارايتك يا هذه وارايتكن فقد علمت انك اذ اقلت رايت يارجل فتحت التاء واذ اقلت رايت يا فلانة كسرتها واذ خاطبت اثنين او اثنين او جماعة ذكورا او اثنا ضممتها فقلت رايتما ورايتم ورايتن فقد ثبت واستقر ان التذكير اصل للتانيث وان التوحيد اصل للتثنية والجمع فلما خصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب وانفردت به الكاف في ارايتك وارايتك يازينب والكاف وما زيد عليها في ارايتكما وارايتكم وارايتكن الزمو التاء الحركة الاصلية وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للثنين وللجماعة وكون المذكر اصلا للمؤنث فاعرف هذا واحتفظ به \*

### المسئلة السابعة \*

\* واما قول الشاعر \*

وبعد غد يالهف نفسي من غد \* اذا راح اصحابي ولست برائح  
فالعامل في الظرف المصدر الذي هو الالهف وان جمعت من زائدة على



ما كان يراه ابو الحسن الا خفش من زيادتها في الواجب وحمل عليه قوله تعالى  
فكلوا مما امسكن عليكم \* وقوله قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم \* والتقدير في  
هذا القول يالهف نفسي غدا فاذا قدرت هذا جعلت اذا بدلا من غدا فهذا  
وجهان واضحان ولك وجه ثالث وهو ان تعمل في اذا معنى الكلام وذلك  
ان قوله يالهف نفسي لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا  
فالتقدير اتأسف واتوجع وقت رواح اصحابي وتخلي عنهم \*

### المسئلة الثامنة \*

قول ابي علي \* اخطب ما يكون الا مير قائما \* اخطب من باب افعل الذي  
هو بعض ما يضاف اليه كقولك زيد اكرم الرجال \* وجمارك افره  
الحمير والياقوت افضل الحجارة ولا تقول الياقوت افضل الزجاج لانه ليس  
منه كما لا تقول احسن الرجال \* واذا ثبت هذا فان ما التي اضيف اليها اخطب  
مصدرية زمانية كالتى في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض \*  
اى مدة دوام السموات فقوله اخطب ما يكون الامير تقديره اخطب  
اوقات كون الامير كما قدرت في الآية مدة دوام السموات او مدد دوام  
السموات فقد صار اخطب باضافته الى الاوقات في التقدير وقتا ما مثله  
لك من كون افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت  
توسع وتجاوز كما وصفوا الليل بالنوم في قولهم نام ليلى ذلك لكون النوم  
فيه وقال الشاعر

لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى \* ونمت وما ليل المطى بنا ثم  
ومثله اضافة المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار \*

وانما حسن اضافة المكر الى الليل والنهار لوقوعه فيها والتقدير ير بل مكرّم  
 في الليل والنهار \* واذا عرفت هذا فاطلب مبتدأ محذوف الخبر والحال  
 التي هي قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب اوقات كون الامير اذا كان  
 قائما ولما كان اخطب مضافا الى الكون لفظا والى الاوقات تقديرها وقد  
 بينت لك ان اقل هذا بعض ما يضاف اليه وقد صار في هذه المسئلة وقتا  
 وكونا فجاز لذلك الاخبار عنه بظرف الزمان الذي هو اذ الزمانية واذا  
 كان قائما انصبا على الحال فكان المقدرة في هذا النحوي التامة المكثفة بمرفوعها  
 التي بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان تكون الناقصة لان الناقصة لا يلزم  
 منصوبها التنكير والمنصوب ههنا لا يكون الا نكرة فثبت بازوم التنكير له انه حال  
 واذا ثبت انه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضعه مع مرفوعه  
 جربا بضافة ظرف اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف وتفسير هذا ان قائما  
 حال من الضمير المستتر في كان وكان مع الضمير جملة في موضع جربا بضافة اذا  
 اليها لان اذا او اذ تلزمهما الاضافة الى جملة توضح معنيهما كما توضح الصلة معنى  
 الموصول ولذا لك بنيتا فاد اتضاف الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط انما  
 يكون بالفعل واذا تضاف الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل فاذا في المسئلة  
 ظرف اوقع خبرا عن المبتدأ الذي هو اخطب والظرف متى وقع خبرا عمل  
 فيه اسم فاعل محذوف مرفوض اظهاره نحو قولك زيد خلفك والخروج  
 يوم السبت فتأمل جملة الكلام في هذه المسئلة فقد ابرزت لك غامضها  
 وكشفت لك مخبوءها \* واما قوله شربي السويق ملتوتا فداخل في هذا  
 للشرح \* واقول ان شربي مضاف ومضاف اليه فشرب مصدرا خفيف



الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعوله وخبره على ماقررتة محذوف سدت  
الحال مسده فقولك ملتوتا كقولك في المسئلة الاولى قائما غير ان الظرف  
المقدر في الاولى هو اذ او المقدر في هذه محمول على المعنى فان كان الاخبار  
قبل الشرب اردت شربي السويق اذ كان ملتوتا وان كان الشرب  
سابقا للاخبار اردت شربي السويق اذ كان ملتوتا والله سبحانه وتعالى التوفيق  
وبلوغ الصدق والتحقيق \*

\* قال ابو الفضل مؤيد بن موفق الصاحبى في \* كتاب الحكم ابو النع في شرح  
الكلم النوايع رسالة الملائكة \* فيها ابو العلاء المعرى على جواب مسائل  
نصريفية القاها اليه بعض الطلبة فاجاب عنها بهذا الطريق المشتمل على الفوائد  
الانيقة مع صورتها المستغربة الرشيقة \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

ليس مولاي الشيخ ادام الله عزه باول رائد ظن في الارض العارية فوجدها  
من النبات فقراء \* ولا آخر سائم ظن الخبر بالسحابة فكانت من قطر صفراء \*  
جاءتني منه فوائد كانها في الحسن نبات مخر متملا بيت صخر \*

لعمري لقد نهيت من كان نائما \* واسمعت من كانت له اذانان

ان الله يسمع من يشاء \* وما انت بمسمع من في القبور \* اولئك ينادون من  
مكان بعيد \* وكنت في عنفوان الشيبة اود اننى من اهل العلم فسجنتنى عنه  
سواجن \* عادرتنى مثل الكرة وهن المحاجن \* فالان مشيت رويدا \*  
وتركت عمر اللضارب وزيدا \* وما اوثران يزاد في صحيفتى خطأ فى النحو \*  
فيخلد آمنة من المحو \* واذ اصدق فجر اللمة فلا عذر لصاحبها في الكذب \* ومن

رسالة في بيان لفظ الملائكة \*

لمعذب العطش بالعذب \* وصدق الشعر في المفرق \* يوجب صدق الانسان في  
 الفرق \* وكون الحاملة بلا خرص \* اجمل بها من النخرص \* وقيام النادة بالنادب \*  
 احسن بالرجل من القول الكاذب \* وهو ادام الله الجمال به يلزمه البحث عن  
 غوامض الاشياء لانه يعتمد سوال رائج وغاد \* وحاضر يرجو الفائدة وباد \*  
 فلا غرو ان كشف عن حقائق التصريف \* واحتج للتكبر والتعريف \* وتكلم عن  
 همز وادغام \* وازال التبيه عن صدور الطعام \* فاما اتا فجلس البيت ان لم اكن  
 الميت \* فشبه بالميت \* لو اعرضت الاغربة عن النهب \* اعراضى عن الادب  
 والاديب \* لا صحت لا تحسن نعيها \* ولا يطبق هر مهار عيا \* ولما وافي  
 شيخنا ابو فلان بثلث المسائل الفيتما في اللذة كانها الراح \* يستفر من سمعها المراح  
 وكانت الصهباء الجرجانية طرق بها عميد كفر \* بعد ميل الجوزاء وسقوط  
 الغفر \* وكان على يجباها \* جلب الينا الشمس واياها \* فلما جلست الهدى \* ذكرت  
 ما قال الاسدي \*

فقات اصطبجها واغبرى فاهدا \* فما انا بعد الشيب وتيك والخمر  
 تخاللت عنها في السنين التي مضت \* فكيف النصابي بعد ما كلال العمر  
 ومارغبني في كوني كبعض الكروان تكلم في خطب جرى \* والظلم يسمع  
 ويرى \* فقال الاخفش او الفراء \* اطرق كرا ان النعامة في القرى \* وحق  
 مثلي لا يسأل فان سئل تعين عليه ان لا يجيب فان اجاب ففرض على  
 السامع ان لا يسمع منه فان خالف باستماعه ففريضة ان لا يكتب ما يقول  
 فان كتبه فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشواء \* وقد  
 بلغت سن الاشياخ وما حاز يدي نفع من هذا الهذيان والظمن الى الآخرة



قريب افتراضي ادافع ملك الموت فاقول اصل ملك ملاك وانما اخذ من  
الالوكة وهي الرسالة \* ثم قلت \* ويد لنا على ذلك قولهم في الجمع الملائكة  
لان الجموع ترد الاشياء الى اصولها وانشد قول الشاعر \*

فلست لانسى ولكن للملاك \* تنزل من حول السماء بصوت  
فيعجبه ما سمع فينظر في ساعة لا شتغاله بما قلت فاذا هم بالقبض قلت وزن  
ملك على هذا مقل لان الميم زائدة واذا كان الملك من الالوكة فهو مقلوب  
من لك الى لاك والقلب في الهمز وهمز العلة معروف عند اهل المقاييس  
فما جذب وجذب ولقم الطريق ولقمه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون  
لا يرونه مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منهما اصلا في بابه فوزن الملائكة  
على هذا مفاعلة لانها مقلوبة عن ما لكة يقال الكنى الى فلان قال الشاعر \*

الكنى الى قومي السلام رسالة \* باية ما كانوا ضعا فاولا عزلا  
وقال الاعشى في الملائكة \*

ابلع يزيد بن شيبان مالكة \* انا بليت اما تفك تا تكل  
فكانهم فروا من الملائكة من ابتدا ثم بحثوا بعد ها بالالف فورا وا  
ان مجيء الالف اول اخف كما فروا من شاي الى شاء ومن ناي الى ناء \* قال  
عمر بن ابي ربيعة \*

بان الحمول فماسا وتلك نفرة \* ولقد اراك نساء بالاطقان

\* وانشد ابو عبيدة \*

اقول وقد بانت بهم غربة النوى \* برى حميوا ولا تشط ديارك  
فيقول الملك من ابن ربيعة وما ابو عبيدة وما هذه الا باطل ان كان لك عمل صالح

فانت السعيد والافاخسأ وراءك فاقول فامهلني ساعة حتى اخبرك بوزن  
عزرائيل واقيم الدليل على ان الهمزة فيه زائدة فيقول الملك هيات ليس الامر الي  
اذا جاء اجلهم لا يسناً خرون ساعة ولا يستقدمون امام نرائي ادا رى منكرا ونكيرا  
فاقول كيف جاء اسماءكما عربيين منصرفين واسماء الملائكة كلها من  
الاعجمية مثل اسرافيل وجبرئيل وميكائيل فيقولان هات حجتك وخل  
الزخرف عنك فاقول متقربا اليها كان ينبغي لكما ان تعرفا ما وزن جبرئيل  
وميكائيل على اختلاف اللغات اذ كانا اخويكما في عبادة الله عز وجل فلا يزيدهما  
ذلك الا غيظا ولو علمت انهما يرغبات في مثل هذه العلل لاعدت  
لهم شيئا كثيرا من ذلك ولقلت ماتريان في وزن موسى اسم كليم الله الذي  
سألتاه عن دينه وحجته فابان واوضح فان قالاموسى اعجمي الا الله يوافق  
من العربية على وزن مفعول وفعل امامفعل اذا كان من بنات الواو ومثل  
اوسيت واوريت فانك تقول موسى ومورى وان كان من ذوات الهمزة  
فانك تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعول تقول اتيت العشاء فهو  
موتى وان خففت قلت موتى قال الخطيئة

واتيت العشاء الى سهيل \* او الشعرى فطال بي الالاء

وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون ان ذلك لمجاورة  
الواو والضممة لان الواو اذا كانت مضمومة ضمها لغير اعراب او غير ما يشاكل  
الاعراب جاز ان تحول همزة كما قالوا اقيت ووقيت وحمام ورق وابق  
وشحت واشحت \* قال الهذلي

ابا معقل ان كنت اشحت حلة \* ابا معقل فانظر لسهمك من ترمى



\* وقال حميد بن ثور الهلالي \*

وما هاج هذا الشوق الا حماسة \* دعت ساق حرنوحة وترنما  
من الارق حما الملاطين باكرت \* عسيب اشيا مطلع الشمس اسما  
\* وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزا \*

احب الموقدين الى موسى \* وحرزة لوباضاء الى الوقود  
وعلى مجاورة الضمة جاز الهمز في سوق جمع ساق في قراءة من قراء كذلك  
ويجوز ان يكون جمع على فعل مثل اسد فيمن ضم السين ثم همزت الواو  
ودخلها السكون بعد ان ذهب فيها حكم الهمز واذا قيل ان موسى فعلى  
فان جعل ان اصله الهمز وافق فعلى من ماس بين القوم اذا افسد  
بينهم \* قال الافوه

اما ترى راسي ازرى به \* ماس زمان ذي انكاس موفس  
ويجوز ان يكون فعلى من ماس يمس فقلبت الياء واو الضمة كما قالوا  
الكوسى من الكيس ولو بنوا الفعل من قولهم هذا اعيش من هذا واغيط  
منه لقالوا العوشى والغوظى فاذا سمعت ذلك منها قلت قد دركها لم اكن  
احسب ان الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف احكام العربية فان  
غشي علي من الخيفة ثم افقت وقد اشار الى بالارزية \* قلت تشبنا  
رحمكم الله كيف تصغر ان الارزية وتجمعانها جمع تكسير فان قالوا اريزية  
وارازب بالتشديد قلت هذا وهم انما ينبغي ان يقال اريزية واراازب  
بالتخفيف فان قالوا كيف قالوا علاني فشد دوا كما قال العريفي +

وذى نجوات طامع الطرف جادبت \* حوالى فلوى من علانيه مري

قلت ليس الياء كغيرها من الحروف فانها وان لحقها التشديد ففيها عنصر  
 من اللين فان قالوا ليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسبيويه  
 ان الياء اذا شددت ذهب منها اللين واجاز في القوا في ظبا مع ظبي قلت  
 وقد زعم ذلك الا ان السماع عن العرب لم يأت فيه نحو ما قال الا ان يكون نادرا  
 قليلا فاذا عجزت ما قالوا اظهر الى تها ونا بما يعلمه بتوا آدم وقالوا لوجع  
 ما علمه اهل الارض على اختلاف اللغات والازمنة ما بلغ علم واحد من  
 الملا ئكة بعدونه فيهم ليس بعالم فاسبح الله وامجده واقل قد صارت لي بكما  
 وسيلة فوسعالي في الجدل ان شئت بالثناء وان شئت باللقاء فان احداها  
 تبدل من الاخرى كما قالوا مغاير ومغاير واثافي واغاني وفوم وثوم  
 وكيف تقرأ ان رحما الله هذه الآية وثومها وعدسها بالثناء كافي مصحف  
 عبد الله بن مسعود ام بالقاء كما في قراءة الناس وما الذي تختاران في تفسير  
 القوم اهو الخطئة كما قال ابو محجن

قد كنت احسبني كاغني واجد \* قدم المدينة من زراعة فوم  
 ام الثوم الذي له رائحة كريهة والى ذلك ذهب الفراء وجاء في الشعر الفصيح  
 \* قال الفرزدق \*

من كل اغبر كالراقد حبرته \* اذا العشى عتيق الثمر والقوم  
 فيقولان او احدهما انك لتهدم الحول وانما يوسع لك في ريمك عملك  
 فاقول لهما ما افصح كما قد كنت سمعت من الحياة الدنيا ان الريم القبر وسمعت  
 قول الشاعر

اذا مت فاعتادي القبر فسلمي \* على الريم اسقيت السحاب الفواديا



وكيف ثنيان رحمة الله من الريم مثل ابراهيم اتريان فيه رأي الخليل  
وسيبويه فلا تنيان مثله من الاسماء العربية ام تذهبان الى ما قاله سعيد بن  
مسعدة فتجيزان ان تنيان من العربي مثل الاعجمي فيقولان تر بالك ولمن  
سميت اي علم في ولد آدم انهم القوم الجاهلون وهل اتردد الى ما لك  
خازن النار فاقول رحمتك الله ما واحد الزبانية فان بني آدم فيه مختلفون  
يقول بعضهم الزبانية لا واحد لهم من لفظهم وانما يجرون مجرى السواسية  
اي القوم المستوين في الشر قال \*

سواسية سود الوجوه كانوا \* بطونهم من كثرة الزاد وطب  
ومنها من يقول واحد الزبانية زنية وقال آخرون واحد هم زبني اوزبني  
فيجس لما سمع ويكفر فاقول يا مال رحمتك الله ما ترى في نون غسيلين  
وما حقيقة هذا اللفظ هو مصدر كما قال بعض الناس ام واحد ام جمع اعربت  
نونه تشبيها بنون مسكين كما اثبتوا نون قلين وسنين في الاضافة وكما  
قال سحيم بن وثيل

وما ذا بدرى الشعراء مني \* وقد جاوزت حدا لا رعين  
فاعرب النون وهل النون في جهنم زائدة اما سيبويه فلم يذكر في الابنية  
فعلنا الا قليلا وجهنم اسم اعجمي ولو حملنا على الاشتقاق لجاز ان يكون من  
الجهامة في الوجه ومن قولهم تعجبت الامراذ اجعلنا النون زائدة واعتقدنا  
زيادتها في هجف وانه مثل هجف وكلاهما صفة الظلم قال الهذلي  
كان ملائي على هجف \* تفرمع العشية للريال  
\* وقال حر قال العود \*

يشبهها الراى المشبه بيضة \* غدا في النداء عنها الظليم الهجنف  
وقال قوم ركية جهنم اذا كانت بعيدة القعر فان كانت جهنم عربية فيحوزان  
تكون من هذا وزعم قوم انه يقال اخرج جهنم اذا كان شد بد الحمة ولا يمنع  
ان يكون اشتقاق جهنم منه \* فاما سقر فان كان عرياف فهو منا سب لقولهم  
سقر تماذا الما دماغه \* قال ذو الرمة

اذا دانت الشمس اتقى سقراتها \* بافنان مربوع الصريمة مقبل  
والسين والصاد يتعاقبان في الحرف اذا كان بعد هاقاف او خاء او غين او طاء  
تقول سقب وصقب وسويق وصوبق وبسط وبسط وطلع الكبش وطلع  
فيقول مالك ما اجهلك واقل تمييزك ما جلست هنا للتصريف وانما جلست  
لعقاب الكفرة والقاسطين وهل اقول للسائق والشهيد اللذين ذكراني  
كتاب الله عز وجل وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد \* يا صاح انظراني  
فيقولان تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان فاقول الم تعلمان ذلك جازم  
الكلام وفي الكتاب العزيز وقال قرينه هذا ما لدي عتيد القيا في جهنم كل  
كفار عتيد \* فوحد القرين وثني في الامر كما قال الشاعر

فان ترجراني يا ابن عفان انزجر \* وان تدعاني احم عرضا ممنعا  
\* وكما قال امرء القيس \*

خيلني مرابي على ام جندب \* لا قضى حاجات القواد المذهب  
الم تراني كلما جئت طارقا \* وجدت لها طيبا وان لم تطيب  
هكذا انشد القراء وبعضهم ينشد الم تراني وانشد ايضا  
فقلت لصاحبي لا تجلسانا \* بتزع اصوله واجتز شيا



فهذا كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين او من مخاطبة الاثنين الى الواحد سائغ عند الفصحاء وهل اجبى في جماعة من جهابذة الادباء قصرت اعمارهم عن دخول الجنة ولحقهم عفو الله فزحزحوا عن النار فنقف على باب الجنة فنقول بارضوء لئالك حاجة ويقول بعضنا بارضوء فيضم الواو فيقول رضوان ماهذه المخاطبة التي ما خاطبني بها قبلكم احد فنقول انا كنا في الدار الاولى نتكلم بكلام العرب وانهم يرمخون الذي في آخرة الف ونون فيمخذفونها للترخيم وللعرب في ذلك لغتان يختلف حكمهما قال ابو زيد

يا غنم ادر كنى فان ركنى • صلدت فاعيت ان تفيض بمائها  
فيقول رضوان ما حاجتكم فيقول بعضنا انما نصل الى دخول الجنة لتقصير الاعمال وادركنا عفو الله فنحن نأمن النار فبقينا بين الدارين ونحن نسألك ان تكون واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لا يستغفرون عن مثلنا وانه قبيح بالعبد المؤمن ان ينال هذه النعم وهو اذا سبح الله لحن ولا يحسن بساكن الجنان ان يصيب من ثمارها في الخلود وهو لا يعرف حقائق تسميتها ولعل في الفردوس قوما لا يدرون احروف الكثرى كلها اصلية ام بعضها زوائد ولوقيل لم ما وزن كثرى على مذهب اهل التصريف لم يعرفوا فاعلى وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظير او اذا صح قولهم للواحد كثرة فالف كثرى ليست للتانيث وزعم بعض اهل اللغة ان الكثرة تدخل الشئ بعضه في بعض فان صح هذا فنه اشتقاق الكثرى وما يحمل بالرجل من الصالحين ان يصيب من سفرجل الجنة وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ولا يشعر ان يجوز ان يشتق منه

فعل ام لا والافعال لا تشتق من الخماسية لانهم تقصوها عن مرتبة الاسماء فلم يبلغوا بها نيات الخمسة مثل اسفر رجل اسفر رجلا وهذا السند من الذي يطأه المومنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري اوزنه فعلى ام فيعل والذي نعتقد فيه ان النون زائدة وانه من السدوس وهو الطيلسان الاخضر قال العبدى \*

وذا او بتها حين شئت حسبته \* كان عليها سند ساو سدوسا ولا يمتنع ان يكون سندس فعلا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكره وشجرة طوبى كيف يستظل بها المتقون ويجتونها آخر الابد وفيهم كثير لا يعرفون امن ذوات الواو هي ام من ذوات الياء والذي نذهب اليه اذا حملناها على الاشتقاق انها من ذوات الياء لانا اذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو قلبناها ياء فقلنا عيد و قيل وهو من عاد يعود وقال بقول \* فان قال قائل \* فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات الواو وجاء على مثال حسب يحسب وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم تاه يتيه وهو من توهت \* قيل له \* يمنع من ذلك انهم يقولون طيب الرجل ولم يحك احد طوبته والمطيون احياء من قریش اختلفوا فغمسوا ايديهم في طيب فهذا يدل على ان الطيب من ذوات الياء وكذلك قولهم هذا اطييب من هذا فاما حكاية اهل اللغة انهم يقولون اوبة وطوبة فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم حياك الله ويياك انه اتباع وان اصل يياك بواك اي بواك متزلا يرضاه واما قولهم للاجر طوب فان كان عريا صحيحا فيجوز ان يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب الا على رأى ابي الحسن سعيد بن مسعدة فانه اذا بنى فعلا من



ذوات اليا بقلبه الى الواو فيقول الطوب والعرش فان كان الطوب الاجر  
اشتقاقه من الطيب فانما يريد به واقعا علم ان الموضع الذي بنى به طابت الإقامة  
فيه ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى في كل حيث لم حذف منها الالف واللام  
لم يحز في ذلك جوابا \* وقد زعم سيبويه ان الفعل التي تؤخذ من افعال  
منك لا تستعمل الا بالالف واللام او الاضافة تقول هذا اصغر منك  
فاذا رد دته الى الموت فقلت هذه الصغرى او صغرى بناتك ويصح عنده  
ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف ولا لام \* قال محم \*

ذهبن بمسواكي وغادرن مذهبها \* من الصوغ في صغرى بنان شاليا  
وقرأ بعض القراء وقولوا للناس حسنى \* على فعل بغير تنوين وكذا قرأ  
في الكهف اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى \* على فعل بغير  
تنوين \* فذهب سعيد بن مسعدة ان ذلك خطأ لا يجوز وهو رأي ابي اسحاق  
الزجاج لان الحسنى عندهما وعند غيرها من اهل البصرة يجب ان تكون  
بالالف واللام كما جاء في موضع وكذب بالحسنى \* وكذلك الهسرى والعسرى  
لانها انثى افعال منك \* وقد زعم سيبويه ان اخرى معدولة عن الالف واللام  
ولا يمتنع ان يكون حسنى مثلها وفي الكتاب العزيز ومائة الثالثة الاخرى \*  
وفيه لترك من آياتنا الكبرى \* قال عمر بن ابي ربيعة \*

واخرى اتت من دون نعم ومثلها \* نهى ذا النهى لا يرعوى او يفكر  
فلا يمتنع ان تعدل حسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك  
اذا حذفته منه من بقي على ارادتها نكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع  
بين من وبين حرف التعريف والذين يشربون ماء الحيوان في النعم المقيم

هل يعلمون ماهذه الواوالتى بعدالباء وهل هي منقلبة كماقال الخليل امهي  
 على الاصل كماقال غيره من اهل العلم ومن هو مع الحور العين خالد امخلدا  
 هل يدري ما معنى الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنه اشتقاق الحوارى  
 من الحيرة والحواريين اذا اريد بهم القصارون والحواريات اذا اريد  
 بهن نساء الامصار \* وقال قوم الحور في العين ان تكون كلها سوداء وذلك  
 لا يكون في الانس وانما يكون في الوحوش وقال آخرون الحور شدة سواد العين  
 وشدة بياضها وقال بعضهم الحور سعة العين وعظم المقلة \* وهل  
 يجوز ايها المتمتع بالحور العين ان يقال حير كما يقال حور فانهم ينشدون  
 هذا البيت بالياء \*

الى السلف الماضى واخر واقف \* الى رب رب حير حسان حادره  
 فاذا صحت الرواية في هذا البيت بالياء قدح ذلك في قول من يقول انما  
 قالوا الحير ائبعا للعين كما قال الراجز \*

هل تعرف الدار على ذي القور \* قد درست غير ما دمكفور  
 مكتتب اللوت مريح ممطور \* ارمار عينا سرور المسرور  
 \* حوراء عينا من العين الحور \*

وكيف يستخير من فرشه من الاستبرق ان يمضى عليه ابد ابعدا بد وهو  
 لا يدري كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصفره النحويون يقولون  
 في جمعه ابارق وفي تصغيره ابيرق \* وكان ابواسحاق الزجاج يزعم انه  
 في الاصل سمي بالفعل الماضى وذلك الفعل استفعل من البرق او من البرق  
 وهذه دعوى من ابي اسحاق وانما هو اسم اعجمى عرب \* وهذا العبرى الذى



عليه انكاه المؤمنين الى اى شئ نسب فانا كنا نقول فى الدار الاولى ان العرب كانت تقول ان عبقر بلاد يسكنها الجن وانهم اذا راوا شيئاً جيداً قالوا عبقرى اى كانه عمل الجن اذ كانت الانس لا تقدر على مثله ثم كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقرى وظلم عبقرى قال ذو الرمة \*

حتى كان حروف القف البسها \* من وشى عبقر تحليل وتحييد  
\* وقال زهير \*

نحيل عليها جبة عبقرية \* جديرون يوماً ان ينالوا ويشغلوا  
وان كان اهل الجنة عارفين بهذه الاشياء قد اهتمهم الله العلم بما يمتا جون  
اليه فلن يستغنى عن معرفته الولد ان المخلدون فان ذلك لم يقع اليهم وانا  
لنرضى بالقليل مما عندهم اجرا على تعليم الولد ان فتبسم اليهم رضوان  
ويقول ان اصحاب الجنة اليوم فى شغل فاكفونهم وازواجهم فى ظلال على  
الارائك متكثون \* فانصرفوا رحمكم الله فقد اكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه  
وانما كانت هذه الاشياء باطيل زخرفت فى الدار الفانية فذهبت مع  
الباطل \* فاذا راوا جدة فى ذلك قالوا ارحمك الله نحن نسألك ان تعرف  
بعض علمائنا الذين حصلوا فى الجنة بانا واقفون على الباب نريد ان نخاطبه  
فى امر فيقول رضوان من توثرون ان اعلم بمكانكم من اهل العلم الذين  
غفر لهم فيشترون طويلاً ثم يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل بن احمد  
الفرهودى فيرسل اليه رضوان بعض اصحابه فيقول على باب الجنة قوم  
قد اكثروا القول وانهم يريدون ان يخاطبوك فيشرف عليهم الخليل  
فيقول انا الذى سألتكم عنه فماذا تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا

على رضوان فيقول الخليل ان الله جلت قدرته جعل من يسكن الجنة  
 ممن يتكلم بكلام العرب ناطقا بافصح اللغات كما نطق بها يعرب بن قحطان  
 او معد بن عدنان لا يدركهم الزيف ولا الزلل وانما افتقر الناس في الدار  
 الفرارة الى علم اللغة والنحو لان العربية الاولى اصابها تغيير فاما الآن فقد  
 رفع عن اهل الجنة كل الخطاء والوهم فاذهبوا راشدين ان شاء الله فيذهبون  
 وهم مخفقون مما طلبوه \* ثم اعود الى ما كنت متكلما فيه قبل ذكر الملائكة من  
 اهدى البريرة الى نيمان وارق النطفة على الفرات وشرح القضية  
 لامير المؤمنين فقد اساء فيما فعل وداني كلامه على انه بحر يستجيش مني  
 ثداء وجبل يستضيف الى صخور حصي \* وغاضية من الزهر ان تجتلب الى  
 جمارها سقطا \* وحسب تهامة ما فيها من السم و سوال الشيخ مولاي  
 كما قال الاول \*

فهذي مبهوف يا عدي بن مالك \* كثير ولكن اين بالسيف ضارب  
 لاهيشم الليلة للمطى \* قضية ولا ابا حسن لها \* وشكاه فاين الحارث بن كعدة  
 \* وخيل لو كان لها فوارس \* والله المستعان على ما تصفون \* والواجب ان اقول  
 لنفسي وراك اوسع لك فالصيف ضيبت اللبن ولا يكدر \* الرائد اهله  
 ولو كان معي ملا السقاء نسلكت في الارض المقادير \* اذكر طر فاما انا  
 عليه غريب في العامة من سب الى دب تزعمون انني من اهل العلم وانا منه  
 خلوا لا ماشاء الله ومنزلتي الى الجهال ادني منها الى الرهط العلماء ولن اكون  
 مثل الربداء ازم في الابل انني طائر \* وفي الطير اني بعير سائر \* والتمويه  
 خلق ذميم ولكني ضب لاحمل ولا اطير \* ولا ثني في البيع خطير \* اقتنع



بالحيلة والسحاء \* والعود من بني آدم في مساء وضحاء \* واذا خلوت في بيتي  
 تعلت \* وان فارقت ما وائي ضللت \* ذكر ابن حبيب انه يقال في  
 المثل اخبر من خب و ذلك انه اذا فارق بيته فابعد لم يهتد ان يرجع  
 اليه وقد علم الله بغالب قدرته اني لا اسبح بان اكون في الباطن استحق  
 تثيريا وادعى في الظاهر ادبيا \* ومثلي مثل البيعة الدائمة \* تجمع طوائف  
 من المسيحية انها تبرى من الحمى او من كذا او انما هي صدر قائمة لا تفرق بين  
 مطلق الهادم والمبيعة بيد الهاجري وسبان عندها صن الوبر وما يعتصر من  
 كي الورد ولست بدعاً من كذب عليه وادعى له ما ليس عنده وقد  
 ناديت بتكذيب القالة نداء من خص وعم \* واعترف بالجهالة عند من نقص  
 وام \* واعتذرت بالتقصير الى من هزل وجد وقد حرم على الكلام في هذه  
 الاشياء لاني طلقها طلاقاً بائناً لا املك فيه الرجعة وذلك لاني وجدتها  
 فوارك فقابلت فركما بالصلف والقبيل المرامي الى النازع وخليت الخطب  
 لرقاة المناير وكنت في عداد المهلة اجذا اذا زاولت الادب كائن عار ينضم \*  
 او اقطع الكفين ليختم \* وينبغي له ادام الله تمكينه ان ذكرني عنده ذا كر  
 ان يقول رهين دين \* وسعد القين \* انما ذلك اجهل من صعل الدو \* خال نكلو  
 ابو \* ولو كنت في حسن العمر كما قيل لكنت قد انست ونسيت لان حديثي  
 لا يجهل في لزوم عطني الضيق \* وانقطاعي عن المعاشرة بالمشيق \*  
 ولو انني كما تظن افعلت كما اخترت وبرزت للاعين فما استترت وهو يروى  
 البيت السائر لزهير

والستر دون الفاحشات ولا \* يلقاك دون الخير من ستري

وانما ينال الرتب من الاداب من يياشرها بنفسه وبقنى الزمن بدرسه  
 ويسنعين الزهلق \* والشعاع المتالق \* لا هو العاجز ولا هو المحاجز ولا خيامه  
 في الرجل مثلي ولا يرم اذا امسى بورم ومثله لا يسال مثلي للفائدة \* بل  
 للامتحان والحيرة فان نسكت جاز ان يسبق الى الظن الحسن لان السكوت  
 ستر يسبل على الجهول وما احب ان يفترى على الظنون كما افترت الالسن  
 في ذكرها انى من اهل العلم واحلف بمرودة الكذب لان ارم صابه \* او  
 مقرا اثر لدى من ان انكم في هذه الصناعة كلمة وقد تكلفت الاجابه \* فان  
 اخطأت فمئيت الخطاء ومعدنه \* غاوت عرض لالا يحسنه \* وان اصبحت فما  
 احمد على الاصابة رب دواء ينفع وصفه + لمن ليس بناس \* وكلمة حكم تسمع  
 من حليف وسواس \* تمت الرسالة بحمد الله وعونه \* ولطفه وصونه \*  
 والحمد لله على افضاله وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وآله وصحبه اجمعين \*  
 بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
 قال ابن الشجرى في (اماليه) كتب الى رجل من امائل كبار العجم يسأل عن هذا  
 البيت اصحيح اعرابه ام فاسد وذكر انه لشاعر اصفهاني من اهل هذا  
 العصر وهو هذا \*

تذل عصلا لا نباهن هينة \* ضعا فاولا اطرافهن نوابا  
 رفع نباهن بلا ونصب هينة بانه خبرها وانما فعل ذلك لينصب القافية لانه  
 لما عمل لا الاولى هذا العمل اعمل لا الثانية عمل الاولى \* ولحنه في هذا  
 نحوي من اهل اصفهان لانه جعل اسم لا معرفة وقال ان من شبه لا بلبس  
 من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة \* فاجبت \* عن هذا



باني وجدت قوم من النحويين معتمدون على ان لا المشبهة بليس انما ترفع  
النكرات خاصة كقولك لا رجل حاضر او لم يجيزوا لا الرجل حاضر كما  
يقال ليس الرجل حاضر او عللوا هذا بان لا ضعيفة في باب العمل لانها انما  
تعمل بحكم الشبه لا بحكم الاصل في العمل والنكرة ضعيفة جدا فذلك  
لا يعمل العامل الضعيف الا في النكرات كقولك عشرون رجلا ولي مثله  
فرسا وزيد احسنهم اذ باقلا كانت لا اضعف العاملين والنكرة اضعف المعمولين  
خصوصا الاضعف بالاضعف \* وجاء في شعر ابي الطيب احمد بن الحسين  
اعمال لا في المعرفة في قوله

اذ الجود لم يرزق خلاصا من الاذى \* فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا  
\* ووجدت ابا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي  
ولكنه قال بعد ايراد البيت قال شبه لا بليس فنصب بها الخبر \* واقول \*  
ان مجي مرفوع لا منكور افي الشعر القديم هو الاعرف الا ان خبرها كانهم  
الزموه الحذف وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة \*

من صد عن نيرانها \* فانا ابن قيس لا براح

اراد لا براح لي او عندي وفي قول روبة بن العجاج

والله لولا ان تمش الطنجي \* الجميم حين لا مستصرخ

اراد ولا مستصرخ لي \* ومر بي بيت للناطقة الجعدى فيه مرفوع لا معرفة وهو

وحلت سواد القلب لا انا مبتغ \* سواها ولا عن حبها متراخيا

\* وقيله \*

دنت فعل ذي حب فلما تبعتها \* تولت وردت حاجتي في فواد يا

\* وبعده \*

وقد طال عهدي بالشباب وظله \* ولا قيت ايا ما تشيب النواصيا  
وانما ذكرت هذين البيتين مستدلا بهما على نصب القافية لئلا يشوهم متوهم  
ان البيت فرد مصنوع لان اسكان التاء في قوله متراخيا ممكن مع تصحيح  
الوزن على ان يكون البيت من الطويل الثالث مثل قوله

اقموا بني النعمان عنا صدوركم \* والا تقيموا صاغرين الروسا  
واذا صح نصب قافية البيت فلا تخلوا الاولي ان تكون معملة او ملغاة  
فان كانت معملة فمتبع خبرها وكان حقه ان ينصب ولكنه اسكن الياء في  
موضع النصب كما اسكنها الآخر في قوله \* كفى بالباي من اسماء كافي \*  
وكان حقه كافيا لانه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى وكفى بالله وليا \*  
وكفى بالله نصيرا \* ومثله في اسكان الياء في موضع النصب قول الفرزدق \*

يقلب راسا لم يكن راس سيد \* وعيناه حولا باد عيوبها  
قال باد وكان حقه باد يا اتباعا لقوله عينا ولا يجوز ان يكون عيوبها مبتدأ  
وخبره باد لانه لو اراد ذلك لزمه ان يقول بادية الاترى انك لو قدمت  
العيوب لم يصح ان يقول عيوبها باد كما لا يقول الرجال جالس واذا كان  
كذلك فالنصب في قوله متراخيا بالمعطف على مبتغى لانه منصوب الموضع  
فكانه قال لانا مبتغيا سواها ولا متراخيا عن حبيها فان جعلت لا الاولي ملغاة  
كان قوله مبتغى مبتدأ وخبر اولئك ان تعمل الثانية ويكون اسمها محذوفا  
تقديره ولا انا عن حبيها متراخيا وحسن حذفه لتقدم ذكره \* فان قيل \*  
فهل يجوز ان يكون قوله متراخيا حالا للعامل فيه الظرف الذي



هو عن كما يعمل الظرف في الحال اذا قلنا زيد في الدار جالسا \* قيل \*  
لا يجوز ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل في الحال الظرف التام  
الا ترى ان قولك زيد في الدار كلام مقيد ولو قلت زيد عنك واحلا  
ومحمد فيك راغبا لم يجز لانك لو اسقطت واحلا وراغبا فقلت زيد عنك  
ومحمد فيك لم يكن كلاما مفيدا فاذن لا يصح الا ان ترفع واحلا وراغبا وتعلق  
الجارين بهما \* ووجدت بعد انقضاء هذه الامالي في كتاب عتيق يتضمن  
المختار من شعرا الجعدي \* لانا باغيا سواها \* فهذه الرواية تكفيك  
تكلف الكلام على مبتغ \* فاما قوله \* تذلل عصلا فمضى تذلل تحدد انيا با  
عصلا والعصل شدة الناب مع اعوجاج فيه وهو ناب اعصل والبنى  
جمع بنبة يريد اصول الاتياب وقوله هينة مخفف هينة كقولهم في ميت  
ميت وكما جاء في الحديث المؤمن هين لين والنوابي من قولهم نبا بالسيف  
ينبوا اذا ضربت به فرجع اليك ولم يعمل في الضريبة وقول روبة تحش  
الطبخ يقال حششت النار احشها اذا اذ كيتها والطبخ واحد طابخ  
كساجد وسجد وراكم وركع شبه ملائكة النار بالطباخين وقوله حين  
لا مستصرخ اي حين لا احد هناك يستصرخ كما يوجد لك في الدنيا وقول  
سعد بن مالك وضعت ارا هط ذ كر ارا هط ابو علي في باب ما جاء بناء  
جمعه على غير بناء واحده كقولهم في جمع باطل ابا طيل وكانه  
جمع ابطال او ابطيل وارا هط كانه جمع ارا هط قال وافعل لم تسعمل  
عنده في هذا قوله عنده يعني سيويه وقوله وافعل لم يسعمل عنده في  
هذا يعني انه لم يثبت عنده انهم جمعوا الرهط الذي هو العصابة دون

العشرة على اړهط ولكنهم استعملوا الارهط في الرهط الذي هو اديم تلبسه  
الحائض يكون قدره ما بين السرة الى الركبة وغير سيبويه قد حكى في  
الرهط الذي هو المصابة انهم جمعوه الى اړهطا وجمعوا الارهط على الاراهط  
كما جمعوا الكلب على الاكلب ثم جمعوا الاكلب على الاكلاب مما  
جمعوه على غير القياس حديث قالوا في جمعه احاديث واحاديث  
كانه جمع احداث كاعصار واعاصير ولا يجوز ان يكون احاديث جمع  
احدوثة كاذلوطة واغاليط لانهم قد قالوا حديث النبي واحاديث النبي  
ولم يقولوا احدوثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما جمعوه على غير قياس  
قولهم في الربى وهي الشاة التي تحبس اللبن وقيل الحدبة المهد بالولاد  
ربات مضموم الاول ومثله قولهم في جمع النوام وهو الذي يولد مع آخر توام  
وفي جمع الظئروهي الداية ظوارو وفي جمع الثني ثناء وهو ولد الشاة اذا  
دخل في السنة الثانية والبعر اذا اتى ثبته وذلك اذا دخل في السنة  
السادسة وفي جمع الرخل رخال وهي الاثني من اولاد الضان وفي جمع  
النفساء وهي المرأة التي وضعت نفاس وقيل ايضا نفاس بكسرا وله  
والنفاس ايضا بالكسر ولادها \*

نقلت من خط بعض الفضلاء \*

قال نقلت من خط العماري قال الشيخ ابو عمر وعثمان بن عيسى بن منصور  
ابن ميمون البلطي النحوي هذه القصيدة الحرباوية لانها تتلون كالحرباء  
وحرف رويها يكون مضموم ما ثم يصير مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا وانما  
عملتها كذلك لامر بن \* احدهما \* اني آتي بما لم اسبق اليه والاخر كما اتحدى



بها النخالة لاني اتيت فيها بمذاهب من النحول يقف عليها احد منهم ومضدونها  
شكوى الزمان واهله وهذه اولها

(ص) اني امرأ لا يطيبني \* الشادن الحسن القوام

(ش) يجوز في ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه  
بالمفعول به والجربا لاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم  
فيه حركة الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس  
من الكامل واذا سكنت فالشعر من الضرب السابع منه

(ص) فارقت شرة عيشتي \* اذ فارقتني والغرام

(ش) ارتفع الغرام عطفا على المضمر في فارقتني وانتصب عطفا على شرة  
ولا تخفض عطفا على عيشتي

(ص) لا اسئلذ بقينة \* تشذ وادي ولا غلام

(ش) ارتفع غلام عطفا على المضمر في تشذوا وانتصب عطفا على  
موضع قينة فكانه قال لا اسئلذ بقينة وانخفض عطفا على لفظه

(ص) ذوالحزن ليس يسره \* طيب الاغاني والمدام

(ش) ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع وانخفض عطفا  
على الاغاني

(ص) امسى بدمع سافح \* في الخلد منسكب سجام

(ش) ارتفع سجام لانه خبر مبتدأ محذوف اي هو وانتصب باضمار اعني  
وانجر صفة لما قبله \*

(ص) القى صروف الدهر مص————— طبراما حدى كهام

(ش) يجوز رفع خبر ما على لينة بنى تميم ونصبه على لغة الحجاز وا ما  
الكسر فان بعض العرب يبنى كلما جاء على هذا الوزن على الكسريقيسونه  
على شفار وثرال

(ص) لا اشتكى من الدواهي \* اذ تحمل بي العظام  
(ش) ارتفع العظام فاعل تحمل وانتصب صفة لمحن وانجر صفة للدواهي  
(ص) مارستن وما رستن \* في تصرفها الجسم  
(ش) ارتفع الجسم بقوله مارستن وانتصب بدلا من هن في مارستن  
وانجر بدلا من ها في تصرفها على حد قول الفرزدق  
(ص) على حالة لو ان في القوم حاتما \* على جوده لضمن بالماء حاتم  
(ش) والقوا في مخفوضة وانخفض حاتم على البدل من الماء في جوده  
(ص) وبلوت حد السيف في \* عمل فاخلفني الجسم  
(ش) ارتفع الجسم فاعل اخلفني وانتصب بدلا من حد وانجر  
بدلا من السيف

(ص) ان كنت في ليل الخطوب \* ارقب لينكشف الظلام  
(ش) ارتفع الظلام لينكشف وانتصب بأرقب وانجر بدلا من ليل  
(ص) واترك ملام الدهر عنك \* فما حد يثك والملام  
(ش) ارتفع الملام عطفًا على حد يثك وانتصب بواو مع وانجر  
عطفًا على الكاف في حد يثك

(ص) ارمي زما ني ما رمي \* للعرض حتى لا يرام  
(ش) قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى حتى يقول



الرسول واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة الياء في يرام فيصير يرامى  
من المراماة ويصير المعنى لا ازال ارمى الزمان حتى يترك مراماى

(ص) انى ارى العيش الخمول \* وصحبة الاشرار ذام

(ش) صحبة الاشرار مبتدأ وذام خبره ويجوز نصبها معا بارى

والذام الذم واذا زدت على ذام الياء صار بلفظ المخفوض وتصفه اليك

(ص) كم حاسدين معاندين \* عدوا على وكم لثام

(ش) قد جاء بعد كم المرفوع والمنصوب والمجرور \* قال الفرزدق

\* كم عمة لك يا جرير وخالة \* روي برفع عمة ونصبها وجرها

(ص) رب امرأ عايتة \* لهجا بسبي مستهام

(ش) الا خفش يقول ربي وما عملت فيه في موضع رفع فيكون

رفع مستهام على الصفة لامره على الموضع ونصبه بما يتنه وجره نعت

امرء على اللفظ \*

(ص) بين العدو غدوت \* مضطرا بصحبه اسام

(ش) اسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح بمعنى اسامى مبنى للمفعول

وبالكسر اى اسامى يقول اضطرني الزمان حتى افاخر من يفاخرنى \*

(ص) لا غرو في تفضيله \* هذا الزمان علا اللثام

(ش) ارتفع اللثام على ان علا فعل ماض من علوا وانتصب كذلك على ان فاعله

ضميرى علا هو اللثام اى زاد عليهم فى الاوم وانجر على ان على اسم بمعنى فوق

يجرها ويلفظ النجاة (١) ويسموننا حرا فاكقولهم زيد على الفرس وانما

التفد يرفوق الفرس وانشد سيبويه

\* فهي تنوش الحوض عو شامن علا \*

(ص) مالي وللمحق الاشيم \* الجاهل القدم العمام

(ش) تقدم ان النعت يتبع ويقطع الى الرفع والنصب

(ص) ان المموه عند قد \* م الناس يعلو والطعام

(ش) يجوز في الطعام الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب عطفا على

اسم ان والجر عطفا على قدم

(ص) لا ترح خيرا من ضعيف \* الود يخل بالسلام

(ش) الرفع على الحكاية اي بقوله السلام عليكم والنصب على المصدر

اي بان يسلم السلام انشد الفارسي

تادوا بالرحيل غدا \* وفي ثرحا لهم نفسي

وقال يجوز في الرحيل الرفع والنصب والخفض ذكره ابن جني

في (سر الصناعة)

(ص) و عليك بالصبرا الجميل \* وما يلوذ به الكرام

(ش) الرفع يلوذ والنصب بملك اغراء والجر بدلا من الصبر

(ص) لا يستفيق القلب من \* كمد يلاقي او غرام

(ش) الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب يلاقي والجر

عطفا على كد

(ص) حتى متى شكوى اخي \* البس الكتيب المستضام

(ش) شكوى مصدر مضاف الى فاعله او مفعوله فرقم المستضام اتباعا

لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجره على اللفظ



(ص) مامن جوى الاتضمنه فؤادى ا وسقام  
(ش) الرفع اتباعا لموضع جوى فان من زائدة والجر على لفظه والنصب  
عطفا على هاء تضمنه

(ص) هم ارى في ثه \* ذل وملا فى لجام  
(ش) ملا فى لجام مبتدأ وخبر ونصب لجام بارى وكسره بتقدير لجامى  
(ص) قدر على محتم \* من فوق ياقى او امام  
(ش) فوق وامام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرفية  
او مجروران بمن اعرابا على انها انكرتان

(ص) ما قيل خلقتك خل عنه فيه ما تقع الملام  
(ش) الرفع بنفع والنصب بنخل والجر بدلا من هاء عنه  
(ص) ما انت تضرب ذاك \* الا حين تسمعه الكلام  
(ش) الرفع بتضر والنصب بدلا من هاء تسمعه والجر بدلا من ذاك  
(ص) مافى الورى من مكرم \* لذوى العلوم ولا كرام  
(ش) الرفع عطفا على موضع مكرم والجر على لفظه والنصب بلا  
(ص) ا اعيش فيهم ا ذبلو \* تهم وقد جهلوا الا نام  
(ش) الرفع بدلا من الواو في جهلوا والنصب بدلا من هم في بلوتهم  
والجر بدلا من هم في فيهم

(ص) في غفلة ايقاظهم \* عن سودد بله النيام  
(ش) عند قطرب ان بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلمها ان تكون  
بمعنى دع فينصب ما بعدها ويجربها تشبيها بالمصدر وقد اجاز ابن جنى في قول

المتنبى \* اقل فعلى بله اكثر مجده \* رفع اكثر ونصبه وجره

(ص) لبس الحياة شهية \* لى فى الشقاء ولا مرام

(ش) يرتفع مرام بلا معنى ليس والجر محذوف على حد قوله \* فاننا

ابن قيس لا يراح \* وينصب عطف على شهية ويجر عطف عليها على التوهم لانها

فى تقدير الباء على حد قوله

بدالى انى لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيئاً اذا كان جائئاً

(ص) فكرت فى الدنيا البقاء \* وقد نكد والمقام

(ش) الرفع عطف على ضمير تنكد والنصب عطف على البقاء والجر يواو القسم

على ارادة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلوة والسلام

(ص) انى وددت و قد سئمت العيش لو بدنو حمام

(ش) الرفع يبدنو والنصب بوددت والكسر على تقدير حمامى والله سبحانه اعلم \*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \* وبه نستعين وصلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد

وآله وصحبه اجمعين \* وجدت بخط العلامة شمس الدين ابن الصائغ مانصه

الكلام على قول الشاعر

هيات لا ياتى الزمان بمثله \* ان الزمان بمثله ليخيل

هيات اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح فقد حكى عن ابن عصفور انها

تستعمل مصدر بمنزلة البعد فتعرب اذ ذاك لا ياتى الزمان بمثله فعل وفاعل

ومتعلق وفاعل هيات خطر لى انه ضمير يعود على مثله اى بعد مثل هذا

المدوح عنا لا ياتى الزمان بمثله والبعد لا يمتنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر \*

فهيات هيات العقيق واهله \* وهيات خل بالعقيق نواصله



وتكون المسئلة من باب الاعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى  
 هاؤم اقرأ واكتابه \* قيل لا بد في باب الاعمال من ربط بين العاملين نص  
 على ذلك ابن هشام الخضر اوى وابن عصفور في شرحهما على (الايضاح)  
 وابو حيان في (الارتشاف) والابذي في اثناء كلام على (الجزولية) \* والجواب  
 عن قوله هاؤم اقرأ واكتابه بان هذه ليست من باب الاعمال او انها منه  
 وحرف العطف مقدر كما خرجت عليها آيات منها وقوله تعالى ثلاثة رابعهم  
 كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم \* وقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام \* على قول  
 ابي علي في الحجة وقوله كيف اصبحت كيف امسيت واكلت سمكا لباتمرا او انها  
 جملة حالية في تقدم الخبر اى هاؤم قاريين على حد قلمي د حال متظرة او انه  
 بدل اشتمال او بدل اضراب على حد ما اوله ابن خروف في قوله تعالى النار  
 ذات الوقود \* وان الفعلان قد ارتبط احدهما بالآخر من حيث كانا معا  
 محكيين بالقول ذكره ابن عصفور في (شرح الايضاح) \* قلت \* لانسلم  
 اشتراط الربط قال الامام محمد ابن ابي البركات محمد بن عمرو بن (شرح  
 المفصل) مانصه ضابط هذا معنى باب الاعمال ان يجتمع اكثر من عامل من  
 فعل او اسم يعمل عمل الفعل ويقع بعد ذلك كلمة يصح ان يعمل فيها كل واحد  
 مما تقدم على انفراد سواء في ذلك ما يعمل بنفسه او بحرف جرو سواء  
 المتعدى لواحد واثنين وثلاثة وسواء وجود حرف عطف وعدمه  
 انت مخير في ايها شئت \* وقال الابذي في (شرح الجزولية) بعد كلام طويل  
 على قوله \* ولو ان ما سمي لادنى معيشة \* البيت ودخول هذا البيت في باب  
 الاعمال مشكل فانه لا يصح تسلط الثاني عليه لفساد المعنى وحقيقة الاعمال

ان يتقدم عاملان ويتأخر عنها معمول لكل واحد منها تعلق به من جهة  
 المعنى وطلب له فقال بعضهم انما اراد وامشابهة لباب الاعمال في ان فصل  
 فيه بين العامل والمعمول بجملة \* وقال بعضهم يمكن ان يجعله من باب الاعمال  
 وينصب قليلا بلم اطلب ولا يفسد المعنى وذلك على تقدير وانما اطلب مخطوفا  
 على الجمل كلها لا على الجواب الذي هو كفاي ويكون التقدير \* ولو ان ما سمي  
 لادنى معيشة كفاي هو اي القابل من المال وانما اطلب القليل بل طلبت الكثير  
 \* ورده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشارك الثاني مع الاول  
 بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاءني زيد حتى يكون الفصل  
 كلا فصل اذا لم يرب لا تقول اكرمت اهنت زيدا لا بالواو ونحوها وفي تقديره  
 لا يشارك الثاني الاول في شيء ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط  
 منحصرا في تعاطف بين العاملين او عمل منها فقد يكون في عمل غيرهما فيها  
 كما قد مناعن ابي الحسن بن عصفور في توجيه الاعمال في هاوؤم اقرأوا  
 كتابيه واتوني افرغ \* ان قلنا ان العامل شرط مقدرفيه اي ان تاتوني  
 افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم  
 في الكلالة \* فانه جواب سوال مقدركانه قيل ما جوابك فقيل قل الله وهكذا  
 يخرج هاوؤم اقرأوا والبيت ايضا هيئات وهو انه سأل له كانه قيل \* فان قيل \*  
 لماذا بعد \* قيل \* لا ياتي الزمان بمثله او تقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال  
 بعد مثله اي لا ياتي الزمان بمثله \* فان قيل \* فهيئات بمعنى بعد والبعد تفسير تعدايات  
 الزمان بمثله \* قلت \* البعد يستعمل في الحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار ذلك  
 رجع بعيد \* فان قيل \* ذلك في لفظ بعيد قلت جاءني في لفظ هيئات قال هيئات



هيئات لما تواعد ون \* وقد نص ابن عصفور في قوله هيئات العقيق على انه من باب الاعمال ونقله عن ابي علي وغيره ونفى ان يكون من باب التاكيد فانظر الى تعلق الاول بالثاني قال ابن عصفور في (شرح ايات الايضاح) فاذا قلت انها اسم فعل فالاختبار في العقيق انه مرفوع بهيئات المتأخرة عند البصريين وعند الكوفيين بالمتقدمة وان تقول هذا من باب الاعمال وليس قولك قام قام زيد منه لان ذاك الثاني مؤكدا للاول ولا يمكن هنا التاكيد لان اسم الفعل اتى به بدل الفعل اختصارا بدليل قولهم صه للمفرد والمثنى والجمع المذكور والمؤنث فتكراره للتاكيد مناقض لما يريد به من الاختصار فان اكدت الجملة بأسرها ساغ نحو نزال نزال وحمل الفارسي وغيره ذ البيت على الاعمال واعتقدوا الاضمار في غير العامل في الظاهر \*

\* كتاب الوضع الباهر في رفع افعال الظاهر \*

تصنيف الامام العالم العلامة حجة الادب لسان العرب محمد  
ابن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي عفا الله تعالى عنه آمين  
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \* اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء المشتقة من الافعال وتشبه من الافعال غير المتصرفة وهي وفعل التعجب من باب واحد حتى ان حذاق النحويين قالوا ان الذي شذ من احد البابين شذ في الآخرة قال ابن عصفور لا يتعجب من فعل المفعول وشذ ما اخوفه عندي وانشده فلهو اخوف عندي اذا كمله ولا من الالوان وشذ قوله فانت ايضهم سريال طباخ \* ولقد كنت قد ما نظرت

\* كتاب الوضع الباهر في رفع افعال الظاهر \*

هذه المسئلة النحوية في ان الباين من واد واحد والوارد في احدهما وارد في  
 الاخر مسئلة فقهية وهي ان التمتع والقراء كذلک من واد واحد والنص  
 الوارد في التمتع وارد حكمه في القران ضمته كتابا سميته (باختراع الفهوم  
 لاجتماع العلوم) اذ اتقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة ان لا تعمل اذ هي اسم  
 وحق الاسماء ان لا تعمل الا ان اشبهت الفعل او اشبهت ما اشبه الفعل فالاول  
 كاسم الفاعل والثاني الصفة المشبهة به وافعل هذه لو تشبه الفعل شبه اسم  
 الفاعل في جريانها مطلقا واعنى حالة تذكيرها و افرادها وفروعها وهو  
 تفعل حتى انه في بعض الاماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل  
 او اسم تفصيل كقوله

لعمرك ما ادرى واني لا وجل \* على ايتا تعد والمنية اول  
 بل ان جرى افعل على المضارع فلم يجر بغير الفروع \* فاني قلت \*  
 ولم لم تكن افعل جارية على المضارع في الحركات والسكنات اذ لا اعتبار  
 بالاصالة والزيادة الا ترى ان ضاربا جار على يضرب \* قلت \* علامة  
 التانيث خارجة عن ذلك الا ترى ان ضاربة جارية والتاء خارجة عن  
 ذلك \* ولقائل ان يقول التاء خارجة عن الوزن بدليل استثنائه  
 بخلاف الالف والذي يدفع هذا كله ان كلا منا في افعل من وهي لازمة  
 الافراد والتذكير ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور الجريان على المضارع  
 في الحركات والسكنات والتذكير والتانيث والتثنية والجمع ولم تشبه اسم  
 الفاعل الجاري على الفعل لشبه الصفة له في لحاق العلامات الدالة على فرع  
 المسند اليه بل جرت مجرى فعل التعجب في المعنى ولذلك لزم الافراد



والتذكير اذا كانت مجردة من ال والاضافة لزومه لذلك وليس لزوم  
 افعل كذلك لتضمنه معنى الفعل والمصدر المستحقين لذلك بدلالتهما على الجنس  
 كما ذكره موفق الدين بن يعيش في (شرح المفصل) وابن بابشاد وقد اخذه  
 ابن السراج كذا في (الايضاح) وقد علل ذلك بمثال في (الايضاح) بانهم  
 لو جمعوا بينها في علامة الفروع وبين ال فاذا البيت من ادخلوا الفرع  
 بمعنى مع ال الاضافة لان غير المجرد وبقية المشتقات كذلك ولا كما ذكره  
 بعض المتأخرين من انها مع بعض الكلمة مع باقيها وبعض الكلمة لا تلحقه  
 العلامات لان اعرابها على حدتها يدفع ذلك واذا كان الجامد من الافعال  
 قاصرا في عمله عن المتصرف لشبهه بالاسماء فما يشبهه من الاسماء ينبغي ان  
 لا يعمل الا ان افعل لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف عملت في  
 الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعديله لا في الظاهر ولا في  
 المفعول به على المشهور وهذا معنى قول من قال لا تعمل واما قوله تعالى  
 الله اعلم حيث يجعل رسالاته \* فحيث نصبت بمقدر نصب المفعول به اى يعلم  
 حيث لا جبر بالاضافة لان افعل بعض ما يضاف له ولا نصب باعلم نصب  
 الظرف لان علمه غير مقيد وفي الآخر بحث وكذلك قوله \* واضرب منا  
 بالسيوف القوانسا \* نصبه يضرب مقدر او قيل باسقاط الخافض اى  
 اضرب للقوانس ورجع الاول بكثرة حذف الفعل دون الحرف ولا يقال  
 انها لا تعمل وهو مما تلحقه علامات تدل على شبه ما يحكم بشبهه وهذه ليست  
 كذلك فكيف تدل لانه كقوله \* كان جزائي بالعصا ان اجلدا \* وزيدا  
 مرت به وبعض العرب لاجل الاشتقاق اعلمها في الظاهر مطلقا حكاية

مسبوقة في موضع ومنعه في آخر وحكم عليه بالعلو والرد أو رفع بها الظاهر كل  
 العرب في مسألة الكل استجسانا والقياس قد قدمناه ووجهه إلا أن بعض  
 المتأخرين اعترض عليه بأن عدم لحاق العلامات بالفعل يقوي شبهه بالفعل  
 من حيث أن الفعل لا يتني ولا يجمع فينبغي أن يعمل بطريق الأولى وهو  
 مسبق في هذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبق أيضا قال  
 أبو علي فيما نقله التدمري عنه في مسألة زيد شرما يكون خير منك خير  
 ما تكون وتوجيه قول المازني أن خير ما يكون نصب بخير منك وقد تقدم  
 أنه أشبه الفعل من جهات من أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصف  
 بالحرف تارة زيد أعلم منك وهو جواب \* ذلك أنا لأن سلم أن ذلك لقوة شبهه  
 بالفعل بل لضعفه حيث لم يجر مجراه في لحاق العلامات فلحاق العلامات  
 مما يقوى شبه الفعل وقد ذكر جماعة من المحوئين في عمله عمل اسم الفاعل  
 عمل الفعل وإن سلم أن ذلك يقوى شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف  
 غير متصرف شبه بالاسماء بدليل مسألة أن زيد النعم الرجل ومثله وإن  
 ليس للانسان إلا ما سعى \* فإنها المنخفضة من الثقيلة بدليل وإن سعى إلى غير  
 هذا من المسائل وما حال ضعيف تعلق بضعيف \* ووجه الشيخ أبو عمرو  
 القياس بأن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل انما عملت  
 لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يفعل ويفعل وفعل وافعل لم يوجد فعل بمعناها أي  
 يدل على الزيادة واعتراض عليه أو لا بان الصفة دالة على الثبوت ولا فعل إلا  
 وهو دال على الحدوث وفي أفعال الضرائر ودالاتها على الحدوث أو الثبوت  
 بحث \* وأما أمثله الغالبة فمأثبة عن فاعل أو فعلها فعل أو فعل أو فعل



فعلها المجرد من اداة الكثرة فانه وان لم يوضع لها لايتافيهما وثانيا بان لا فعل  
بمعناه وهو فعل التعجب ولو زاد قيد التصرف لخرج عن ان لقائل ان يقول  
ليس افعلي في التعجب موضوعا لك ومسئلة الكل لقب ب ذلك لان سبويه  
مثلا بمارأيت رجلا احسن في عينه الكل منه في غيره ولكثرة الامثلة في  
مثال الكل مالم يبسطه في غيره وبغير ذلك من الامثلة وبسط الكلام في  
مثال الكل مالم يبسطه في غيره \* وقد ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو  
بما اذا كان افعلي لشيء وهو في المعنى بسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه  
باعتبار غيره منفي اي صفة لشيء وهو في المعنى لمتعلق به مفضل وهو الكل  
وقيل وهو بسبب اي ليعمل سببا وقيل الافضل بالحقيقة العين هي سبب  
للكمل في التفضيل ولهذا الزمت باعتبار وقوعه في الاول وهو ذلك الشيء  
الموصوف على نفس الكل باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف  
والتفضيل انعكس لاجل النفي \* والامام جمال الدين ابن مالك حيث قال  
في (تسهيله) لا يرفع افعلي التفضيل في الاعراب ظاهرا الا قبل مفضول  
هو هو مذكور او مقدر مفسر بعد نفي او شبهه بصاحب افعلي والاعرف  
مخرج للغة من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق لكن كان ينبغي ان يزيد  
لوضمير ا منفصلا ليخرج مثل مررت برجل احسن منه انت الا قبل  
مفضول المفضول ابد هو المجرور بمن و افعلي قبله وانما اراد ان يقيده بانه هو  
هو اي المجرور وهو ذلك الظاهر الذي فرض رفع افعلي له وهو الكل اذ الضمير  
يعود عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدر او منه  
ما ذكره سبويه من الحديث ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من

عشر ذى الحجة \* قيل وحذف اليه ايضا \* قال الجفاف من قال احب  
 حمله على لفظ الايام ومن رفع على موضعها والخبر محذوف اى  
 في الوجود والمروى في الصحيح ما من ايام العمل الصالح فيهن احب  
 الى الله العمل من هذه الايام العشرة ولا شاهد فيه اما تجوز مع ادخال  
 من على المحل كما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد او على ذى  
 المحل كما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد واما بحذفه مع من كقوله \*  
 ما ان رأيت كعبدا لله من احد \* اولى به الحمد في وجد واعدام  
 ومنه بينا الكتاب المغزوان لسعيم \*

مررت على وادى السباع ولاارى \* كواد السباع حين يظلم واديا  
 اقل به ركب اتوه تئمة \* واخوف الاماوى الله ساريا  
 قال الاعلم في كتابه التحصين عين الذهب) التقدير اقل به ركب اتوه منهم  
 بوادى السباع فجرى في الحذف مجرى الله اكبر يعنى على احد القولين  
 وقد ربه في (النكت) اقل به ركب اتوه تئمة منهم به على ان به يعود على وادى  
 السباع لا على ما عادت عليه به في الاول وهو قريب من الاول \* وقد ربه  
 بدر الدين ابن مالك لاارى واديا اقل به ركب تئمة كوادى السباع  
 ولم يوف التقدير حقه لانه حذف المفضل عليه وهو منهم العائد على الركب وبقي  
 المحل الآخر وهو كوادى السباع فانه اراد هو المذكور في البيت فيه ال وال  
 من جملة الموصوف باسم التفضيل \* وتلخيص البيت ولاارى كوادى السباع  
 واديا اقل به الركب الا اتوه تئمة وهي المكث منهم بوادى السباع \* وقال  
 ابو جعفر ابن النحاس في (شرح ابيات سيبويه) تأييت بالمكان مثل تفعلت تمكثت



وقال السخاوي في (شرح المفصل) ويحتمل أن يكون أقل هنا فعلا ماضيا ويرتفع  
ركب على أنه فاعل وتثية مفعول به والكل في موضع الصفة لواد يا واخوف  
علي أي ولم ار اخوف قال الحفاف وواديا مفعول اري وكواد صفة  
تقدمت فانتصب حالا ويجوز أن يكون كواد مفعول اري وواديا تمييز  
بمنزلة مارأيت كاليوم رجلا واخوف معطوف أي واخوف به منهم وبعد  
ضمير أي يكون افعلا بعده ضمير مذكور وهو في المثال في عينها ومقد رنحو  
ما حكاه ابو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم مارأيت قوما شبه بعض ببعض  
من قومك وقال رفعت البعض لان شبه له وليس لقوم قال بعض شراح  
(التسهيل) لقد يره مارأيت قوما بين فيهم شبه بعض من شبه بعض قومك  
ببعض فجعل شبه موضع بين واستغنى به عن ذكر المضاف ثم كل الاختصار  
بوضوح المعنى بالتقدير مارأيت قوما بين فيهم شبه بعض ببعض في قومك  
ثم حذف الضمير الذي هو فيه الما ت د على شبه وادخل من على شبه فصار  
التقدير من شبه بعض قومك ببعض ثم حذف شبه وبعض وادخلت من  
على قومك وحذف متعلق شبه وهو ببعض لحذف ما يتعلق به وهو شبه  
فبقي من قومك وهو على حذف اسمين وبعد نفي تقدم في المثال وشبهه  
يعني به النهي والاستفهام وقد اعترض عليه بعدم السماع في ذلك  
وليس موضع قياس وجوابه انه قد استقران النهي والاستفهام للا تكرار  
يجريان مجرى النفي في اخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجيء  
الحال من النكرة في الفصيح الى غير ذلك وصاحب افعلا هو رجل  
في المثال\* وصرح بد رالدين ولد الشيخ جمال الدين ابن مالك باشتراط كون

الفاعل اجنيا فقال في (شرح الخلاصة) لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب  
 اذ اولى تقياً وكان مرفوعه اجنيا مفضلاً على نفسه باعتبارين \* وقد رأيت  
 الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية والامام جمال الدين ساكت  
 عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي تقي السببي الذي انصل بضمير  
 الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من ماراً بت رجلاً احسن منه ابوه فلا شك  
 ان افعال فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان مستغنى  
 عنه بقوله كان مفضلاً على نفسه باعتبارين وان اراد به تقي السببي الذي  
 للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد من ان يكون سبباً بهذا المعنى  
 وهذا الذي يحمل كلام الشيخ ابي عمر وعليه وان يكون اجنيا بالمعنى  
 الاول ليخرج ماراً بت رجلاً احسن منه ابوه لكن قد منا ان هذا خارج من  
 قيد آخر وبقي المظرف بما اذا قيل ماراً بت رجلاً احسن في عينه الظاهر ويكون  
 الضمير في منه يعود على كحله لفظاً على حد عندى درهم ونصف خلافاً لابن الصائغ  
 شرح كذا وقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره \* وقول الشاعر \*  
 وكل الناس قارنوا قيد فخلهم \* ونحن حللنا قيده فهو سارب

كحله منه في عين زيد هل هي داخلة تحت الضابط ويرفع فيها الفعل  
 وعبارته والذي يظهر انها تدخل الاعلى رأى بدر الدين \* فان قيل \*  
 الشيخ جمال الدين ابو عمرو يشترط ان يكون لسبب مفضل باعتبار الاول  
 على نفسه وما اعبد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضول كحل  
 عين المفاضل ولذا شرط الشيخ جمال الدين ابن مالك قبل مفضول  
 هو هو \* قلت \* المسوغ يعود الضمير عليه تصيره كانه هو وهذا المعنى



لا بد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه فان الكحل المنفى فضله  
 في عين رجل غير الكحل المفضول وهذا هو الذي سوغ تعدى افعال  
 الرفع للكحل هنا الى ضميره المجرور بمن في قولك منه ولا يجوز مرز يديه  
 قال الصغار في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسئلة وبقي فيها اشكال  
 اثاره صاحبنا ابو الحسن بن عصفور وفقه الله تعالى وهو انهم قد منعوا  
 مرز يد به والفضل عن هذا بانه عائد على الكحل لفظا لا معنى لان  
 الكحل الذي في عين زيد ليس منتقلا لمعنى آخر فهو من باب اري كل قوم  
 فار نواقيد فلهم \* البيت قال وهذا حسن انتهى \* وقد يقال ان ال  
 في الكحل المذكور فيه للحقيقة فالذي يعود عليه الضمير مفسر من حيث  
 اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك المساء شرب منه زيد وشرب منه  
 عمرو فكلاهما يرجعان للماء وان كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر  
 انتهى \* ويمكن الاتصال من اشكال ابن عصفور بان ذلك اغفر في افعال  
 لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن  
 منه يوم الخميس وبان احسن في المعنى انما هي لرجل لا للكحل على ما سياتي من كلام  
 سيويه وشرحه \* واعلم ان قول ابن الحاجب منقيا لا يخالف قول ابن  
 مالك بعد نفى او شبهه لان الواقع بعد شبه النفي منقيا وبقى النظر في شبهتين  
 في وجه رفع افعال هنا الظاهر وفي وجه اشتراط هذه الشروط لذلك  
 امارفعها الظاهر هنا فذكره الجمهور تعليلين \* احدهما \* ان افعال هنا يعا  
 الفعل فاذا اقيمت الفعل مقامه افاد ما افاد افعال من التفضيل وقد كان الموجب  
 لقصوره عن الاوصاف العاملة كهو لا لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره قال

الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه صححان برفع الظاهر هنا كما صحح اعمال اسم  
 الفاعل بمعنى المضى في صلة ال بمعنى من اجل ان كان القياس ان لا يعمل في الماضي  
 وحين دخلته ال عمل فيه لانه واقع موقع الفعل وعليه مناقشة وهو ان ال يقتضى  
 الوصل واصله ان يكون بالجملة وتشابه المعرفة وهي انما تدخل على المفرد  
 فلذلك اختير وصلها بالوصف الذى له شبهان بالجملة والمفرد فهو بعدها له  
 جاذب للفعلية اما في مسئلتنا فيبعد تسليم ان الفعل يقع هنا ويؤدى معنى  
 الوصف لا جاذب له الا ان يقال الاصل في مكان المشتقات اذا ادى الفعل  
 معناها وصح حلوه محلها ان يكون للفعل وقد اعترض على هذا التعليل بان  
 الفعل اذا وقع هنا لم يثسا والتركيبان من حيث ان نفي الاحسنية تصدق  
 بالمساواة وحاول بعض شراح (الحاجية) الانفصال عن ذلك فقال فاذا نفي  
 ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكل في عين رجل على عين زيد وهذا  
 انما يحصل ايضا بنفي ان يكون حسنه كحسنة وهذا فيما اراه مكابرة وحاول  
 بعض اجناسه الانفصال بان ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه في  
 عين زيد محتمل لان يكون كل عين زيد احسن ولان لا يكون بان يكونا  
 متساويين وما رأيت رجلا يحسن محتمل لان يكون كل عين زيد احسن  
 وازيد كما تقدم ولان لا يكون بان يكون انقص فقد تساوى المدلولان  
 في الجملة وهو على ما فيه اقرب من الاول للقبول وقد يقال ان قولك ما رأيت  
 رجلا احسن في عينه الكل وان كان منصبا على نفي الزيادة في عين الرجل وهي  
 تصدق بالمساواة وبنقصانها من عين زيد فالمراد في الاستعمال الاخبار بوضع  
 لك ذلك انك تقول ما رأيت افضل من زيد بقصد اثبات الافضية له



\* قال من يعلم من محقق التفسير في قوله ومن اظلم ممن منع مساجد الله \* ومن  
الظلم من كذب \* المعنى لا اجد اظلم من اولئك وتكلموا على الجمع بينهما بكلام  
يذكر في موضعه وقولك ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل  
حسنه من عين زيد وان كان منصبا على نفى المماثلة وهي تصدق بشيئين بالزيادة  
والنقص كما سبق وضوح الامر بن حسب ما اخرج مسلم في صحيحه من  
حديث ابي هريرة عن النبي عليه الصلوة والسلام انه من قال حين يصبح وحين  
يمسي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يأت احد يوم القيامة  
بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال او زاد عليه \* ولوقيل ان او بمعنى الواو كان  
مكلفا وما سبق اولى فتأمل له لكن المراد في الاستعمال اثبات الزيادة للثاني  
قضاء لحق التشبيه ويوضح ذلك المبحث البياني في قوله تعالى وليس الذكر  
كالانثى \* ونظير ما ذكرناه في التراكيب من قصرها في الاستعمال على احد  
ما يقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات على ذلك عرفا نحو الدابة  
في الاجتناس وان عمروا في البيت في الاعلام بالغلبة هذا شي يوافق  
عليه من مارس اللغة العربية ولم يجمد \* عن القواعد الجدلية \* الثاني \* من  
تعليل الجمهور لرفع افعال الظاهر انه لو لم يرفع الظاهر ورفع اما على انه  
مبتدأ مخبر عنه بالكمل او خبره الكمل تقدم عليه لزم منه امر ممتنع وهو  
الفصل بين افعال ومعموله باجنبي منه ومعنى الاجنبي انه غير معمول له عمل  
الفعل فيه والا فالفصل بالخبر او بالمبتدأ او الخبر ومعموله فصل بمعموله عند  
من يرفع اجمدهما بالآخر والفصل بين العائد ومعموله بالاجنبي لا يجوز لانها  
كالكلمة الواحدة قبل ولان افعال مع من كالتضائفين ولا يفصل بينها باجنبي

على قول الجمهور ولا بغيره الا لضرورة \* وقد اعترض على هذا التعليل بان الفصل انما يلزم على تقدير ان يتقدم احسن ويتأخر منه اما على تقدير ان يتقدم الكل او يتأخر منه بان يقال مارأيت رجلا الكل احسن في عينه منه او مارأيت رجلا احسن في عينه منه الكل فلا يلزم ذلك المحذور \* واجاب بدرالد بن مالك ووافقه الحسد بنى بان في تقديم الكل تقد ير غير الالهم لالضرورة اذا لامتناع من رفع الفعل ليس لعللة موجبة انما هو الامر استحيائي ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه مراعيته اولى وهو تقديم ما هو اهم وايراده في الذكر اتم وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه نفى صفة رجل في المسئلة باحسن قال الا ترى انك لو قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل بامر يمكن انه لم يحصل لمن رأته من الرجال لانه ما من راء الا وقد رأى رجلا ما فلما كان الصدق موقوفا على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق كل مطلوب واغتفر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصص في الاثبات دون مطلوبيته في النفي لانه في الاثبات يزيد الفائدة وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذا بافلا يقتضي ذلك جواز مثله في الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصاري له قد يقال ان فيه احسن وحده ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا الفضل جزء الصفة واجاب عن تاخير الكل عن منه بانه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واجد وليس هو من افعال القلوب ويقال له انك قد اوجبت



على تقدير ان يرفع ان يكون الكل مبتدأ وهو اذا تأخر لم يضر عود الضمير  
عليه ولم يقيح نحو في داره زيد و هل ذلك الا مثل فلو جس في نفسه خيفة  
موسى في الاعراب المشهور لكن جعله مبتدأ مخبر عنه بالكل هو قياس قول  
سيبويه في نحو من ابوك لانه اذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه وحينئذ  
يمنع لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وتصير مثل صاحبها في الدار وتبني  
ان يحمل قول الشيخ ابي عمرو في تقدير تقديم منه على الكل انه يلزم منه عود  
الضمير على غير مذكور على انه بناء على قاعدة سيبويه التي ذكرناها فان قيل \*  
هذا التعليل لا يتأتى في العبارة الثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها  
الكل فان الرفع لا يحصل به ذلك المحذور قلت \* هذه فرع الاولى فكما  
لا يجوز الرفع في الاصل كذا في الفرع ولان المحذور واقع في التقدير \*  
وقال الرشيد سجد قد جوز وفي التقدير ما لا يجوز في غيره \* قلت \* وان كان  
كذلك فجوابه فقها كانت طالق غدا ولا تخرجي الا ان آذن لك لكن الاصل  
ان يكون المقدركا المفوظ واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد كاف  
في المنع على ان ذلك مشكل اعني تعلق منكم باحسن في اصل المسئلة اذا رفعت  
الكل باحسن لما يلزم من تعدى فعل الظاهر الى مضمرة وقد تقدم الكلام فيه  
ولعل الصغار اخذ الاشكال من ابن عصفور والانفصال عنه بان الضمير الذي  
دخل عليه من هو كل آخر غير الذي رفع باحسن فكذا هنا على ان هذا  
ايضا يتأتى فيما اقدم الكل ولم يذكره وجمع الى امر طويل خطابي ولا يتكلف  
له ان يقال عود الضمير على متأخر انما هو فياجاء عن العرب وهذا لم يجز  
ولا غيره من التكلفات \* واعلم ان هذين التعليلين مفهومات من كلام

سيبويه رحمه الله وورد بعضهم على التعليل الثاني بما قلناه وانفصل بان  
سيبويه انما ذكر ذلك ليفرق بين مسألة الكمل بتريتها ومسئلة  
مررت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليس لجواز الرفع محتمل آخره وقد  
صرح الصفا بجواز المسئلة بالرفع على تقدير تقديم الكمل لما ذكرناه  
وعلى تقدير تأخيرها عنه مثل ان يكون معطوفا على من الناس مقدرا  
بان يكون الكمل مبتدأ اما اذا كان خبرا فيمتنع تأخير الكمل لما ذكرناه ونظائر  
هذه المسئلة على هذا التعليل من الجمل على احسن القبيحين مسئلة ما قام الازيدا  
اصحابك واصلها ما قام اصحابك الازيدا اقدار الامر حين التقديم بين الرفع  
الراجع والنصب المرجوح لما ان البدل لا يقدم ومسئلة مررت برجل  
ورجل آخر قائمين اثروا مجيء الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة  
ومسئلة هذا مقبلارجل اثروا مجيء الحال من النكرة على تقديم الصفة فتحملوا القبيح  
برفع اقبح منه ولعل هذا مراد الشيخ ابي عمرو في قوله لو لم يرفع الظاهر لكان  
مرفوعا بالابتداء وهو منعذر لقصوره عن غيره اى لان الرفع بالابتداء  
قاصر عن الرفع بالغا عليه لاستلزام ذلك الفصل وهذا وان كان فعله رفع  
افعل الظاهر فامرء اخف و لرفع افعل الظاهر في هذه المسئلة تعليل آخر  
مفهوم من كلام سيبويه ايضا اعتمد عليه شراحه وهي ان افعل اذا كان لتفضيل  
الشيء على نفسه في موضعين فهي جارية على الاول في المعنى مع رفعها الظاهر  
فيرفعه اذالك كما يرفع الضمير لانك انما تفضل بها المكان على غيره اذ لا تقدر  
ان تفضل بها نفس الشيء على نفسه قال سيبويه ولكنك زعمت ان للكمل  
هنا عملا وهيئة بمعنى عملا من الحسن وهيئة فيه ليست له في غيره فالمعنى



ما رأيت احدا عاملا في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد وهذا في التقدير  
 كقوله ما رأيت احدا يحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو كما رأيت احدا  
 يحسن بالكحل كحسن زيد فهو كما رأيت احدا حسبا بالكحل كزيد  
 ولا يتأتى ذلك في مررت برجل خير منك ابوه لان فيه افعل صفة  
 للاب لان تفضيل الاب على احد ممكن فخلصت الصفة لما بعد \* وذكر ابن فلاح  
 في (الكافي) تعليلين آخرين \* اولها \* انها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء  
 على نفسه لان ذاك بالنسبة الى المعاني غالبا يجري مجرى الضمائر فرفعته  
 كما يرفع الضمير \* ثانيها \* انه لما اتحد الفاضل والمفضول كانه عمل في شيء واحد  
 فهذه خمس تعاليل لم ارها مجتمعة \* النظر الثاني في وجه اشتراط تلك  
 الشروط \* اشتراط الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله لشيء  
 وفي عبارة (التسهيل) في قوله فصاحب افعل فعيل ليتأتى التفضيل وهو  
 دعوى وقبل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد \* واعتراض \* بان ذلك  
 يكفي فيه النفي فتقول ما احسن في عيني رجل الكحل منه في عين زيد  
 كما تقول ما قائم الزيد ان فرفع الودف مكنتي به \* واجيب \* بان افعل  
 لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح  
 ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واما السبب  
 عند من اشترطه لانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له ولا بد منه  
 لانه الذي رفعته افعل واما التفضيل فافعل وضعت له وكونه بين ضميرين  
 وهو المشار اليه بالاعتبارين فلان تفضيل الشيء على نفسه انما طريقه ذلك  
 والنفي لا مكان وقوع الفعل موقعه واعتناؤه عنه كما قررناه في التعليل

بمقابلة الفعل وهو ينتظم با لشروط السابقة لك قد تقدم ان بدرالد بن  
ابن مالك اشترط الاجنية في مرفوعها وتقدم الكلام معه والتوفيق بينه  
وبين من اشترط السببية \* فانت قلت \* فانت اذا قلت ما رأيت رجلا  
احسن منه ابوه او رأيت رجلا احسن في عينه الكحل في عين زيد يجمع  
وقوع الفعل موقعه \* فقد اجاب عنه بدرالد بن \* بان المعتبر في اقرار طرف  
افعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذي بنى منه مفيدا  
فائدة له ولو قلت في الاول يحسن ابوه كمنه لفات الدلالة على التفضيل  
او بحسنه ابوه اى يفوته لكن قد جئت بغير الفعل الذي بنى منه احسن  
وفات الدلالة على الغريزة المستفادة من افعل ولا عينه الكحل كمنه او يحسن  
الكحل كمنه فانت الدلالة على المنفصل في الاول وعلى الغريزة في الثاني  
انتهى وهذا تقدم ان مثله يقال في المثال المستجمع للشرائط وتقدم الجواب  
عنه فليطابق بينه وبين هذا واعلم ان رفع افعل الظاهر على ما هو المختار  
مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الافعل من اول افعل في جميع  
استعمالها لم اجد من شقي القليل في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال ان هذا  
ينبنى على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عملها هل هو كونها لم تشبه الفعل  
كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهى الصفة المشبهة في لحاق العلامات  
وهو ظاهر عبارة سيويه رحمه الله او كونها لم توجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ  
ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا استعملت بالالف واللام ان يجوز  
رفعها للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانها تشنى وتجمع اذا ك  
وكذا اذا اصلت لمعرفة فحوزيد افضل الناس ابوه لانه يجوز تشنيها



وجمعها حينئذ وان قلنا بالثاني فلا ينبغي ان تعمل الا بالشروط والله تعالى اعلم \*  
 بسم الله الرحمن الرحيم \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
 \* فائدة \* قوله تعالى حور مقصورات في الخيام \* قال الشيخ جلال الدين  
 البلقيني في رسالة لوالده هذه الآية تنقض القاعدة وتكثر الفائدة لان حورا  
 جمع حوراء وهو جمع عاقل وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للتكثير  
 على ما قالوه لان مقصورات معناه مجعولات في القصور فلو جاء على الافراد  
 لكان حور مقصورات في الخيام كما قال وجوه يومئذ ناعمة لسميها راضية وكما  
 قال وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة \* واما قوله تعالى ان يبدها ازواجهن  
 منكن مسلمات \* فيتعين ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة مجموعة  
 ولا يجوز ان يكون بدلا لان البدل انما يجيء عند التعذر وقد نص النحاة على  
 ان قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون \* يجوز ان يكون الموصول تابعا وان  
 يكون مقطوعا وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر كقوله تعالى ويل  
 لكل همزة لمزة الذي جمع \* لا متناع وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز ان  
 يكون نعتا للصفة السابقة وهو افعال التفضيل في قوله خيرا منك لان نصوص  
 النحاة على ان الصفة التي تعت وينعت بها المشتقات في اسماء الفاعلين واسماء  
 المفعولين معنى ذاك لان خبر ليس من اسماء الفاعلين ولا المفعولين فيقع  
 نعتا ولا ينعت ولا يحسن ان يكون حالا من ازواجه وان كان نكرة تخصص  
 بالوصف لان الحمل على الوصف اولى من الحمل على الحال ولا يجوز ان  
 يكون حالا من الضمير وامتناعا وضع من ان يذكر لان صاحب الحال الضمير  
 وهو المتبدل بهن والحال انما هو للمتبدلات فبطل هذا \* وقوله تعالى \* فيهن  
 وهو المتبدل بهن والحال انما هو للمتبدلات فبطل هذا \* وقوله تعالى \* فيهن

خيرات حسان \* ان شئنا جعلناه من هذا والذي اقله ان الوصف بكليتها  
وارد في القرآن والسنة فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلوة والسلام نساء  
كاسيات عاريات حائلات ثيالات لان النساء والنسوان والنسوة جمع المرأة  
من غير لفظها كالقوم في جمع المرء ان جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب  
ولكن الاكثر الافراد والله تعالى يتم اواياكم مزيد الامداد \*

فكتب له والده رحمهما الله تعالى \*

مانعه قد ذكر نافي الدرس يوم الخميس \* حور مقصورات في الخيام \* وذكرونا  
ايضا \* فيهن خيرات حسان \* وقلنا مقصورات لا ينعين ان يكون صفة بل يجوز  
ان يكون خبرا والمعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن بانهن ملازمات لبيوتهن  
لسن بطوافات ويكون قوله تعالى في الخيام \* نظير قولك زيد محبوب في المكان  
الفلاني فالخبر هو قولك محبوب \* واما قوله تعالى فيهن خيرات حسان \* فلانه لما  
قال فيهن قابله بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراعاة للقواصل التي في السورة  
من اولها الى آخرها والذي قبله من غير فاصل قوله فاكهة ونخل ورمان فباي الاء  
ربكما تكذبان \* واعقب ذلك بقوله فيهن خيرات حسان \* واما ما في هل اناك  
حديث الناشية \* فهو اما كاذب في سورة القيامة واما مسلمات ففي حديثه كلام  
آخر ذكرناه وهو البديل المشتق وهو ضعيف ولكن جوزنا ان يكون حالا  
من الضمير المستكن في خير امنكن \* واما حديث نساء كاسيات عاريات  
فهذا جاء على احدى اللغتين والكلام على ما في القرآن الكريم والذي ذكر الحكيم  
زادنا الله واياكم من المتقين التوفيق والحكمة وافاض علينا جميعا النعمة  
ودفع عنا النقمة آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \*



يا من قوله تعالى ويستغفر لك

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى والده شيخ الاسلام  
 هراج الدين رحمهما الله تعالى  
 الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اسعد الله مساكم واذهب عنكم ماساءكم  
 يقول الفقير اصرح الله شأنه وازال عنه ما شأنه ان الزمخشري في الكشاف  
 وقع عليه تعقب من فيض الالطاف في قوله تعالى ويستغفر لك في النساء  
 قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليه في الكتاب في يتامى النساء واذلك انه قال  
 ما في محل الرفع اى يفتيكم الله والمتلو في الكتاب في يتامى النساء قوله تعالى وان خفتم  
 ان لا تقسطوا في اليتامى وهو مثل قولك اعجبني وقد ذكرته ويجوز ان ما يتلى  
 عليكم مبتدأ وفي الكتاب خبره على انها جملة معترضة ويجوز ان يكون  
 مفعول راسل القسم كانه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب  
 ثم قال فان قلت هم تعلق قوله في يتامى النساء قلت في الوجه الاول هو صلة  
 يتلى اى يتلى عليكم في يتاماهن ويجوز ان يكون في بيان النساء بدلا من فيهن فاما  
 في الوجهين الاخيرين فبدل لا غير انتهى كلامه واقول لا يصح على الوجه  
 الاول وهو ان يكون ما فاعلة البديلة من قوله فيهن والذي ذكره المعربون  
 في ذلك ومنهم العسكري انما هو البديلة من قوله في الكتاب وانما لا يصح  
 بوجهين احدهما ان قوله فيهن ضمير عائد على النساء فهو مقصور في  
 الجواب لان الجواب عن حكم النساء كالجواب الله يفتيكم فيهن اى في النساء  
 واما قوله وما يتلى عليكم في الكتاب ففيه تصريح بتمام النساء فصار  
 التقدير قل الله يفتيكم في النساء ويفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النساء  
 فلا تصح البديلة حينئذ من فيهن لاستلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال

لان المسئول عنه حكم النساء ونحوه الجواب على تقدير البديل قل الله يفتيكم  
 في يتامى النساء وهذا وان كان مقصودا بالحكم الا ان الاول ايضا مقصود وهي  
 ان الله يفتي عباد في امر النساء عموما ويفتيكم المتلوف في الكتاب في يتامى النساء  
 خصوصا والجواب لا يكون اخص من السؤال \* والوجه الثاني \* ان  
 قوله فيهن متعلق بجملة قل الله يفتيكم وقوله في يتامى النساء متعلق بجملة  
 يفتيكم المتلوف بناء على ان ما فاعله ولا يبدل المتعلق بجملة من المتعلق بجملة  
 اخرى واما على الوجهين الاخيرين فلا تستقيم البدلية لان الكتاب ولا من  
 فيهن اما من فيهن فلما قد مناه من استلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال  
 واما من في الكتاب فان على هذين الوجهين المراد والذي يتلى عليكم محفوظ  
 في الكتاب لانه قال المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ مثل  
 وانه في ام الكتاب لا ينالني حكمي فلا يصح ان يبدل في يتامى النساء من قوله  
 في الكتاب لان ذلك ذكر للتعظيم والمبدل منه في نية الطرح فيؤدي الى فوات  
 الامر الذي سبق له والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه تقرر في الكتاب  
 اللوح المحفوظ وكذلك على القسم لانه انما يقسم بالامر العام وهو ما يتلى في  
 الكتاب على سبيل التعظيم واما الامر الخاص وهو الذي يتلى في يتامى النساء  
 فلم يقسم به فلا يصح البدلية على هذين الوجهين بوجه واذا بطلت البدلية  
 فلا يصح له حينئذ ان تكون الجملة اعتراضية ولا قسمية الا اذا علق في يتامى  
 النساء بقوله يتلى عليكم في الكتاب مع انها اعتراضية لان من لم يسبقه اليها احد  
 \* فالمسئول ما مثل هذه الاعتراضات وهل هي صحيحة ام لا والله يدوم  
 انتفاع الناس بوجود من يزيل عنهم الباس \*



## \* فكتب اليه والده \*

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات \* اللهم صل وسلم على سيدنا محمد سيد  
السادات \* من اهل الارض والسموات \* وعلى آل سيدنا محمد واصحابه واتباعه  
واحبابه من سهل والطف ويسر اسعد الله صباحكم \* وادام سعدكم ونجاحكم \*  
لقد ابد يتم افسا او قلد تم امتنانا \* واقول في الجواب \* والله الموفق للصواب \*  
ان قول الزمخشري والمتلوفي الكتاب معنى اليتامى يعنى قوله وان خفتم  
ان لا تقسطوا في اليتامى الآية التي فيها ذكر اليتامى في الخوف ان لا يقسط لهم  
وهي المذكور فيها انكموا ما طاب لكم من النساء \* فجوز ان يكون في يتامى النساء  
بدلا من فيهن فيصير التقدير والمتلوفي الكتاب في الآية التي فيها ذكر اليتامى  
بما يتعلق بالنساء هو قوله تعالى فانكموا ما طاب لكم من النساء \* واداختصرت  
قلت التقدير قل الله يفتيكم فيهن والمتلوفي الكتاب فيهن وذلك المتلوه هو في  
الآية التي فيها ذكر اليتامى كما نقول اذا سألنا لك سائل عن المحجور عليهم العالم  
بفتيك فيهم والمقرر في الجامع في حجر الصبي وكان قد ذكر في حجر الصبي  
ما يتعلق بعموم المحجور عليهم وبذلك يظهر ان الجواب ليس اخص من  
السؤال بل هو مساو له واما التعلق فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفتيكم وقوله  
في اليتامى يتعلق بقوله يفتيكم ايضا على اعراب البدل وانما يتعلق بقوله  
يتلى على غير البدل وما ذكرتموه على الوجهين الاخيرين فالبدلية من  
في الكتاب لم تعرض لها الزمخشري والبدلية من فيهن قد تقدم انها مساوية  
بما قررناه وهي متعينة على الاعتراض والقسم وصار التقدير قل الله يفتيكم  
فيهن \* تم الكلام \* ثم اعترض بقوله والذي يتلى عليكم ثابت في الموضع المحفوظ

ثم عاد الى تمام الاول وقال في يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن  
في المذكور في قوله فانكموا ما طالب لكم من النساء وذكر في يتامى  
للاعلام بموضعه وعلى القسم فيصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن واقسم  
بما ينلى عليكم في الكتاب ثم عاد الى تمام الاول بالبدلية المذكورة وجوز  
الزجاج ان يكون ما في محل خفض قال وهو بعيد جد الان الظاهر لا يعطف  
على المضمر وهذا الذي قد منه هو الذي ظهر لي بعد التأمل وهكذا يكون  
الترسل والفقير يرغب الى الله في ان تكون خليفتي واكثر بذلك التوسل اللهم  
اجب سؤالي واصلم حال خليفتي وحالي آمين والحمد لله رب العالمين وصلاته  
وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين \*

❦ الاستفتاء بالفتح المبين في الاستثناء في ولا اكبر الا في كتاب مبين \*

للشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله تعالى ❦

اما بعد حمد الله الذي جعل علماء الشريعة هم اهل العلم المبين \* واقامهم لحفظ  
الشرع المحمدي وفيهم الكتاب المبين \* ومنهم الثبات في الدين \* فسلوا  
سيوفهم على ازنادقة المارقين \* وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يظهر  
لكنة منطق المتفاسدين \* وحفظ عقولهم السليمة من ردى العقول فاستقاموا  
على الطريق المستبين \* والصلوة والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع  
العام المفضل على الخلق اجمعين \* وعلى آل محمد واصحابه وازواجه وذريته  
والتابعين \* نانه لما حضر كاتب هذه الاوراق \* الفقير الى عفو الخلاق \* مجلس  
مولانا الميرزا اشرف محب العلم والعلماء \* حبيب الاخبار العلماء \* السني  
ملكتم المارداني \* بانه الله في الدنيا والآخرة حس الاماني \* تعبر بعض من حضره

❦ بيان الاستثناء في قوله تعالى ولا اكبر الا في كتاب مبين ❦



بما تفضل به من الاحسان وعمره في حق محبة الفقير الى الله عمره فلما وقع الكلام في المتعة قال بعض الحاضرين قولا فمنعه ثم انتشر الكلام في الاستدلال وظهر من المتحامين في الكلام كثير من الاختلال ثم حصل بعد ذلك السكون وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون ثم قرأ قارى من القرآن العظيم آيات يعلم السبل الى فهمها العلماء الاثبات منها وما يهرب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين ولم يكن في عزم كاتبه العود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع في ذلك من اللفظ وذلك مظنة الغلط فقال بعضهم في الاستثناء اشكال ولم يكمل فيه المقال ولم يقتصر على السؤال وكان كاتبه ضيق عليه في ذلك المجال الى ان اراحته بالانتقال الى الجواب فقلت والله الموفق للصواب

الجواب عن ذلك من اوجه اربعة ومن تبيظ فقد قرر امره على المنازعة بغير علم وازمعه وهن انه يجوز ان يكون الابعثى الواو والاستثناء من محذوف او من في قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر او منقطع وفي اثناء ذلك كلام المتعصبين لاقامة الشر لا تنقطع فقصدت بهذا التصنيف تقرير الاوجه في ذلك وايضاح القول فيه والمسالك فاقول وجه الاشكال ان يقال لا يصح ان يكون الاستثناء من قوله وما يعزب ان يصير المعنى وما يبعد وما يغيب الا في كتاب مبين وهذا فاسد ولا يصح ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعت او فتحت لان الرفع للعطف على محل مثقال والفتح للعطف على لفظه وهو في موضع الجر لا متناع الصرف

في اصغرو لا اكبر للصفة والوزن وحيثذ فيشكل الاستثناء وهذا الاخير  
لم يقرره من كان يستشكل بل اقتصر على الاول ولم يكمل الكلام  
لدهوله من الثاني وتمام الكلام ان الاستثناء مما ذكر على ما تقرر  
مذكور فيما لا يصح ولا هو مذكور فيما ذكر يستثنى منه الاول والاصل عدم  
الحذف والتقدير فها هو \* وبلغني من بعض العلماء الاعلام ان بعض من حضر  
المجلس له مدة يسأله عن هذا السؤال بعينه وتردد له في ذلك مرات  
في اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن عندي علم من ذلك الا بعد وقوعه  
وظهور ما كانوا يكتبون والله يكتب ما يبيتون \* ولما حصل الكلام في ذلك  
فتح الله على علي الفور باجوبة اربعة فاردت ان ارتبها بان اخرج الاعن الاستثناء  
الى العطف او اجعلها على بابها والاستثناء من محذوف ملتزما العطف في  
ولا اصغر من ذلك لا اكبر على اللفظ والمحل اولا التزم ذلك فيكون من ولا اصغر  
من ذلك ولا اكبر بتقدير الابتداء رفعا او نصبا ولا لنفي الجنس وآخر  
ما ذكرت ان يكون الاستثناء منقطعا فلما اخذت في الكلام على الاول وقعت  
المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم انه لم يقل او لم يقل مثله في القرآن  
العظيم وكل من الاعتقادين \* غير صحيح \* اما الاول \* فقد صرح جمع من النحاة  
بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى  
\* واما الثاني \* فقد ذكره جمع من المفسرين والمعرين في قول الله تعالى في سورة  
هود اما شاء ربك وكان من جملة كلام بعض من حضر يفسد المعنى على  
هذا التقدير لا نه يكون التقدير ولا في كتاب مبين نقلت له في الجواب  
الكلام في تقدير الا بالوا ولا بولا ثم قلت وكيف يفسد والمعنى صحيح



على تقد يرو لالان التقدير حينئذ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في  
الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين  
والمعنى كل كائن في الارض وفي السماء وفي اصغر من ذلك وفي اكبر  
منه وفي كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربك وعلى تقدير الو او يصير  
التقدير و ذلك او هو في كتاب مبين وكان وقع من استشهادي في المجلس  
ما قال الشاعر \*

وكل اخ مفارقة اخوه \* لعمري لا الفرقان  
فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى الى ان ذلك لا يقال في القرآن وقال  
بعضهم الا بمعنى الواو ولا تعطف الجمل ولا يقدر في القرآن وهذا من العجب  
فقد حمل الاخفش على ذلك قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين  
ظلموا منهم \* واستشهد على ذلك بقول الشاعر \*

وارى لها دارا بعدوه \* السيد ان لم يدرس لها رسم  
الار ما داهما دارفت \* عند الرياح خوالدا  
اي وارى لها دارا اور مادا \* وقال الفراء في قوله تعالى وحكى عنه ذلك  
مكي واستحسنه فقال قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة  
في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين \* حمل  
هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله الا في كتاب متصلا بما قبله اوجب ان  
اشياء تعزب عن الله وهي في كتاب مبين تعالى الله عن ذلك \* ومثله في الانعام  
ولا رطب ولا يابس ولكن الا وما بعد ما منقطة عما قبلها على اضمار بعد لا تقد يره  
وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر تم الكلام

قللا شيء يعزب عنه لا اله الا هو ثم ابتداء فقال وهو في كتاب مبين والافي  
 موضع الواو وهي مضرة \* قال \* ابو محمد المكي عقب حكايته ذلك هذا  
 قول حسن لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وكذلك قال  
 مكي وكذلك قال قوم في قوله تعالى يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم  
 قال قوم في قوله تعالى يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم ان معناه والهم  
 \* قال مكي وكون الا بمعنى الواو بعيد شاذ ولو جعلت الا بمعنى لكن لكان  
 اقرب واجود و كانه قال لكن هو في كتاب مبين وهذا احسن في التاويل  
 والاستعمال من قول صاحب الكشف ان الا بمعنى الواو وكون الا بمعنى لكن  
 مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو لا يعرف فحمل الكلام على المعروف المستعمل  
 اولى والاخبار لا بد منه في القولين جميعا وبه يتم الكلام انتهى ما ذكر مكي  
 \* وقد علمت منه امور \* احدها ان الجرجاني جوز ما جوزناه \* الثاني \*  
 ان مكي استحسنه اذ قال لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى  
 الواو وعلى مكي في ذلك اعتراض فقد سبق لك في ذلك النقل عن الاخفش سعيد  
 ابن مسعدة المجاشعي وهو من رؤوس البصريين ان الا تاتي بمعنى الواو ولذلك  
 قال في التسهيل في باب العطف في حروفها فقال ولا الا خلا فاللاخفش  
 والقراء \* الثالث \* ان قوما خرجوا عن ذلك الا اللهم وظهر لك بذلك لا يخاف  
 لَدَيَّ المرسلون الا من ظلم عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو \* واجاز القراء  
 ان الا تكون بمعنى الواو في قوله تعالى خالد بن فيهما ما دامت السموات  
 والارض الا ما شاء ربك فاذا كان الاخفش وهو من رؤوس نحاة البصريين  
 والقراء وهو من رؤوس نحاة الكوفة يقدر ان ذلك في كتاب الله تعالى بل



وفيه الحذف ايضا كذا لك من حكي عنه القراء وقد جوز ذلك في هذه الآية بعينها ابو علي الحسن بن يحيى الجرجاني \* هذا الامر يدل على قلة الممارسة بالعلوم والقول اذا حكي لا يلزم من حكايته اختياره مع انه لا محذور في اختياره في العقيدة والله الحمد انما المحذور في العقائد والافعال المنكرة التي ياباها الكرام البررة مشير الى هذا الحال بحمد الله معتقدي صحيح ولا انا عن مقال الحق زائع وهذه الآيات التي سبقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وانما الكلام على مانحن بصدد \* \* \* ولنقدم الكلام الاستثناء من المذكور ثم نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدور فنقول كان سبق في الاجوبة التي ذكرناها ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتداء او الفتح على ان لا تنفي الجنس وهذا هو الذي جزم به الزمخشري فقال وما يعزب قرني بالضم والكسر وما يعبد وما ينيب ومنه الروض المازب ولا اصغر من ذلك ولا اكبر القراءة بالرفع والنصب والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما براسه وفي العطف على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتحافى موضع الجر لا متناع الصرف اشكال لان قولك لا يعزب عنه الا في كتاب مشكل انتهى ما قرره الزمخشري وكأنه قصد بذلك ما نقل عن ابي علي الفارسي وان الرفع في ذلك للعطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ \* وقد قال السنحاوي شارح (الشاطبية) رحمه الله تعالى متكلما على قول الامام الشاطبي رحمه الله تعالى \* :

ويعزب كسر الضم مع سبأ ونياً \* واصغر فارفعه واكبر فافصلا

عزب يعزب ويعزب اذا غاب وتأى وهما الغتان وانه الارض العازبة والروض  
العازب البعيد والوجه في رفع اصغر الابد ام فهو كلام مستقل بنفسه والنصب  
على نفى الجنس \* وقال ابو علي في الرفع هو حمل على موضع الجار والمجرور في  
من مثقال وهو رفع كلفى كفى بالله \* وقال في النصب انه معطوف على لفظ  
مثقال او ذرة الا انه لا ينصرف للصفة والوزن قابسه على ذلك الجميع  
فيصير التقدير على ذلك لا يعزب عنه شئ الا في كتاب وهذا فاسد انتهى  
\* وليس ما ذكره ابو علي بفاسدا اذا جعلنا الاستثناء من محذوف او منقطعا  
كما هو الجوابان البليان وكان الحامل لابي علي القارسي على ذلك بالنصب ايضا  
لنفى الجنس فلما كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هناك على الرفع عطفا  
على مثقال واختلفوا في آية يونس نظرا الى اختلاف حالى العطف وهذا  
الحال ضعيف \* وكان اراد بعض من حضر ان يقرره بعكسه وجوابه ان  
القرأة سنة متبعة فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود  
المانع هنا مع الاتصال ان في آية سبأ تخريج اقاله الزمخشري ياتي ان شاء الله تعالى \*  
ولنعد الى الكلام على الجوابين الاخيرين فنقول وعلى الاقطاع جرى جمع  
من المعريين وجزم به المكبرى في اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر  
يفتح الراء في موضع جر لذرة او لمثقال على اللفظ ويقرأ ان بالرفع حملا  
على موضع من مثقال الا في كتاب اى الاهو في كتاب والاستثناء منقطع  
وقدمه صاحب (تبصرة النذكرة) فقال الا في كتاب مبين منقطع وقال على  
الثاني جزم به الزمخشري وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبين جملة مستقلة  
بنفسها وجعل الاستثناء متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفى الجنس ورفعها



على الابتداء فعلى هذا ينبغي ان يقف على في السماء والقول بان الاستثناء منقطع  
هل يرد وهل وقع في القرآن العظيم ام لا وهي مسألة معروفة لا تطول بذكرها  
\* واما الجواب الآخر وهو ان يكون الاستثناء من محذوف فتقديره ولا شيء  
الافى كتاب مبين ونظيره ما فرط افي الكتاب من شيء \* وكل شيء احصيناه  
كتابا \* وانما لم اجمله مستثنى مما قبله فاما وفتح لان الكلام على ان الرفع للمعطف  
على المحل والفتح له اسم على اللفظ بعد لاء الاستثناء من المذكور الى مقدر  
مبتدأ دل عليه ما سبق ولا بدع في حذف ما قدر لدلالة الكلام عليه ويكون  
من مجموع ذلك اثبات العلم بما في كل معلوم وان كل شيء مكتوب في الكتاب  
وقد يجمع بينهما في قوله تعالى قال عليهما عند ربي في كتاب لا يضل ربي  
ولا ينسى \* هو في قوله تعالى وعنده مقام الغيب \* وهذه الواجهة الاربعة التي  
فتح الله بها لا توجد مجموعة في كتاب بل الاول منها قد علمت اصله ومن  
قدره في هذه الآية والثاني قد علمت من قاله والثالث قد علمت من جزم به  
واختاره والرابع يشهد له كثير من اساليب العرب وذكر صاحب (تبصرة  
التذكرة) انه يجوز ان يكون الاستثناء متصلا بما قبل قوله وما يعزب ويكون  
في الآية تقديم وتأخير لرتبها وما تكون في شان وما تتلوا منه من قرآن  
ولا تعملون من عمل الى في كتاب الا كنا عليكم شهودا تقيضون فيه الى  
ولا اكر تلخيصه ما من شيء الا هو في اللوح المحفوظ ونحن نتناهده في كل آن ويجوز  
الاستثناء من وما يعزب ويكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم يبين شيء  
عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ تلخيصه كل  
مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر \* اما الوجه الاول \* فليس هذا نظير امر ربهم

الا الفتى الا العلاء بل عند قصد التاكيد في نحو ذلك يجب العطف بالواو لا تقول  
 قام القوم الا زيد الا جعفر اذا قصدت التاكيد الا بالعطف فتقول والاعمرا  
 فان قيل \* انما يكون ذلك في الا التي للتاكيد وهنا قد لا يكون مقصودا  
 فيكون كقول القائل ما قام الا زيد الا عمر اقلت \* لا يصح لان المثال  
 المستشهد به مفرغ ولا تفرغ فيما نحن فيه ولكن هو قريب من قولك ما قام  
 القوم الا زيد الا عمر واغيران المستثنيين د اخلان في القوم ولو تسكت  
 عن احدهما لا تنفي بخلاف ما نحن فيه وايضا فلانه يلزم مجازان \* احدهما \* بالتقديم  
 والتاخير والثاني تكرير \* واما الوجه الثاني \* فتفسير يعزب بيبين  
 ويذهب لا يعرف انما المعروف في عزب ما تقدم نعم قال الصغاني في (العباب) قال  
 ابو سعيد الضرير يقال ليس لفلان امرأة تزبهاى نذهب تزبته بالنكاح مثل  
 قولك تمرضه اي تقوم عليه في مرضه ثم قال الصغاني والتركيب يدل على  
 تباعد وتنح فتفسيره بالظهور ربه ولئن سلمناه فلاى شى جمع بين الطهور  
 والذهاب وكأنه قصد بذلك ان علم الغيب مكتوم فما يظهر منه ويذهب  
 الا في كتاب مبين وهذا المعنى قريب من كلام وقع لازم شري في سورة سبأ لما وجه  
 القراءة المشهورة بالرفع على الابتداء اشار الى قراءة شاذة بالفتح على نفي  
 الجنس كقولك لاحول ولا قوة الا بالله بالرفع والنصب وهو كلام منقطع  
 عما قبله \* قال الزمخشري \* فان قلت \* هل يصح عطف المرفوع على مثقال  
 ذرة كانه قبل لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغروا كبر و زيادة لا تاكيد النفي  
 وعطف المرفوع على ذرة فانه فتح في موضع الجر لا متناع الصرف كانه قبل  
 لا يعزب مثقال ذرة ولا مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر \* قلت \* يابى ذلك



حرف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير في عنه للذنب وجعلت الفيب اسما للخصيات  
 قبل ان يكتب في اللوح المحفوظ لان اثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب  
 على معنى انه لا يفصل عن الفيب شيء ولا تزول عنه الا مسطورا في اللوح  
 انتهى ويمكن ان يعنى مثله هنا على تقدير حذف مضاف ولقائل ان يقول  
 ما المانع من الاتصال وجعل الاستثناء من ولا اصغرو ولا اكبر مع العطف على  
 اللفظ والمحل فان قبل المانع ما سبق قلنا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء  
 في قوله تعالى وما تسقط من وزقه الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب  
 ولا يابس الا في كتاب مبين فان القراءة عند السبعة بيجرحية ورطب ويا بس \*  
 قال الزمخشري ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة و داخل في  
 حكمها كانه قيل وما تسقط من شيء من هذه الاشياء الا يعلمه وقوله  
 الا في كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها لان معنى الا يعلمها ومعنى  
 الا في كتاب مبين واحد والكتاب المبين علم الله او اللوح ويقال مثله  
 هنا بان قوله ولا اصغرو من ذلك ولا اكبر عطف على مثقال او ذرة و داخل  
 في حكمها كانه قيل وما يعزب عن ربك من هذه الاشياء شيء و ذلك  
 مثبت للعالم فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين اثبات كيد ما فهم من اثبات  
 العلم بما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب هو علم الله  
 تعالى والمعنى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا يعلمها  
 ولا اصغرو من ذلك ولا اكبر الا في علمه وهذا وجه آخر في الآية الا ان فيه حذف  
 الموز كد بخلاف الا يعلمها فانه مذكور نعم يتمشى ذلك على التقديم والتأخير وفيه  
 ما تقدم وبه مع الوجهين اللذين قبله مع الاربعة التي ذكرتها في المجلس واوضحت

القول فيها هنا تكمل في الآية سبعة اوجه على انه قد قرئ شاذ اولاً حبة  
ولارطب ولا يابس \* برفعها قال الزمخشري وفيه وجهان ان يكون عطفاً على  
فعل من ورقة او رفعاً على لا رجل منهم ولا امرأة الا في الدار وما  
وقع في الكلام من غيرى انه يجوز ان يكون الاستثناء في ذلك روعى  
فيه ما راعى العربي بقوله \*

فتمت خيرا ته غيرا نه \* جواد فما بقي من المال باقيا  
فانه ذهب الى معنى ليس فان الجود ليس بعيب فاذا لم يكن فيه عيب الجود فما فيه  
عيب فانه قال تمت خيرا ته لكن ينقصه جوده ونظيره في هذه الآية ان  
كان يعزب عنه شيء فهو الذي في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب  
لا يعزب فلا يعزب عنه شيء وهذا التقدير لا يصح من جهة ان فيه فرض  
محال وليس في اللفظ ما يدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدي الى  
تكثير المجاز وايضا فلان الجود بوصفه لفظا ليس بنقص واما الذي في الكتاب  
المبين فليس في اللفظ ما يدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر  
ان الباري جل جلاله عالم بالكمالات والجزئيات على ان التقدير في البيت  
انما هو على المنقطع وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدم في الاوجه السابقة  
بما يصح فلا حاجة الى تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة  
جعل الاستثناء متصلا بتقدير ان يكون من عطف الجمل \* الرفع على الاستيناف  
والفتح على ان لا التي لتنفى الجنس او يكون من عطف المفردات ويفسر يعزب  
بيظهر او يكون من باب (١)

او يجعل منقطعا كما تقدم ويليهما كون الالعطف كما تقدم اوللا استيناف



\* بيان قوله تعالى فيهن قاصرات الطرف \*

\* شرح البيتين من ايات المعاني لابن جني \*

من محذوف وقد وضع ان الذي تبادر الذهن اليه في المجلس فتح من الرب  
الكريم فله الشكر على العطاء العيم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام  
على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين \*

\* قال ابو محمد عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور بن  
زياد الكاتب في اماليه \*

حدثنا محمد بن القاسم الانباري حدثني ابي حدثنا محمد بن الجهم قال  
حج الفراء سنة ست ومائتين وحججنا معه فلقيني خلاد بن عيسى المقرئ  
فسألتني عن قوله تعالى فيهن قاصرات الطرف فقال لم جمع بعد قوله  
فيها عينان تجريان فاجبته بما امل الفراء علينا في كتابه ان فيهن للجنتين  
والجنتين لما قال ولمن خاف مقام ربه جنتان \* قال ومن دونها جنتان \* فقال لي  
خلاد اخطأت قد جمع قبل ذكره الجنتين فصرت الى الفراء فاخبرته بمسئلة  
خلاد ويجوابي وبانكاره علي فردد الفراء في نفسه شيئا ثم قال لي ان العرب  
توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى فان كان له اخوة \* يريد فان كان له اخوان  
وقال فقد صغت قلوبكما يعني فقد صغت قلبا كما انتهى \*

\* في كتاب لب الالباب في المسئلة والجواب لابي الحسن ابن جني

من ايات المعاني \*

\* قول الشاعر \*

انما زيدا الهنا سائرا \* من مكان خل فيه السائر

فهو يا تينا عشا في سحر \* ما له في يده او عا مر

باي شيء نصب زيد او حقه الرفع وكيف يجتمع العشاء والسحر وكيف

يلتزم ماله في يده او عامر وهذا العزم بائن للصدر وهي مسئلة عظمى \* وان  
احاط الليب بها علما \* والجواب \* عن ذلك اما البيت الاول فقوله ان  
شرط ونمي فعل ماض من قولهم نمي بني اي ارتفع قدرا وزيدا مفعول به  
وسائر انصب على الحال وقوله ضل من الضلال وهو ضد الهدى والسائر  
فاعل وهو الذي نصب زيدا وتقديره ان نمي السائر زيدا المعنى انه ارتفع  
به وهدها الىنا في حال كونه سائرا من مكان حار فيه وضل واما البيت  
الثاني فهو مستحيل ان اخذ على لفظه اذ العشاء والسحر وقتان متباينان  
ولا يجتمعان وانما المعنى فيه فهو مبتدأ ياتي فعل مضارع ناعشا حال من  
الضمير في الايتان من نعشته انعشه اي رفعته ومنه قول الشاعر وهو  
ابو حية النمري

اذا ما نعشناه على الرحل ينثني \* مساليه عنه من وراء ومقدم  
ومسالا عطفاه وقد نصبها على الظرف لانها في معنى ناحيته الاتراه يقول  
من وراء ومقدم وتفسير هذا البيت انا اذا رفعا على الرحل لا يمسك  
فينثني في ناحيته من جانبيه وهذا الشاهد ايضا من ايات المعاني وهو  
مما يسأل عنه وقوله في البيت المتقدم ماله منصوب بقوله ناعشا اي رافعا  
ماله في يده وصرف سحرا لانه نكرة يريد سحرا من الاسحار وقوله او عامر  
عطف على المضمير في ياتي وطول الكلام سد مسد التاكيد وتقريب معنى  
هذين البيتين ان زيدا ضل في مومة فهدها الىنا الساثر فيها فهو ياتي ناعشا  
اي رافعا مكنزا ماله هو او عامر والحمد لله انتهى \*



\* ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة من بلاد المغرب من الفقيه  
ابي بكر بن محمد بن عتبة اسئلة في النحو الى الشيخ جلال الدين البلقيني  
فكتب عليها \*

اما الاسئلة فسبعة \* الاول \* زعم ابن مالك ان حذف عامل المؤكد  
امتنع فقوله تعالى فطلق مسحاً بالسوق \* والاعناق هل هو مقبول ام لا \* الثاني \*  
زعم الزمخشري ان قوله تعالى فلما راوه عارضاً \* منصوب على التمييز وتعقب  
ابي حيان له من المصيب منها \* وذكر اقربا من ذلك في قوله تعالى فسواهن  
سبع سموات \* الثالث \* اين المخصوص بالمدح فيما انشده الزمخشري  
في سورة الصافات \*

لعمري لئن انزفتموا وصحوتما \* لبش الندامى كنتموا آل ابجرا  
ومنه قول عائشة كان لاجيران من الانصار لعم الجيران كانوا الرابع \*  
علام اتصب بصيرافي قوله فجعلناه سمياً بصيراً \* الخامس \* من اي  
الضماير قول ابي الطيب \*

هو الجد حتى تفضل النى اختها \* وحتى يكون اليوم ليوم سيدا  
وقول المعري \* هو البحر حتى ما يلح خيال \* السادس \* ما معنى من في حديث  
الاخبركم بخيركم من شركم \* وفي حديث ما بال الكلب الا سود من  
الاحمر \* وفي قول المعري \*

وان يك وادينا من الشعر واحدا \* فغير خفى الله من ثامة  
\* السابع \* ما عراب قوله فخرج بلال بوضوء فمن ناخ وناثل \* وقول المعري  
وهم الناس فالحياء بهم سو \* ق فمن غابن ومن مغبون

## \* واما الاجوبة \*

فقال اللهم اللهم الصواب \* اما السؤال الاول فالظاهر انه سقط شيء وهو رد زعم ابن مالك لان هذه الآية ترد على ابن مالك \* والجواب \* ان الرد بذلك مقبول فان الاصل فطلق يمسح مسحاً يمسح وهو عامل المؤكد وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين بن مالك في (الكافية الشافية والالفية) ورده عليه ابنه الشيخ بدر الدين في (شرح الالفية) مما توقف عليه ان كلامه وقد قال الشيخ ابو حيان هنا في تفسيره يمسح من افعال المقاربة للشروع في الفعل وحذف خبرها لدلالة المصدر عليه اي فطلق يمسح مسحاً انتهى \* وقد اعرب الزمخشري قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم كتاب الله عليكم \* مصدراً مؤكداً فقال كتاب الله مصدر مؤكداً ي كتب الله ذلك عليكم كتاباً وقال الشيخ ابو حيان كتاب الله عليكم انتصب باضمار فعل وهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم \* وكأنه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً وما ذهب اليه الكسائي من انه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظرف والمجرور مستدلاً بهذه الآية اذ تقدير ذلك عنده عليكم كتاب الله اي الزموا كتاب الله فلا يتم دليله لاحتمال ان يكون مصدراً مؤكداً كما ذكرناه \* واما السؤال الثاني \* فقال الشيخ ابو حيان في سورة الاحقاف وانتصب عارضاً على الحال من المفعول \* وقال ابن عطية ويحتمل ان يعود على الشيء المرئي الطالع عليهم الذي فسر قوله عارضاً \* وقال الزمخشري فلما رأوه في الضمير وجهان احدهما ان رجع الى ما تعدوا وان يكون مبهماً قد وضع امره بقوله عارضاً ما تميزاً واما حالاً وهذا الوجه اعرب



وافصح انتهى \* قال الشيخ ابو حيان وهذا الذي ذكرانه اعرب وافصح  
ليس جاريا على ما ذكره النحاة لان الميهم الذي يفسره ويوضحه التمييز  
لا يكون الا في باب رب نحو ربه رجلا لقيته وفي باب نعم وبش على مذهب  
البصريين نحو نعم رجلا زيد وبش غلاما عمرو واما ان الحال يوضح  
الميهم ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه وقد حصر النحاة المضمرا الذي يفسره  
ما بعده فلم يذكروا فيه مفعول رأى اذا كان ضميرا ولا ان الحال يفسر  
المضمرا ويوضحه انتهى \* وكلام ابن عطية من وادى كلام الزمخشري فانه  
قال والضمير في رأوه يحتمل ان يعود على العذاب ويحتمل ان يعود على الشئ  
المرئي في الطالع عليهم وهو الذي فسر قوله عارضا انتهى فقد جعل الضمير  
يفسره ما بعده كما قال الزمخشري لكن الزمخشري افصح بالابهام والتمييز  
والحال فلذلك خصه الشيخ رحمه الله بالاعتراض والذي قاله الشيخ هو  
الجاري على القواعد المقررة في النحو \* واما آية البقرة فقال الشيخ  
ابو حيان فيها قال الزمخشري والضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات  
يفسره كقولهم ربه رجلا انتهى كلامه ومفهومه ان هذا الضمير يعود على  
ما بعده وهو مفسر به فهو عائد على غير متقدم الذكرو هذا الذي يفسره  
ما بعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشأن والقصة وشرطها عند البصريين  
ان يصرح بجزئيتها او منه ما يفسر بمفرد اي غير جملة وهو الضمير المرفوع  
بنعم وبش وما جرى مجراها والضمير المجزوء ورب والضمير المرفوع باول  
المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجمعول خبره مفسر له والضمير الذي  
ابدل منه مفسرة وفي اثبات هذا القسم الاخير خلاف وذلك نحو ضربته

قومك وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه الضمائر التي  
 سردناها الا ان نحيل فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسر له وهو  
 الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربه رجلا وانه ضمير مبهم ليس عائدا  
 على شيء قبله لكن هذا يضعف بكون هذا التقدير بجعله غير مرتبط  
 بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء  
 وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين  
 \* احدهما استواءه الى السماء \* والاخر \* تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان  
 الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات \* وقد اعراب بعضهم سبع  
 سموات بدلا من الضمير على ان الضمير عائد على ما قبله وهو اعراب صحيح نحو  
 اخوك حررت به زيد انتهى فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير الى ما بعده  
 لاجل عدم الارتباط واجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثم  
 قال بعد سياق اعراب تختص في نصب سبع سموات اوجه \* البدل باعتبارين  
 يعني باعتبار ما قبله وما بعده والمفعول به ومفعول ثان وحال قال والمختار البدل  
 باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ويترجح البدل لعدم الاشتقاق انتهى  
 والتعقيب المذكور في سورة البقرة نظير التعقيب المذكور في سورة الاحقاف  
 وكلام الشيخ رحمه الله في ذلك هو الجارى على القواعد كما تقدم \* وقد تعقب  
 القطب في حاشيته على الزمخشري ذلك فقال قوله والضمير في فسواهن  
 ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا  
 على انه مبهم لان رب لا تدخل الاعلى النكرات وهذا لا يوجد في فسواهن  
 \* واما السؤال الثالث \* فقد اشار الى ذلك ابن مالك في (التسهيل) في



الكلام) على المخصوص بقوله اويذكر قبلها معمولاً لا بتدأء او لبعض نواسخه  
او بعد فاعلها مبتدأ او ضمير مبتدأ لا يظهر او اول معمولى فعل ناسخ \* مثال  
المخصوص الذي ذكر قبلها معمولاً لا بتدأء زيد نعم الرجل وعمرو وبش  
الغلام وزيد نعم رجلا وعمرو وبش غلاما و مثال المخصوص الم معمول بعد  
نواسخ الا بتدأء فى باب كان قول الشاعر

اذا ارسلوني عند بعدى حاجة \* امارس فيها كنت نعم المارس

وفى باب ان قول الشاعر

ان ابن عبد الله نعم \* اخو الندى وابن العشيرة

وفى باب ظن ظننت زيدا نعم الرجل \* ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلها  
مبتدأ نعم الرجل زيد وبش الغلام عمرو \* وقوله او خبر مبتدأ لا يظهر قال  
فيه الشيخ ابو حيان هذا الاعراب نسب الى سيويه ومن نسيبه الى سيويه  
هذا المصنف فى الشرح قال فيه واجاز سيويه كون المخصوص خبر مبتدأ  
واجب الاضمار واطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه فى (شرح  
التسهيل) \* ومثال كون المخصوص مذكورا بعد فاعلها او اول معمولى  
فعل ناسخ هذا البيت المذكور فى السؤال لان كان من نواسخ الابتداء  
وقول زهير

يمينا نعم السيدان وجدتما \* على كل حال من محل \* ومبرم

وقد انشده الزمخشري فى سورة الصافات فى تفسير قوله تعالى لافيهما غول  
ولا هم عنها ينزفون \* حيث قال وينزفون على البناء للمفعول من ثرف الشارب  
اذا ذهب عقله ويقال للسكران نزيف ومنزوف وقرئ ينزفون بمعنى بكسر

الزاه من انزف الشارب اذا ذهب عقله او شرابه \* قال الشاعر \*  
 لهري لئن انزفتوا وصحوتوا \* لبس الندامى كتمو آل الهجرا  
 ومعناه صار ذ انزف ونظيره اقشع السحاب وقشعته الريح واكب الرجل  
 وكبه وحقيقتها داخل في القشع والكب انتهى \* واما حديث عائشة فان كان  
 الذي فيه ذكر الهدية فهو في الصحيحين بدون هذه اللفظة رواه البخاري  
 في الهبة والرفاق عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة بلفظ الا انه  
 قد كان لنا جيران من الانصار كانت لهم منائح وكانوا ينجون رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم من البانهم \* وفي الرقاق زيادة فيسقيناه \* ويقع في  
 بعض النسخ اسقاطه من الرقاق ولذلك لم يذكره المزي في (الاطراف)  
 ورواية مسلم في آخر الكتاب كما في الرقاق بدون هذه اللفظة المذكورة  
 في السؤال فقد يكون في غير الصحيحين \* وفي (مسند) احمد الا ان حولنا اهل ردم  
 من الانصار جزاهم الله خيرا \* وفي (ابن ماجة) عرابي سلمة عن عائشة غير انه  
 كان لنا جيران من الانصار جيران صدق \* واما السؤال الرابع \* فخواه ان  
 جعل ان كانت بمعنى خلق فيها حالان ويجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد  
 نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وان كانت بمعنى صير فقوله سمعنا مفعول ثان  
 وكذلك بصير لانها خبر ان في الاصل فجاز جعل كل منهما مفعولا ثانيا ويجوز  
 تعدد خبر المبتدأ فكذلك يجوز تعدد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ثم  
 يعرب كل واحد منهما مفعولا ثانيا \* وقد قال ابن مالك في (التسهيل) باب  
 الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليها كان والمنع دخولها  
 عليها لاشتمال المبتدأ على استفهام فتصبيها مفعولين ولا يحذفان معا واحدها



الابد ليل ولها من التقديم والناخير ما لها مجرد بين ولثانيها من الاقسام  
والاحوال ما لخبر كان انتهى \* وقد جاء في خبر كان وكان الله سمياً  
بصيراً وكان الله علياً حكماً فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يحصل الاول  
المفعول الثاني والثاني صفة كما في قوله تعالى فجملائه هباء منثوراً ويجوز ان  
يجعل في معنى واحد على معنى يميز بين الاشياء اذ لا يحصل التمييز بين الاشياء  
غالباً الا بالسمع والبصر فيصير مثل قولنا الرمان حلوا حامض بمعنى  
من فاذا جاء مثل جعل الله الرمان حلوا حامضاً كان حكمه كذا لك \* واما  
السؤال الخامس \* فجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه الضمير يجوز ان  
يقال هو من القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ ابي حيان في جواب  
السؤال الثاني وهو الضمير المجهول خبره مفسر له وقد ذكر ابن مالك  
ذلك في (التسهيل) فقال ويتقدم ايضاً غير منوي التاخير ان جر برب او رفع  
بنعم او شبهها او باول المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره او كان  
المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين \* قال الشيخ  
ابو حيان ومثال جعله خبراً قوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا \* قال الزمخشري  
هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا  
ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها او بينها قال ومنه هي النفس تتحمل  
ما حملت وهي العرب تقول ماشاءت \* قال المصنف في الشرح وقد حكى  
كلام الزمخشري وهذا من جيد كلامه وفي تنظيره بهي النفس وهي العرب  
ضعف لا مكان جعل العرب والنفس بدلين وتحمّل وتقول خبرين انتهى  
كلامه \* قال الشيخ ابو حيان ولم يذكر اصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده

ولا ينوي بالضمير التأخير ان يكون يفسره الخبر وانما هذا يفسره سياق الكلام \* واما ما ذهب اليه المصنف من ان هي يفسرها هو حياتنا الدنيا الذي هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسر الخبر والخبر مضاف لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضمير عائدا على الخبر بقيد اضافته وقيد صفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ما حياتنا الدنيا الاحياء لنا الدنيا ولا يجوز ذلك كما لا يجوز ما غلامنا العالم الا غلامنا العالم لانه يؤدي الى انه لا يستفاد من الخبر الا ما يستفاد من المبتدأ وذلك لا يجوز ولذلك منعوا رب الدار مالهما وسيد الجارية مالهما وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب اليه المصنف لانه قال وضع هي موضع الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها وبينها يعني ان سياق هذا الكلام على ان الضمير هو الحياة انتهى \* وتلخص منه انه ارتضى كلام الزمخشري ولم يرتض تقدير ابن مالك ويقال غايه قد ذكرته في تفسير سورة البقرة على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك حيث قلت والضمير المفعول خبره مفسرا له انتهى وحينئذ فيصير تقدير قول المثني هو الجدا الى آخره معناه الجداى الكامل الجدي بهذه الصفة وقول المعري هو الهجر معناه الهجر اى الكامل الهجر بهذه الصفة وهو ان لا يلزم خيال فتمت المخيال لم يكمل الهجر فهذا ما ظهر لي وفوق كل ذي علم عليم \* واما السؤال السادس \* فالحديث باللفظ الاول (١) واما الثاني فهو من كلام عبد الله بن الصامت الراوي عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام احدكم يحل فانه يستتره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة



والكلب الاسود قلت يا اباذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر من  
 الكلب الاصفر قال يا ابن اخي سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني  
 فقال الكلب الاسود شيطان \* رواه مسلم وهي في المثال الاول للفصل \* قال ابن  
 هشام في (المغنى) في اقسام من الثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين  
 نحو والله يعلم المفسد من المصلح \* حتى يميز الخبيث من الطيب \* قاله ابن مالك  
 وفيه نظر لان الفصل يستفاد من العامل فان ما زو ميز بمعنى فصل والعلم صفة  
 توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين لا ابتداء او بمعنى عن \* وقد  
 اقر الشيخ ابو حبان في (شرح التسهيل) ابن مالك على ذلك فقال قال المصنف  
 في الشرح و اردت بذلك الفصل الى دخولها على ثاني المتضادين نحو  
 والله يعلم المفسد من المصلح \* وحتى يميز الخبيث من الطيب \* ومنه قول الشاعر \*  
 قات الهوى دواء \* لذي الجهل من جملة

انتهى \* قال \* الشيخ ومنه لا يعرف فتى لا من قتيرو ليس من شرطها الدخول  
 على المتضادين بل تدخل على المتباينين بقول لا يعرف زيدا من عمرو  
 انتهى كلام الشيخ في (شرح التسهيل) وعلى هذا فيكون في قول عبد الله بن  
 الصامت للفصل ايضا ما بال الكلب الاسود منفردا من الكلب الاحمر من  
 الكلب الاصفر ويحتمل ان يكون بمعنى عن وكذا في بيت المعري في  
 قوله \* فغير خفي ائله من ثامة \* واما السؤال السابع \* في اعراب قول ابي جحيفة  
 فمن ناضح و نائل فقد سألتني عنه من مدة بعض المعاربة يقال له العفصى المقيم  
 عندنا بالقاهرة وقد توجه الان للمغرب وظهر لي في اعرابه انه بدل تفصيل  
 على تقدير فانه قسموا قسمين من ناضح و نائل لان في رواية فرأيت الناس

يتدرون الوضوء فمن اصاب منه شيئاً تمسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلل يد صاحبه واللفظان في (مسلم) في كتاب الصلوة في ذكر السترة ويكون ذلك كقول الشاعر \*

قوم اذا سمعوا الصريح رأيتهم \* من بين ملجم مهره او ساقع  
قال النجاة يريد وساقع لان البدل التفصيلي لا يعطف الا بالواو انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \*

\* كذب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدر الكستاني ما نصه \*  
الى كعبة الاداب ناتي الرسائل \* ومن علمه الوافي تحل المسائل  
امام حوى علما ونفرا وسودا \* فاصبح مقصودا او كل وسائل  
فكتب سرا ملكا لما لم عصره \* بمذهب نعمان وما ثم ما ثل  
فان اشكت يوم ما مور فلذبه \* فمن علمه التهذيب والفضل شامل  
نهاية كل الناس عند اجتماعهم \* بحضرته الا صفاء لما هو ناقل  
فيدي سوا لا ثم يذكر حله \* الا فاعجبوا هذا مجيب وسائل  
هو البدر ان لا قيته بمحاسن \* هو الليث في كرو فريعا مل  
ما قول امام اهل الادب \* وما لك زمام المعالي الرتب \* وخليفة النعمان في  
هذا العصر \* ومن باقلا مة واقدامه يحصل الفتح والعصر \* في يتبين  
وقعا لابي تمام \* مدح بها المعصم الامام \* لما صاب بهض الخوارج \* الماتجيين عن  
الشرائع والمناهج \* \* وهما \*

ولقد شفيت النفس من برحائها \* ان صار بابك جارا ما زيار



ثانيه من كبد السماء ولم يكن \* كاثنين ثانيا ذهما في النار  
قال الصفدي قد غلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثاني اثنين  
وثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ولا اربعة رابع  
ولما وقف المملوك على هذا التغليب استبعد وقوع مثله من ابي تمام وخاض  
فكره في الجواب وعام \* وخطر للمملوك ان المراد غير ما فهم الصفدي \* وقصد  
عرض ذلك على من من علومه تقتبس وبكلامه نتدى \* وهو ان في الكلام  
تقدما وتأخيرا \* وتقليبا للتركيب وتغييرا \* وهو ان التقدير ولم يكن كاثنين  
اذ هما في النار ثان \* وبذلك مدح عن تزامنه انما \* ويصان \* والمراد انه لم يكن  
آية القضية تنسية اخرى \* وانما \* بهذا المعنى اخرى \* وحصل بهذا  
القلب مراعاة للقافية \* ولا تسكن النفوس لهذا الجواب الذي \* الذي  
منه الشفاء والمآية \* ولم يخرج البرة \* على مراعاة \* حتى نسب كلامه  
الى الغلط الواضح لا ولي البداية \* وابصاحه انه لم يوجد كمال اثنين اذ هما في  
النار حار ثاني \* والمسئول ايضا \* ما في \* انما \* لا يسطوانسويب من المذاني \*  
ادام الله لكم المآلي \* واجزل عليكم غنم المآلي \*

✽ فكتب اليه البدر الكاساني مرياما صه ✽

اتى ايات تموج بلاغة \* وفيها على بحر العلوم دلائل  
ونظمها صدر الزمان وعينه \* حلال المآلي والمآلي جلائل  
هو الخبر نجل الخبر حار وجيزه \* بسيط لمعاني للفضائل شامل  
اذا هزا قلام الفصاحة ثنجلي \* مسائل فيها من فنون مسائل  
ومالك فقه الشافعي باسره \* اصولا فروعا واحدا لا يشاكل

ونادى له في كل ناد خصاله \* الا في سبيل المجد ما انا فاعل  
 له المقول الواضح في كل مشكل \* وقضاح نفس يوم تأتي تبادل  
 اتاني ما اتخف به ملك البلاغة ومالك الماني؛ فاطر بني بنسيج وحده واضاني  
 عن المثالب والمناني \* اوفى الله كاسه \* وطيب انقاسه \* اما الصفدي المفظ  
 فغالط في وانعج؛ واتراضه نانع \* وقد صفد انص ذهنه عند الكلام في حل  
 تركيب استاذ لادباء ابي تمام \* حيث لم فرق بين كاثنين ثانوين كان اثنين  
 والفرق ظاهر عند سمع - اوعى الافة - الاول تركيب جملة والاني تركيب  
 اضائية \* وظهور اللون جماعها كالصب والون نزال هذا الوهم اللغظ العاري من  
 المعنى \* بمرد المني والمبنى \* والذي يقضى منه بالعجب \* ان التغطي في الظاهر كيف  
 يعدم محقق الادب \* واما حل \* بادوربان معناه \* اظاهر من المقصود \* ما يقول  
 العبد وهو \* \* \* ان اية شبر ان اصار ولكر جمل من قبيل اعط القوس  
 بارها يترك الصب ادهو خبر لمبتدأ محذوف ولم بكر بمعنى لم يصرفه به سباق  
 ان صار وثن اسمه وتوينه عوض عن الضمير المضاف اليه وكاثنين خبره  
 وفيه مضاف محذوف والمال ولم يصرفا به كاثني اثنين اذ هما في الغار لانها  
 تجاوزا في العلولا في اغور والغرض ان نصب مصلوه بالارتفاع لكر في  
 الصلب وهو من التهمك المليح \*

ومن القوائد عن الشيخ بدر الدين بن مبلق نقلت من خط الشيخ كمال الدين  
 الشمي والد شينما \*

سئل الشيخ بدر الدين ابن العلامة جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى  
 عن قوله تعالى واوعلم الله فيهم خيرا اذ ية وع البحث عن تركيبها \* فاجاب \*

بيان قوله تعالى واوعلم الله فيهم خيرا



من الآية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول من القياس المؤلف من متصلتين لانها مشتملة على قضيتين متصاتين موجبتين كلتاهما بينهما حد او وسط هو تالي في الصغرى مقدم في الكبرى وذلك يستلزم قضية اخري متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالي الكبرى وهو ولو علم الله فيهم خير التولوا وهم معرضون وكيف يكون علم الله بهم خيرا او قبولا للحق ملزوما لتوليهم وعدم قبولهم له هذا الاشكال \* قال وعندى فيه ثلاثة اجوبة \* احدها \* لانسلم ان نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان من شرط الانتاج اتحاد الاوسط ولانسلم ان الاوسط متحد بناء على احد التفسيرين لقوله تعالى ولواسمعهم لتولوا وهم معرضون \* فان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم \* معناه لو علم الله فيهم خيرا او قبولا للحق لاسمعهم وذلك الاسماع لتولوا ولم يؤمنوا بالفة في بعدهم عن الاقبال على الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك وارتدوا فعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا هو في الجملة الاولى بمعنى لو اسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لهم فسمعوا وآمنوا فاستقاموا وفي الجملة الثانية بمعنى ولو اسمعهم اسماع فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الايمان لولو اوارتدوا ولا شك ان اسماع اللطف والرحمة غير اسماع الابتلاء والفتنة واذ لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما الجواب الثاني \* سلنا اتحاد الاوسط لكن لانسلم انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأي جماعة من المتأخرين قامت قالوا الا يلزم من صدق كلما كان بـ ا ب ج د و كل ما كان ج د فهو صدق كل ما كان ا ب فهو لان الكبرى

تدل على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس الامر والصغرى تدل على صدق  
الاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الاكبر للصغرى  
وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير  
ولو قلتم انها على ذلك التقدير لازمة ولك ان تعتبر مثل هذا في الآية  
الكريمة فتتزل قوله تعالى ولوا سمعهم لتولوا \* على ان التولي لازم  
للاسماع في نفس الامر ولو علم الله فيهم خيرا لا سمعهم على ان الاسماع ثابت  
على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فلا يلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا  
لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال فجازان يستلزم صدقه ورفع التلازم في قوله تعالى  
ولوا سمعهم لتولوا واما نداه اللازم فيه لان المحال فيه يستلزم المحال  
\* الجواب الثالث \* سلنا انتاج القياس للؤلوف من متصلتين كما هو رأي  
الامام ومن قبله لكن لانسلم ان في اللازم عنه في الآية الكريمة اشكالات فانه  
يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوى ان توليهم ثابت على كل تقدير  
ثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا فان قلت \* فعلم الله فيهم خيرا لازم  
لعدم التولي فيكون لازوما له \* قلت \* لان علم الله فيهم خيرا محال فيجوز ان  
يستلزم شيئا وتقيضه لان المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال وانه سبحانه  
ويعلى اعلم \*

الاذكار بالمسائل الفقهية لابي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجة  
النحوي رضي الله عنه \*

بسم الله الرحمن الرحيم \*

قال ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجة النحوي رحمه الله تعالى \* اما بعد \*

الاذكار بالمسائل الفقهية لابي القاسم الزجاجة



حفظك الله وابقاك وهدانا وإياك وفقنا فيما نحاول ديناً ودنياً للرشاد  
ورزقنا علماً نقرن به عملاً يقرب منه ويزلف لديه أنه سميع بصير وعلى  
ما يشاء قدير \* فانك اذ كرتني بالمسئلة التي سألت عنها في البيت الذي سئل  
الكسائي عنه وهو قوله \*

فانت طلاق والطلاق عزيمة \* ثلاثاً ومن يخرق اهن واظلم  
\* وتفسير وجه الطلاق النصب في ثلاث مسائل فقهية من العربية يتلاقى  
بها النحويون ويسأل عنها متاديو الفقهاء و كنت جمعتها قد يما \* منها \*  
مسألة ذكر لي أبو بكر محمد بن منصور المعروف بابن خياط النحوي أنه  
اجتمع هو وأبو الحسن بن كيسان مع أبي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها  
\* ومنها \* مسائل ذكر لي أن أبا العباس ثعلب أفادها إياها \* ومنها \* مسائل مشهورة  
جمعت بعضها عن شيوخها وبعضها مستنبط من كتبهم فاحسبت أن  
أجمعها في هذا الكتاب واسميه (كتاب الأذكار بالمسائل الفقهية) فاعتمدت  
ذلك حين نشطتني له فجمعتها فيه كلها وما اتصل بها وجانسها ومسئلة  
الكسائي التي جرى ذكرها وجعلته نهاية في الاختصار وموجز غاية الإيجاز  
لثلاث بطول فيل ويكثر فيضجر وبالله التوفيق وهو حسينا ونعم الوكيل \*  
مسئلة الجزاء \* قال إذا قال الرجل لامرأته إن أعطيتك إن وعدتك  
أن سألتني فانت طالق ثلاثاً فهذه لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال ثم بعدها  
ثم يعطيها بعد العدة لأنه ابتداء بالعطية واشترط لها العدة واشترط للعدة  
السؤال فقد جعل شرط كل شيء قبله فالعدة بعد السؤال والعطية بعد العدة  
وكذلك يقع الترتيب في الحقيقة وليس ههنا ضمان الفاء لأن جواب كل سؤال

قد تقدم قبله فصار مثل قولك اقوم انت قمت الا ترى انه لا يلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك وان الجواب مبدوء به وكذلك ان قال الرجل ان اعطيتك ان وعدت ان سألتني فعبدي حر فليس يعتق حتى يسد بالسؤال ثم يكون منه العدة ثم العطية فان ابدأ بالعطية من غير سؤال ولا عدة لم يعتق وكذلك المرأة لا تطلق وكذلك ان وعده من غير سؤال ثم اعطاه \*

❦ مسألة ❦ فان قال لها ان سألتني ان اعطيتك ان وعدت ان سألتني فانت طالق فانت مضمن للفاء في الجزاء الثاني لان العطية لا تكون الا بعد السؤال كانه قال ان سألتني فان اعطيتك ان وعدت ان سألتني فانت طالق ولا يضمن الفاء في الجزاء الثالث لان العدة قبل العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها كانه قال ان سألتني فان اعطيتك بعد ان اعدك فانت طالق فهي من جهة الطلاق ووقوعه في الترتيب مثل الاولى الا انها في تقدير الفاء واضمانها يخالفها فان اعطاها من غير سؤال لم تطلق وان وعدها ولم يعطيها لم تطلق وان وعدها واعطاها من غير ان يتقدم سؤال لم تطلق \* وكذلك اذا قال لعبد ان سألتني فان اعطيتك ان وعدت ان سألتني فانت حر وكذلك يضمن الفاء في الجزاء الثاني كانه قال ان سألتني فان اعطيتك ان وعدت ان سألتني فانت حر \*

❦ مسألة ❦ فان قال ان سألتني ان وعدت ان اعطيتك فانت طالق فهو مضمن للفاء في ذلك كله لانه قد اوقع كل شيء في موضعه لان السؤال يكون ثم العدة ثم العطية كانه قال ان سألتني فان وعدت ان اعطيتك



فانت طالق وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطلاق سواء  
وفي تقدير العريضة مختلفة \*

مسألة فان قال لها ان اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت في الحمام  
فانت طالق فاجنب ثلاث مرات واغتسل مرة في الحمام فانها تطلق واحدة  
لان الاغتسال في الحمام مشروط مع الاجتناب فلا يقع الطلاق حتى يقامعا \*

مسألة فان قال كلما اجنبت منك اجنابة فان مات فلان فانت طالق  
فاجنب ثلاث مرات ومات فلان فانها تطلق ثلاثا لان موت فلان لا يتردد  
مع كل اجنابة والمعنى انت طالق ان مات فلان بعد كل اجنابة اجنبت منك \*

وكذلك ان سقط الحائط وان قام زيد يجرى هذا المجرى لانه ليس مما  
يجرد وقد قال بعض الفقهاء في قوله كلما اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت  
في الحمام فانت طالق فاجنب ثلاثا واغتسل في الحمام مرة واحدة فانها تطلق  
ثلاثا وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردد \* وهذا غلط لان الفعل اذا كان  
يجوز ان يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتى يقامعا \*

مسألة اذا قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق فانها  
تطلق باحد الفعلين لان المعنى ان كلمتك فانت طالق وان دخلت دارك  
فانت طالق لانه قد كرر (ان) مرتين ولا بد لكل واحدة من جواب لانها  
شرطان \* وكذلك ان قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فبدي  
حرفانه يعتق باحد الفعلين لما ذكرت لك واذا كان ذلك يجب باحد الفعلين  
فوجوبه بهما جميعا فاوقامعا الزم \*

مسألة اذا قال لها ان دخلت الدار وكلمتك فانت طالق فهذه تطلق

بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق باحدهما دون الآخر ان دخل ولم يكملها  
لم تطلق وان اكملها ولم يدخل لم تطلق واذا جمع بينهما طلقت ولم يبال بايهما بدأ  
بالكلام لم يبال دخول اتي ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد ان يجمع بينهما لان  
المعطوف بالواو يجوز ان يقع آخره قبل اوله الا ترى انك تقول بدأيت  
زيد او عمر افيجوز ان يكون عمرو في الروية قبل زيد قال الله تعالى واما بعد  
واركبي \* وكذا ان قال لعبد ان دخلت الدار وكلمت زيدا فانت  
حرفاته لا يعنى الا بوقوع الفعلين جميعا كيف وقع لا فرق بينه وبين وقوع  
الاول قبل الثاني والثاني قبل الاول \*

مسألة \* ان قال لما ان دخلت الدار فكلمتك فانت طالق فهذه \* لا تطلق  
الا بوقوع الفعلين جميعا وتقدم المتقدم فيهما في الشرط فلا تطلق حتى  
تدخل الدار او لا ثم يكملها فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد  
لا يدخل لان المعطوف بالقاء لا يكون الا بعد الاول وكذلك ثم \*

مسألة \* فان قال لما ان كلمتك او دخلت دارك فانت طالق طلقت  
بواحد من الفعلين وان لم يكرر (ان) فايها وقع طلقت لان الواحد الشئتين  
وهو بمنزلة قولك ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق لا فرق بينهما  
في وقوع الطلاق \* وكذلك في العتاق اذا قال ان كلمت زيدا او دخلت  
الدار فعبدي حر عتق بواحد منها وان وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه  
اذا وقع بواحد فالاثان اجدر ان يقع بهما \*

مسألة \* اذا قال لما انت طالق وان دخلت الدار طلقت في وقتها على  
كل حال لان المعنى انت طالق ان لم ادخل الدار وان دخلتها لان الواو عاطفة على



كلام محذوقه \* وكذا لك اذا قال عدي حروان دخلت دارك حتى على  
كل حال لان المعنى عدي حروان لم ادخل دارك او ان دخلتها \* وكذا لك اذا  
قال عدي حروان لم ادخل دارك حتى لوقته على ما ذكرت لك \*  
مسئلة \* فان قال لها انت طالق اذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل  
الدار اما ان شرط لا يقع الطلاق الا بعد وجودها بعد ما واما اذا فوقت  
مستقبل فيه معنى الشرط فكانه قال انت طالق اذا جاء وقت كذا فمضى تطلق  
وقت دخول الدار فقد استوت ان واذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق  
ولها مواضع كثيرة يفترقان فيها في هذا المعنى ستر بك ان شاء الله تعالى  
مسئلة \* فان قال لها انت طالق ان دخلت الدار يفتح ان طلقت لوقتها لان  
المعنى انت طالق من اجل ان دخلت الدار ولان دخلت الدار فقد صار دخول  
الدار علة طلاقها والسبب الذي من اجله طلقها لا شرط لوقوع الطلاق  
كما كان في باب ان وهي تطلق اذا فتح ان كانت دخلت الدار اولم تدخل  
فان الطلاق يقع بها في وقته \* وكذا لك اذا شددت وان وفتحها فقال انت طالق  
انك دخلت الدار طلقت لوقتها كانت دخلت الدار اولم تكن دخلت \* وشرح  
ذلك انه لو بلغه انها دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال  
لها انت طالق ثلاثا فقالت له لم طلقتني فقال من اجل انك دخلت دار زيد  
فقالت اني لم ادخلها قط وقع الطلاق ولم يكن ذلك بمنع من وقوعه \* وكذلك  
اذا قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه طلقها ثم خبر بالعلة التي من  
اجلها طلقها والسبب والاخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق \* وكذا لك  
لو قال لها انت طالق انك دخلت الدار فكسر ان وشددت وهاطلقت وهذا

لم يغيرها بالعلمة التي من اجلها طلقها ولكنه طلقها ثم يغيرها بغير العلمة من الاول  
وكانه خيرها باليس مما فيه بشئ قال اخباريه والاحكامية منه سواء اذ ليس  
بشرط الطلاق ولا بعله له فهذا الفرق بين كسران وبين تعدد يد هاو فتمها  
وتشديد هاو فتمها وتخفيفها وكسرها وتخفيفها فاعلم ذلك •

مسئلة • فان قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه قال لها انت  
طالق وقت دخولك دار زيد فيامضي وهي في نقد ير انت طالق امس  
فالطلاق يقع بها وذكره المصنفين وهو وهذا في اللغة كلام متناقض قد نقض  
آخروه اوله اللهم الا ان يكون قد طلقها يوم دخلها دار زيد ثم خيرها  
الآن ما كان منه في ذلك الوقت وان كانت لم تدخل دار زيد فخط فخط لها  
انتي طالق ان دخلت دار زيد فكانه قال لها انت طالق امس ثم كذب عليها بقوله  
دخلت دار زيد فسواء هذا او قوله انت طالق امس وانتي طالق اذ دخلت  
دار زيد ولو حمل هذا على حقيقة اللفظ كان قوله انت طالق اذ دخلت  
دار زيد وانتي طالق امس كلاما مستحيلا لانه متناقض كانه قال  
طلقتك امس واما قوله اطلقتك امس فمحال لا تنقاض اوله بآخره واما  
قوله طلقتك امس فان كان قد فعل فقد مضى القول فيه وان كان لم يفعل فانما  
كذب في اخباره ونياب وقوع الطلاق فيه ما يذهب اليه الفقهاء في ذلك •  
مسئلة • اذا قال كلما دعوتك فان اجبتني فعبدى حرفد عام ثلاث مرات  
واجابه مرة فانه يعتق واحد من عبده لان الاجابة مشروطة مع الدعاء  
وهي تردد فلا يعتق العبد الا بدعاء معه اجابة • وكذا قال اذا قال  
لامرأته كلما ديتك فان اجبتني فانت طالق تطليقة فناداها ثلاث مرات



فاجا بتهمسة طلقت واحدة \*

مسئلة \* انشد الكسائي \*

فان ترفقي يا هند فالرفق احزم \* وان تخزقي يا هند فالخرق اشأم  
فانت طلاق والطلاق عزية \* ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم  
فبينى بها ان كنت غير رقيقة \* ومالا مرة بعد الثلاث تقدم  
امد قوله انت طلاق ففيه وجهان \* احدهما ان يكون مصدرا موضوعا موضع اسم  
الفاعل كما قيل رجل عدل اي عا دل ورجل صوم اي صائم وفطر وزور  
اي مفطر وزائر كما قال الله عز وجل ان اصبح ماؤه كم غورا اي غائرا او قد يقع  
المصدر في موقع اسم المفعول ايضا كما قيل رجل رضي اي مرضي فكانه قال انت  
طالق فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى وهذه المصادر اذا وضعت  
موضع اسماء الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتها على لفظ واحد مفرد في  
الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول رجل عدل ورجال ونسوة عدل  
وان شئت ثبتت وجمعت فقد قيل عدول ومقانع \* انشد نا ابو عبيد الله فخطوبه  
قال انشد نا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي

طمعت بليلي ان تربع وانما \* تقطع عناق الرجال المطامع  
وبايت ليلي في خلاء ولم يكن \* شهود على ليلي عدول مقانع  
فجمع عدل لا ومقنعا فقال عدول ومقانع كما ترى \* الوجه الثاني \* في قوله فانت  
طلاق ان يكون حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى  
المسجد يراد صلى اهل المسجد وكما قال الله عز وجل واسأل القرية التي كنافيها  
والعير التي اقبلنا فيها يريد اهل القرية واصحاب العير فحذف المضاف واقام

المضاف اليه مقامه فكذلك اراد انت ذات طلاق فحذف المضاف واقام المضاف  
اليه مقامه وقالت الخساء \*

ترقع ما رعت حتى اذا ذكرت \* فانما هي اقبال وادبار  
اي ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان يكون جعلها الاقبال والادبار لكثرة  
ذلك منها مجازا واتساعا وانشد سيويه \*

وكيف او اصل من اصبحت \* خلا لته كاي مرحب

يريد كخلا لته ابي مرحب والخلالة الصداقة واما قوله والطلاق عزيمة  
ثلاثا فانه اذا نصب الثلاث فكانه قال فانت طالق يوقع بها الثلاث  
ويكون قوله والطلاق عزيمة مني جدا غير لغو واذا قال فانت طالق  
والطلاق عزيمة برفع ثلاث فكانه قال انت طالق والطلاق عزيمة ثلاث  
اي الطلاق ثلاث اي الذي بمثله يقع الفراق هو الثلاث فيكون الثلاث خبرا  
ثانيا عن الطلاق او موصفا للعزيمة وان شاء كان تقديره فانت طالق ثلاثا ثم  
فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كانه قال والطلاق الذي ذكرته  
او نويته عزيمة ثلاث ففسره بهذا او دليل هذا اذا نوى الثلاث ودليل قصد  
الثلاث قوله في البيت الذي بعده فيني بها فهذا يدل على انه اراد الثلاث  
والبينونة ويجوز نصب عزيمة اذا رقع الثلاث فقال والطلاق عزيمة  
ثلاث فينتصب على اخبار فعل كانه قال والطلاق ثلاث اعزم ذلك عزيمة  
ويجوز ان يكون تقدير قوله والطلاق اذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله  
راكبا احسن منه ماشيا وكما تقول هذا اسرا اطيب منه رطبا واما قوله ومن  
يخرق اعق واظلم فمن كلام الشعر لا يجوز في مشور الكلام والله اعلم \*



هذا آخر المسائل والمحمد لله رب العالمين \*

\* مسألة في الكلام على نصب ضبة في قول صاحب (المنهاج) وما نصب بذهب  
او فضة ضبة كبيرة لزيته حرم تحرير الشيخ الامام العالم العلامة كمال الدين  
السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له \*

بسم الله الرحمن الرحيم \*

نقلت من خط والدي رحمه الله ما صورته الحمد \* مسألة \* عرض الاجتماع  
بعض الاشياخ اعزه الله تعالى فذكر لي ان بعض اصحابنا الشافعية سألوه عن وجه  
نصب ضبة من قول صاحب المنهاج وما نصب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزيته  
حرم وقال اعزه الله واخبرني يعني السائل ان الاصحاب اختلفوا في وجه نصب  
ضبة وان بعضهم قال هو خبر كان مذكورة والمعنى وكان ضبة او وان كان ضبة  
وقال بعضهم هو مصدر وتقدم به تضيياع ضبة وقال بعضهم هو آلة وقال  
بعضهم توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر وبما قيل غير ذلك \* وقد  
ظهر لي على ان اطلاق هذا اللفظ بازاء هذا المعنى عربي ان هذه الاقوال  
كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة او وان كان ضبة فغنى عن الجواب لانه  
يلزم منه عود الضمير في كان المقدرة على ما الواقعة على الاناء المصنوب فيكون المعنى  
وما نصب وكان المصنوب ضبة او وان كان المصنوب ضبة ولا يخفى فساد مسواه  
جملت كان تامة او ناقصة والواو عاطفة او للحال \* هذا كلام الشيخ سلمه الله  
تعالى وقد اقتضى امرين \* احدهما بان اسم كان المقدرة ضمير \* والثاني \* انه  
هائذ على ما الواقع على المصنوب وكل منهما ليس يلزم املا الاول فلانه يجوز ان  
يكون اسم كان ظاهرا تقدم به وكانت الضبة ضبة كبيرة الى آخره \* واما الثاني

الكلام في نصب ضبة في قول صاحب المنهاج \*

خلا نالذا جعل الاسم كان ضميرا كان عائد على الضمة المفهومة من قوله  
وما خيب لا في نفس الضمير يجوز الاستغناء به بمسئزم له كقوله تعالى  
فمن عني له من اخيه شي فاتباع معروف واداء اليه باحسان فعني مسئزم عافيا  
والضمير في اليه عائد عليه وكقوله \*

لكل رجل الحادي وقد منع الضمى \* وطيرا لنا يا فوقهم او اقم  
فالحادتي مسئزم ابلا محدودة وضمير فوقهم عائد عليهم \* اذا تقرر ذلك  
فقد حذف كان واسمها ظاهر اقدر تاء او ضميرا وبقي خبرها فان اعترض  
معرض بان حذف كان مع اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولوه اجنابا يانه  
يكفي في التخرج وقوعه في كلام العرب وان كان قليلا فقد خرج مسيوه  
رحمه الله تعالى قول الراجز \* من لدشولا فالى انلاها على ان التقدير من  
لد ان كانت شولا وامكتنان نخلص عن اعتراضه بوجه اخر هو ان نقول  
اصلها فان كانت الضمة ضمة كبيرة فحذفت واسمها بعد ان وبقي خبرها  
ثم حذف ان بعد ذلك وجوز حذفه دلالة حرم الذي هو الجواب عليه  
فان حذف الشرط مع القرينة جائز مع ان وانما الخلاف في غيرها من ادوات  
الشرط واشترط ابن عصفور والابذي تعويض لامن الفعل المحذوف  
ه قال في (الارشاف) وليس بشي ومن امثلة حذف الشرط مع ان بدون  
لاقوله تعالى فلم تقتلوهم فقد يره والله اعلم ان افتخريتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم  
ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فانه هو الولي فقد يره ان ارادوا وليا بحق فله  
هو الولي بحق وقوله تعالى يا عبادي ان ارضي واسعة فاي اي فاعبدون  
اي ان لم يتأت ان تخلصوا العبادة لي في ارضي فاي اي في غير هلكا عبادون وهداهم



الانساب ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة اصله فان عبارة (المحرر) والمضيب بالذهب او الفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة حرم استعماله وان كانت صغيرة الى آخره فهذا يشعر بان صاحب (المنهاج) رحمه الله اختصر ما في (المحرر) وحذف او لا كان واسمها ذكر الشرط ثم قوله في رد هذا الوجه سواء جعلت كان تامة او ناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمدعى ان ضبة منصوب بها فتأمل \* هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه \* ثم نشرع في ذكر كلام المعترض على بقية الاوجه \* ثم قال واما قول من قال تضيبا ضبة فليس بشئ لانه لم يعرب ضبة وانما اكد الفعل بمصدره القياسي وابق الضبة على حالها \* واما قول من قال ان ضبة مفعول مطلق لانه آلة التضيب او توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر ونصبها مفعولا مطلقا فشبهته بقوة جد الان لفظ ضبة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله ويرد بان الضبة ليست بآلة للتضيب لان كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل معدة معروضة له كالسوط قبل الضرب والقلم قبل الكتاب وايضا فاطلاق آلة المصدر عليه سماع كضربته سوطا ولا تقول كتبته قلما والضبة عبارة عن الرقعة التي يرفع بها الاثاء ونحوه وقد كانت قبل ذلك جنسا من الاجناس صير المضيب بفعله فيه ضبة ففعله فيه يسمى تضيبا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لا تسمى ضبة ولو سلمنا انها من الالفاظ التي اطلقتها العرب على المصادر وليست بمصادر كالات والعدد وما اضيف اليها ونحوه فان وصفها بكبيرة يرد لان المعاني لا توصف بكبر ولا صغر وانما توصف بالقلة والكثرة والقوة والضعف ونحوها من اوصاف المعاني واذا صح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة

على المصدرية لانه معنى توسع ارتكب لغة مولدة فهو قلة حشمة وادب  
 على المصنف لكنه لا ينبغي ان يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد  
 لان المولد اذا اضيف الى الفروع او غيرها يعذر في ارتكابه لغته المولدة  
 لانه لو كلف الكلام باللسان العربي دائما صعب عليه لانه لا يقدر عليه الا  
 بكلفة فاذا عجزنا عن المدخول بكلامه في اللسان العربي عذرنا ولا جناح  
 عليه انتهى \* واقتضى كلامه ان نزاعه انما هو في تعليل كونه مطلقا بجعله آلة  
 واما نفس الدعوى فلا نزاع فيها فان المصدر قد ينوب عنه في الانتصاب  
 على انه مفعول مطلق ملاق له في الاشتقاق وان كان اسم عين حاصل بفعل  
 فاعل المصدر كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فقد انتصب نباتا  
 على انه مفعول مطلق وليس بآلة بل النبات ذات حاصلة بفعل الفاعل  
 \* والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب فيه ونظر المحكم والصحيح  
 وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجده متعديا بهذا المعنى ان الباء في يذهب  
 بمعنى من البيانية ارتكبه على مذهب كوفي وضمة منصوب على اسقاط  
 الخافض اما من باب \*

امر تلك الخير فافعل ما امرت به \* فقد تركت ذامال وذانشب  
 وهو ظاهر ولا يرد على بادخاله فيه بكونهم لم يعدوه من افعاله لانا نقول  
 ما قيس على كلامها فهو من كلامها وقد قالوا في ضبط افعال باب امرته  
 كل فعل ينصب مفعولين ليس اصلها المبتدأ والخبر واصل الثاني منها  
 حرف الجر فهو من باب امر وهذا الضابط يشمله لامحالة وهو اولى من ان  
 يدعى انه منصوب من باب قول الشاعر \*



ثم روى الديار ولم يوجوا \* كلامكم علي اذا احرام  
 علي اسقاط الخافض لان هذا يشق ولا يقاس عليه وار تكا به يخلص من  
 مشكلات كثيرة ودعوا اقل ضرر لمن دعوى المحرم لم يكون بذهب  
 في موضع نصب علي الحال من النكحة المتقدمة عليه لانه لو متأخر كان منقبة  
 لها والباء بمعنى من البيانية والتقدير وما نصب بضبة من ذهب او فضة كبيرة  
 لحرمة حرم \* ويمكن ان يدعى انه من باب اعطى وليس بظاهر لان متقوله  
 الحرف فيه ظاهر وليس فيه معطى ولا معطى له وما مبتدأ وهي موصولة  
 صلتهما بجملة نصب وفي نصب ضمير نائب فاعل وهو العائد وهو المفعول  
 الاول ان جعلناه من باب امر او اعطى وجملة حرم خبره \* فان قلت \* لا يصح ان  
 يكون حرم خبرا عن مالان ما واقعة على المضيب والمضيب جواد لا يوصف  
 بحرام ولا بحلال \* قلت \* هو على حذف مضاف اي واستمال ما نصب  
 حرام على المكلف وكذلك يقدر في كل موضع قاله الفقهاء لان الجمادات  
 كالحمر لا توصف بحرام ولا بحلال وانما يوصف بهما فعل المكلف فاذا قالوا  
 الحمر حرام انما يريدون استعمالها وحذروا اختصار العلم به \* هذا آخر الكتاب  
 كتبه من خط مؤلفه رحمه الله تعالى \*

\* مهمة من مهمات شيخنا العلامة الكافي تقينا الله به \*

قال في قول النجاة كان زيد قائما اجاب \* الاول \* انهم يقولون انه موضوع  
 لتقرير الفاعل على صفة فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الا على  
 الكون المنصوص نسبة وزمانا فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقرينة مع  
 انهم لا يقولون عن آخرهم بذلك \* والجواب \* ان اللام في قولهم لتقرير

الفاعل لام الغرض والفاعل لا لام التعدية فلا يكونان التقوين موضوعا له  
 الثاني بان الغرض منه بيان انصاف الشيء بصفة فائز بسبب التقرير فكيف  
 يقبل التقرير والجواب انهم اذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وثباته فيها  
 وضموا له صيفا مخصوصة مثل قولهم تمكن زيد في القيام او استغفر فيه الى  
 غير ذلك او ياتون بالفاظ تدل على ذلك بعمارة المقام وبالدوق السليم  
 والطبع المستقيم مثل قولهم زيد على القيام قال الله تعالى اولئك على هدى  
 من ربهم فلما دل كل على كون زيد قائما يفهم منه ان الغرض منه بيان ثبات  
 زيد في صفة القيام فكيف لا ولا شيء ابلغ في ذلك من طريق الايتلاف  
 والاتحاد ونظيره ان الاتحاد لقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرق  
 الاختصاص عليه واذا تحقق هذا الطريق يجزم بانه يفيد غرض التقرير  
 الثالث لا شك ان الصفة يتصور حصولها وتقرر هاتي الموصوف كما هو  
 المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرير  
 فيها ولا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور  
 ضرورة الجواب ان الغرض منه هو الدلالة على اعتبار التمكن لا على  
 حصوله فيها في نفس الامر كما رت الاشارة اليه الرابع انه اذا قيل زيد  
 قائم مستمر يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة الى مجيء كان الجواب لا تسلم  
 انه يفيد الغرض الذي هو بيان تمكن الفاعل في صفة لا بيان تمكن الصفة في نفسها  
 بون بعدد التسليم انه من باب تعيين الطريق وهو خارج من  
 قانون التوجيه ثانيا انهم اذا ارادوا نسبة الشيء الى صفة يقولون  
 كان زيد قائما كما يقولون زيد قائم اذا قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون



قام زيد اذا قصدوا افادة النسبة بينها \* الخامس \* ان احدث مسلوب عن  
الافعال الناقصة فلا يتصور الفاعل بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون  
الاضافة فما المراد من الفاعل في قولهم لتقرير الفاعل على صفة \* الجواب \* ان كان  
لما يتعلق به ورفعه يسمى فاعلا على سبيل المجاز وان كان موصوفا بالقيام  
فيكون له جهتان ولذلك يسمى اسم كان ايضا \* السادس \* انه يدل على  
الكون المخصوص نسبة وزمانا كما يدل ضرب في قولك ضرب زيد قائما على  
الضرب المخصوص فلا فرق بينهما فاما معنى قولهم احدث مسلوب عن الافعال  
الناقصة \* الجواب \* ان الظاهر هو ما قلته لكن التحقيق ان المقصود منه  
كما عرفت هو الدلالة على تمكن الموصوف في صفة فيكون هو العمدة ونصب  
الذهن و مطرح نظر العقل لا غيروا ما الدلالة على الكون المخصوص  
فهي وسيلة الى ذلك المقصود وحاكية عنه كالمرآة بالنسبة الى صورة المرئي  
فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فكان المراد من مساوية الحدث عدم  
اعتبار الحدث قصد افاذا لم يكن مقصودا فلا يسمى الحدث فيه معنى  
لانهم لا يطلقون المعنى على شيء الا اذا كان مقصودا واما اذا فهم الشيء على  
سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات وقولهم الاطلاق يتصرف  
الى الكمال من قبيل المثل السائر يشعر بما مرانهم يقولون انه مسلوب  
الحدث عنه ولا يقولون انه لا يدل على الحدث \* السابع \* ان المقصود  
هو بيان متعلق الكون فما السر في تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه \* الجواب \*  
ان الكون لما ذكرنا ولا توجه التصديق اليه فلا حاجة الى تعلقه بمتعلقه \*  
\* تنبيه \* ان التصديق قبل دخول كان يتوجه الى متعلق الكون اصالا

وكذا الحال في مملكات افعال القلوب وانت خير بانه لا استبعاد في كون  
الامر جهة قصد وغير جهة قصد باخذ الاف اعتبار \* الثامن \* انه يدل  
على الكون المخصوص كسائر الافعال فما السرفي سلب الحدث فيه دون غيره  
\* الجواب \* ان سائر الافعال المعنى تحصل في نفسه دون الافعال الناقصة  
\* فان قلت \* فما السرفي عدم تحصل معنى كان مع انه دال عليه \* قلت \*  
ان الغرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ الدالة على الاضافة المخصوصة وانت  
خير بان كون اللفظ موضوعا للمعنى لا يقتضي ان يكون حاصلاته بنفسه  
كالحروف \* فان قلت \* تحصل معنى سائر الافعال مسلم في المعاني الافرادية  
لكن لا فرق بينه وبين الافعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها  
\* قلت \* الحق ما ذكرته لكن لما كان معاني سائر الافعال معتد بها في حالة  
الافراد دون معنى الفعل الناقص وكانت معتد بها في حالة التركيب بخلاف  
معاني الافعال الناقصة كما او مانا اليه قالوا سلب الحدث فيها دون غيرها  
\* التاسع \* ان المراد ان الكون المخصوص في كان زيد قائما هو وجود زيد وهو  
غير مراد وكذا تحقق نسبة القيام اليه \* الجواب \* ان الحصر حينئذ عبارة عن  
تعلق زيد بالقيام وانت خير بان التعلق لا ينحصر في المسند كما بيناه \* فان قلت \*  
ليس يوجب وجود النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان الماضي \* قلت \*  
ان الزمان الماضي ظرف للمعلق النسبة وهو وجود فيه لا النسبة فانه ظرف  
لنفسها لا لوجودها \* العاشر \* اذا كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغي ان  
يتأخر عن القيام فلا يثب \* صدر وايمان \* قلت \* لان الغرض الاصل من  
استعمال كان ليس الا بيان تمكن الفاعل في صفته وان كان له دلالة على



الظرفية ثمنا تقدم الاعتبار الباعث القوى \* فان قلت \* لا شك ان القيام  
 قيد داخل في الكون المخصوص ثماعنى قولهم كان قيد القيام باعتبار دلالة  
 على الزمان الماضي فما التوفيق بين المعقول والمنقول \* قلت \* اولا الاصل  
 في مباحث الالفاظ هو النقل لا العقل وثانيا ان كون كان قيد القيام باعتبار  
 التحقيق والمآل وكون القيام قيد الكان باعتبار الظاهر المتبادر فلا منافاة بينهما  
 \* فان قلت \* اذا كان القيام قيد الكان فينبغي ان يقيد بدون ذلك القيد  
 لترتيب الفائدة لا لتحصيلا \* قلت \* انه قيد لازم من حيث ان وضع كان  
 لافادة تعلق الموصوف بالصفة فلا بد منه لفظا وتقدير اكمافي افعال القلوب  
 \* الحادي عشر \* ان كان اذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل التام واذا كان  
 ذا الاغلى كون زيد قائما يكون من الافعال الناقصة فمعنى الوجود حاصل  
 فيها فما السرفي جعل احدهما تاما دون الآخر \* والجواب \* ان التأمل  
 الضادق في معاهما يطلع على الفرق بينهما فان الاول يدل على نسبة الوجود  
 الى زيد فقط فقد تم به والثاني يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد  
 وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين الوجودين فمعلومه لما سبق \* الثاني عشر \*  
 ان القوم اختلفوا في انه فعل او حرف فهل يرجع الى النزاع اللفظي او يمكن  
 الترجيح بالحمل على الصواب \* الجواب ان النزاع المتبادر من كلامهم هو  
 يرجع الى التفسير ولكن المختار هو الحرف ان اعتبر المقصد الاصل في دلالة  
 الفعل على معناه والانه والمعل بلاشبهة قال شيخنا نفع الله به هذا بعض  
 ما سألني في هذا المقام والله اعلم \*

فائدة من مولد آيت شيخنا العلامة الكاظمي ايداه الله تعالى

قال رضي الله عنه إما بعد فان في مثل زيد قائم ابحاثا ١ الأول ان سبب اجزاء القضية اللغوية جزءان (٢) ان سببها الوضع والعلم به (٣) ان سبب اجزاء العقلية جزءان آخران ولهما سببان ايضا (٤) ان الحس لا يصرف في النسبة و احوالها لعجزها لعدم العادة بذلك (٥) ان العقل يتصرف في ذلك لقدمه عليه فلذلك كان الخارج بسيطا و جازان يكون الذهني مركبا (٦) ان اعتبار المركب مطابق للبيسط الخارج (٧) ان سبب الكلبيات تمكّن العقل من ذلك (٨) ان سبب النسب كون غير متعل في التعليل وفي الوجود ايضا فيكون النسب من باب اجتماع والافتراق سواء كان حقيقيا او اعتباريا (٩) ان وقوع النسبة الذهنية غير معقولة وان كانت كناية عن الكون الخارج واما كونها الذهنية فليس فيه فائدة (١٠) ان مطابقتها ليست مناط الادراك فانه ليس بمعلوم وليس فيه فائدة (١١) ان ابقاعها

سواء كان فعلا او ادراكا عند الاشعري بناء على مسألة خلق الالهال (١٢) انه علم عند الفلاسفة ولعل عند الحكم (١٣) ان مذهبهم حتى وان مذهبهم باطل (١٤) انه نزاع لفظي (١٥) ان تصديقنا لفظيا الى المذهبين ايضا (١٦) انه يقتضي تسعة اركان عليها (١٧) انه لا بد من اعتبار الشرط في صدق كل قضية (١٨) ان الجزاء الواقع صار محل الحكم في السرفيه ولم يقدّر ذلك فيما عداه (١٩) ان مطابقة النسبة للنسبة لا جاصل لها اللهم الا ان يقال انها تحصل بالمقصود الا صلي واجيب ان المطابقة نماعي باعتبار العقل لا بحسب الخارج بقسمه (٢٠) ان درك العقل ذلك انما هو من عند الله عند اصل الحق خلافا

فائدة في بيان ابحاث مثل زيد قائم



للحكماء فانهم قالوا يدرك الكل بالذات والجزئي بالآلة (٢١) ان مناط  
 الحمل لا يتحدد مع الموضوع واما المحمول فهو يتحدد معه والسرفي ذلك يحتاج  
 الى تأمل (٢٢) ان القضية ليس لما تحقق في الخارج (٢٣) انها معدومة (٢٤)  
 ان الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل (٢٥) ان فيه وغيرها  
 ابحاث كثيرة محتملة بحسب العقل ولولا كثرت المسائل والعلوم (٢٦) ان  
 مطابقة النسبة الخارجية عبارة عن كون المنسوب منه محتاجا الى غيره في التحقيق  
 (٢٧) ان بينها تقائرا بالاعتبار وانها يتحد أن في نفس الامر عن ذات الاعتبار  
 (٢٨) انها تخيلية صرفة لا كون ولا اجماع ولا افراق بحسب نفس الامر  
 (٢٩) انها من قبيل اشتباه الخيالية بالامور العينية ولهذا لا يتحقق امور متعددة  
 فواتا في نفس الامر (٣٠) انها مأخوذة من الامور الخارجية الغير القائمة بنفسها  
 بل بغيرها (٣١) انها نفيدة وصادقة وان كانت مما شهد على ما ترى (٣٢)  
 ان العقل يتعلل ارتباط المحمول بالموضوع صارتا بلا نسبة بينهما وانما يحتاج  
 اليها بناء على المادة الخارجية (٣٣) اعتبارات وادوات يستعين العقل بها  
 على تحصيل المقاصد (٣٤) ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف  
 الكليات ولهذا لا ينشئ الى موجود والكل ينتهي اليه (٣٥) ان سبب التسلسل  
 فيها تعدد اعتبار العقل ولهذا لا يتصور في تحقق الوجود (٣٦) انها ليست مأخوذة  
 من امر محقق بخلاف الكل (٣٧) ان سبب مطابقته الذهنية كون الخارج عادة  
 دون الذهني وسبب المادة كون الخروج مجعولا بخلاف الذهني فانه خيال  
 كالصورة المنطبعة في المرآة (٣٨) ان جميع القضايا اعتبارية وكذا  
 احكامها (٣٩) ان بين القضية الذهنية والخارجية وجود الموضوع (٤٠)

ان وقوع النسبة مخترع العقل ولهذا جاز محل الفائدة وكذا لو كان  
 موضع الايقاع ولكل جديد لذة (٤١) ان نظر العقل مقصور عليها ولهذا  
 لا ينتقل الى ما عداها كما انتقل في تصور المحكوم عليه الى المحكوم (٤٢) ان  
 سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوا به اعلى المطالب والاغتنام به  
 حذرا عن قوات لذة الحبيب (٤٣) ان سبب الاختراع قصد نيل  
 المطالب مدركه وسبب الادراك اما ذاته او شيء آخر سواء شرطا  
 او سببا وقد يرتبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم  
 وكون المحمول مخترعا قبله واما سبب اختراع النسبة قصد التعاون  
 او قياسا على الشاهد في الاعيان (٤٤) ان متعلق العلم في القضية هو التحقق  
 سواء كان ايجابيا او سلبيا (٤٥) ان الباعث على الاختراع قصد تعدد  
 المدرك سواء كان مرتبطا ولا وقصد ارجاعه اياه الى المفرع عنه حتى  
 يتمقدها كاعتراع مطالب وكون الخارج مطلوبا ويذكر وثوقه به (٤٦)  
 ان الاختراع منحصري العقل لا يتعدى الى الحس كل ذلك بفضل الله  
 تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار سبب ادراكه في شيء بخلاف الحس  
 (٤٧) ان الكلي المخترع سببه كلية كون وضع مفهومه على الابهام  
 بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيات (٤٨) ان حاصل الحمل هو  
 الاعلام بالايجاد في الحمل الايجابي وتقدم في السلبى واما التفائر الذهني  
 هو المشترك \* فان قلت \* فكيف يتصور هذا وانه حكم متناقض من حاكم  
 واحد في وقت واحد \* قلت \* لا استبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار والشرط  
 (٤٩) ان السلب في السالبة عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر (٥٠)



أن سبب الحمل السلبي أما البعيد فامتياز الذوات وأما السبب القريب فقصد  
 الإيلاء بذلك الامتناع ومنشأ الإمتياز على قياس ما عرفت في الإيجاب  
 ( ٥١ ) أن جميع القضايا في جميع الأشياء مختصرة في الإيجاب والسلب  
 أن كان طرق العلم منضمنة ( ٥٢ ) القضية ليست تحت مقولة وإن كان لها  
 أصل في الجملة ( ٥٣ ) غالب أحوال العقل الميل إلى الارتباط وسببه قصد  
 الإطلاع على المطالب التي لا يحصل أمثالها غالباً إلا في ذلك الارتباط م.  
 أن العقل تعقل في كل الأحوال بدرك مطلوب أو بدرك ما يؤدي إليه  
 وأن ذلك سبب الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة لكن ذات تقدير  
 الذواذ العليم ( ٥٥ ) أن ذات كلة قصد الاستعمال لتقصانه لحدوثه وإمكانه  
 وتحصيل القرب من الباري سواء قصد ذلك أولاً ( ٥٦ ) أن السبب لا يضر المطالب  
 وإن كانت اعتبارياً لا تحقق لها وسبب عدم المضرة لعدم التدافع والمأزعة ( ٥٧ ) أن  
 سبب التفات الحس إلى المشاهد دون غيره تعلق كماله بكماله به دون غيره على  
 سبيل العادة ( ٥٨ ) أن سبب التفات العقل إلى تركيب وإلى تركيب وإلى كلي  
 ومعقوله قصد الافادة وحصول الفائدة وتحصيل الفوائد على وجه كلي  
 والضبط عن الانتشار ( ٥٩ ) أن سبب عدم التفاته إلى جزئي هو استغناؤه  
 بدرك القوة الحماة وتغير الجزئيات على زعمهم والصحيح أنه يدرك له  
 لا سيما على أصل الأشعري ( ٦٠ ) أن جميع المركبات تتضمن أحد الأمرين  
 أما الاجتماع وأما الافتراق سواء كانت إيجابية أو سلبية ( ٦١ ) أن الصفات  
 السلبية لأكثر من الصفات الإيجابية ( ٦٢ ) أن سبب ذلك كثرة  
 المماثلة وقلة الموافقة ( ٦٣ ) سعة الرحمة وأن مصلحة العامة متقدمة على

المصلحة الخاصة (٦٤) ان القائل من الله تعالى هو الرحمة وانما جاء التضاد من  
 التراحم (٦٥) ان في امر انقضية اشارة الى المبدأ والمعاد وان لا اعتبار  
 لامر الالف الواجب الوجود الباقي (٦٦) ان علم الانسان اعتباري وصعود  
 ونزول واصحاب وانه دخل في مصلحة الوجود الحادث وان مقام العجز والتسليم  
 واتقادة والحكم كلها الا الى الله تصير الامور (٦٧) ان مطا بقية النسبة  
 ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات للتقريب وانما المعلوم وكذا لك العلم له  
 جزء حقيقة وكذا كل شيء لا يعلمه الا الله تعالى قال الله تعالى وعنده مفاتيح  
 الغيب لا يعلمها الا هو وانما حال المخلوق كالرخصة تيسر على قدر دركه لا غير  
 (٦٨) ان حقيقة الامر في حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع لا غير  
 هو كالماء وغيره كالسراب بل متفاوت اكثر من ذلك (٦٩) ان طريق  
 العقل الى المازي الكليات (٧٠) ان السبب في ذلك قصد حصول علم على  
 ايسر وجه سواء كانت متعلقة بالشواهد او بالضمان (٧١) ان العقل الى الكليات  
 للملازمة (٧٢) ان سبب الملازمة كون كل واحد منهما موافقا لآخر في التجرد  
 (٧٣) ان سبب عموم الكليات تجرده عما يفيد له التعيين بحسب ذاته واما حصول  
 التعيين لها بحسب المارض فلا ينافي تجردها في حد ذاتها (٧٤) ان سبب  
 عدم عموم المزي في حصول الية بن له في حد ذاته (٧٥) اما سبب هروب العقل  
 الى الكليات طلب السهولة فان الكلي بمنزلة البسيط في المركب بخلاف الجزئي  
 (٧٦) ان السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ (٧٧) ان سبب منع  
 تعيين الشريعة المتدافع بينهما بحكم العقل بحسب الحسن او بالبدئية (٧٨)  
 ان سبب توهم علو الكلي وتسفل الجزئي اما الوهم القياسي ابتداء واما قصد



التقرير انتهاء ( ٧٩ ) ان الكلى المحمول ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود  
لبدا الكلية والحمل على بعض الصور ( ٨٠ ) انه لا يحصل من حمل الكلى على  
الموضوع تحقق عينى فى نفس الامر وانما يتخيل لا وهم بالاشباه او تصور لاجل  
الايضاح والتقريب ( ٨١ ) ان وصف الموضوعية حالما كوصف الكلى  
والمحمول ( ٨٢ ) ان مناط الحمل الصدق او لا صدق والاتحاد وعدمه لازم  
لذلك ( ٨٣ ) ان الروابط ليس لما دخل فى المحمول وسبب ذلك انها نسب  
والمحمول منسوب ( ٨٤ ) ان ذلك بحسب التباين من نفس الامر بينهما ( ٨٥ ) ان  
سبب ذلك التخيل او قصد التعاون ( ٨٦ ) ان التحقيق قصد الالفه بين مدركه  
ومدر لك الحس فيكون ذلك سبب الود ودفع الوحشة فيكون كالولد فيكون  
النسب كالنسب ( ٨٧ ) ان فى ذلك اشارة الى روحانية العقل والى ارضية الجازي  
والى الرضى والسخط والى ان فى كل شى تصور الروحانية وتصور نسبة  
الاستقلال فسبحان من اعلم شأنه واعجز مخلوقه وربط كل ممكن بجبل العجز  
والخيرة ( ٨٨ ) ان الخارج كله تباين وان المعقول الكلى لا يخلو عن تناسب  
فى بعض الصور وعدم التناسب فى البعض الاخر انما هو بالاضافة الى امر  
خارجى ( ٨٩ ) ان سبب ذلك تحقيق التدافع بحسب الخارج ( ٩٠ ) ان سبب  
ذلك من الكلى عدم المداقة بسبب عدم اتصافه بالكون الحاد ث ( ٩١ ) ان  
جميع اعتبار العقل فى حق الكلى والمحمول لا تحقق له اصلا فى نفس الامر وانما  
التحقق الوهمى فانما نشأ من قياس المعقول على المحسوس بالاجماع تحقق التصور  
له لاجل التقريب على ما مرفعل من هذا ان الكلى من حيث هو كلى ليس  
بجمل الحدوث والقهم ولا الوجود والعدم الى غير ذلك من الاعتبارات

وان الموجودات الحادثة بمجازات واعتبارات تعرض على الممكنات  
 كارتقاء الخرى لا تعرض عليهم الامر من الامور (٩٢) ان الكل مثال الآخرة  
 ومثال اللوح وان الجزئي مثال عذاب النار وعين الحجاب ومثال السهو  
 والحسيان الى غير ذلك من الاعتبارات (٩٣) ان مثالهما مثال الروح والبدن  
 (٩٤) ان مثالهما مثال النور والاطف ومثالهما مثال كمال القدرة على كل شيء  
 وفي كل شيء (٩٥) ان مثالهما مثال مظهر آثار الوصف (٩٦) ان الوجود  
 الحادث مثل الذات القدسية والدليل على ذلك اتصانه بالحدوث دون  
 التقدم (٩٧) ان كل ذلك دليل العجز في المخلوق ودليل القدرة في المخلوق  
 (٩٨) ان كل ذلك اسرار الربية لا يطلع عليها الا الله وانما يرى ما يرى من جهة  
 عجز الحادث (٩٩) ان ذلك انما حرره الانسان ودعوى العلم منه اعتناء  
 واما خلل واما تباعد على امر لا يتبقى ان يتجاسر عليه واما جنون وادى حقل  
 مثل المنيوه فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون ﴿المائة﴾  
 ان الانسان ملون ومتغير ان كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق والوثوق  
 لا وثوق بالنسبة الى المبدأ (١٠١) علم من هذا انه واحد في صفة الالهية  
 لا شريك له فيها تمت بانه لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا  
 عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء وعلى آله واصحابه  
 اجمعين (١٠٢) ان الانزع من الجزئيات اعتباري لا تحقق له في نفس الاصل  
 (١٠٣) ان انزع العقل لكل من الجزئي الغير المحسوس باعتبار المقالة  
 او باعتبار من عنده (١٠٤) ان مطابقة كلي مجزئي وكذا تصرف  
 العقل وتطبيقه اعتبار محض ايضا (١٠٥) ان سبب الوثوق باوضح ما ذكر



كون التشبيه مقصود الارتباط بما هو مقصود أصلي على سبيل المحاكاة  
 ( ١٠٦ ) ان سبب كون الوقوع محل الحكم دون غيره من المدركات قيام  
 الشاهد قصد بحسب الخارج بخلاف غيره ( ١٠٧ ) ان سبب الوقوف  
 عنده دون غيره لانتفاء رغبة عنده وبمحصل طلبية التركيبية بخلاف  
 غيره وهذا لا يستقر اذ المدد قوائد تركيبية مرتبة حتى ينتهي الى آخرها  
 ( ١٠٨ ) ان العقل لا ينتهي مطالبه دون لقاء ربه ( ١٠٩ ) انها مقولة من  
 المقولات العشر ( ١١٠ ) انها سلب عنها قيد الوقوع او عدمه من جهة  
 اعتبار المسند ( ١١١ ) ان النسبة زيدت على بجانب منشأها النسبة  
 وكيفية لها لكن عربي عن ذاك في التعقل ( ١١٢ ) انها من النوع المتكرر  
 على قياس الوجوب والا لكان ذا لا يلزم النفس ( ١١٣ ) على تقدير  
 تحققها من الخارج انها بسيطة كالجزئيات الحقيقة والاشخاص وانما سوغها  
 العقل امرا كلياتها لا لازما منحصر في فرد واحد لا غير بناء على ان  
 كل وجود خارج وجزئي حقيقي وكل يتعين بنوعها العقل كلها كذلك فعلم  
 من هذا ان الانتقاض بحيث التعيين بتعريف الواجب انما نشأ من تركيب  
 الذهن يستلزم التركيب الخارجى وليس كذلك بل لا تلازم بينها اصلا \*  
 انتهى ما استخرجه نظر شيننا ايده الله تعالى ولطف به آمين \*  
 ❦ الكلام على مسألة ضربي زيد اقانما تاليف عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي  
 الشافعي عفا الله عنه ❦

❦ بسم الله الرحمن الرحيم ❦

اما بعد حمد الله تعالى والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه \* فهذه كراسة \*

تكلمت فيها على مسألة ضربى زيد اقاما وكرت فيها خلاف العلماء وادلتهم  
 للمبتدى \* فاقول \* اختلف الناس فى امر اب هذا المثال فقال بعضهم ضربى  
 مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربى زيد اقاما وثبت ضربى  
 زيد اقاما وقيل عليه انه تقدير مالا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير  
 ثبت يجوز تقديره او عدمه ومالا يمين تقديره لاسيما الى اخباره  
 \* وقال آخرون وهو الصحيح هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا  
 مفعول به وقاما حال \* ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى تقدير خبر  
 او لا \* فقال بعضهم ليس ثم تقدير خبر لان المصدر هنا واقع موقع  
 الفعل كما فى قولهم اقامم الزيد ان \* ورد بانه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار  
 عليه مع فاعله كما صرح ذلك فى اقامم الزيد ان وحيث لم يصح ان يقال ضربى  
 ويقتصر بطل ما ذكره \* وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان  
 الحال بنفسها هى الخبر لاسادة مسدة \* ثم اختلفوا فقال الكسائي وهشام ان  
 الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان احدهما من صاحب الحال  
 والاخر من المصدر ونما احتاجوا الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود  
 على ذاتي الحال وهى خبر والخبر عند هم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ  
 لان المبتدأ عند هم انما يرتفع بعااد عليه فى احد مذهبى الكوفيين وضربى  
 هنا مبتدأ مرفوع فلا بد له من رافع فاحتاجوا الى القول لتحمل قائم جيب  
 لرقمه خبرا بها ما لا يجوز ان يؤكد الضمير من الكون فى قائما فتقول ضربى  
 زيد اقاما نفسه نفسا وقيامك مسرعا نفسك نفسه فان اكدت القيام ايضا  
 مع الضميرين قلت قيامك مسرعا نفسك نفسه فتكرر النفس ثلاث



صرات \* وقال الفراء الحال اذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من  
 المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى ضمير  
 المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى المصدر  
 للزوم مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر  
 اذا قيل ركبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربي زيد ان قام  
 فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال و بجاز نصب  
 قائما ومسرعا وما شبهها على الحال عند الكسائي وهشام والفراء وان كان خيرا  
 لما لم يكن عن المبتدأ الا ترى ان المسمع هو الخاطب لا القيام والقائم هو زيد  
 لا الضرب فكذا كان خلاف المبتدأ انتصب على الحال لانه عندهم يسوف النصب  
 \* وقال ابن كيسان انما اغنت الحال عن الجرط بالذarf ورد قول الكسائي  
 وهشام بان العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما  
 قابعا للاخر رفعافكذلك لا يعمل في ضميرين واذا اتى ذلك اتى كون  
 الحال خبرا \* ومما يبطل ايضا كون الحال رافعه ضميرين اما لو ثبتنا قلنا  
 ضربي اخويك قائمين لم يمكن ان يكون في قائمين هنا ضميران لانه لو كان لكان  
 احدهما مثني من حيث عوده على مثني والاخر مفرد العوده على مفرد  
 وتثنية اسم الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان  
 يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا مثني في حال واحدة وهو باطل  
 \* واما قول الفراء الحال لم يتحمل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشرط  
 \* فالجواب عنه ان الشرط بمنزلة من غير جوابه لا يصلح للخبرة  
 لانه لا يفيد واذا كان كذلك تبين ان جواب الشرط محذوف

فيكون الضمير محذوف فاع الجواب \* واما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف  
 فكأنه قال ضربي زيد في حال قيامه فليس بشئ لانه لو جاز ذلك لحذا  
 التعليل للضم مع الجثة ان يقول زيد قائما لانه \* حتى زيد في جمل قيام وحيث  
 لم يجز واذ لك دل على فساد ماد كروه \* واما قولهم انه منصوب على  
 الحال ففساد ايضا لان الحال لو كان عاملا لعمل حيث وجدون نحن نرى العرب  
 تقول ليس زيد قائما لكن قاعد برقع ناسد على الجواز وما زيد قائما لكن  
 قاعد برقعته على الوجوب مع كونه محالنا فبانه فساد عام كروه \* وقال  
 جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في قضية تقديره ومكانه فحكى ابو محمد ابن  
 السيد البطايوسي وابن عمرو عن الكوفيين انهم قالوا بتقديره بعد قلائم والتقدير  
 ضربي زيد ابا ثابث او موجود \* ورد بانه تقدير مالا دليل في اللفظ  
 عليه لانه كما تقدره ثابت يجوز ان يتقدر ايضا منفي او معدوم ولانه  
 اذ التو يكون حرف الجر جائزا لا واجب لان قائما حينئذ يكون حالا من زيد  
 والعامل فيه المصدر فلا يكون الحال سادا مسدا لخبر فلا يلزم حذفه وانما  
 يجب حذف الخبر في مثل هذا اذا سدت الحال مسدا لان الحال اذ ذلك  
 عوض من الخبر بدليل ان العرب لا تجمع بينهما ولا تجرد خبر هذه المصادر  
 الا مع وجود الاحوال المناسبة التي بين الحال والخبر لان اصل الخبر التكثير  
 كالحال ولان الحال هي صاحبها كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ والحال مفيدة كما  
 ان الخبر كذا يفهم من عدم اجتماعهما بعد الموضوعة ولا تنصور الموضوعة  
 الاعلى قول من قدر الخبر قول الحال . وذهب البصريون والاختش وهو  
 الصحيح الى تقديره فقال اد خفش تقديره ضربي زيد اضربه قائما وهذا



لا يخلوا اما ان يجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافا الى المفعول وفاعله  
ضمير المكمل محذوف فيصير كأنه قال ضرب بي زيدا ضربه قائما اما ان يفهم من  
معنى الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصح واما ان يفهم منه ان ضربه المطلق  
مثل ضربه قائما وهو غير المعنى المفهوم وان جعل المصدر مضافا الى فاعله صار  
المفهوم منه على المطلوب في الكلام كما من \* و نال البصريون وهو الصحيح  
تقديره اذا كان قائما ان اردت الماضي او اذا كان قائما ان اردت المستقبل  
لان معنى ضرب بي زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وهذا لا يستقيم الا على  
مذهب البصريين لان العامل يتقيد بمفعوله اذا جعل الحال من تمام المبتدأ  
يكون الاخبار بان ضرب بي زيدا مقيد بالقيام وذا لا يتنى ان يقع الضرب  
في غير حال القيام وذا جعل الحال من جملة الخبر يكون ضرب بي زيدا هذا الذي  
لم يقيد بحال كان اذا كان قائما فلو قدر وقوع ضرب بي في غير حال القيام كان  
مناقضا للاخبار او من الحال وقوع عين المقيد بالحال و زمان وتختلف شئ  
منه عن ذلك الزمان اذا اريد به الحقيقة \*

واذا قد علمت اقوال العلماء وادلتهم وردوها والصحيح من ذلك وجهته  
فلنختم الكتاب بفوائد لا بد من التعرض لها \* الاولى \* انما قدرنا الخبر ظرا  
دون غيره لان تقديره محذوف فاما مجاز والظروف احمل بذلك من  
غيرها \* الثانية \* انما قدر ظرف الزمان دون المكان لان الحال عوض  
منه ومن الحرف الزمان انسب منها بطرف المكان لانها توقيت للفعل  
من جهة المعنى كما ان الزمان توقيت للفعل ولان المبتدأ هنا حدث وظرف  
الزمان مختص بالاخبار به عن الحدث دون الجملة فهو اخص من ظرف الزمان

• الثالثة • انما قدرت اذا دون غيرها لاستغراق اذا الماضي واذا المستقبل قاله ابن عمرون • الرابعة • انما قدرت بعد الظرف فعل وكان كان التامة ولم يقدر نصبه قائم على الخبر اكان لان الظرف لا بد له من فعل او معناه والحال لا بد لها ايضا من عامل والاصل في العمل الفعل وقد رت كان التامة للدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يقيد في قائم الخبرية للزومه التنكير • واجاز الفراء نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولا بلغت الى قول من اجاز دخول الواو على خبر كان اذا كان الخبر جملة والضمير في كان فاعله او هو يعمود الى مفعوله وذكر الزمخشري انها يعود الى فاعل المصدر وهو الياء في خبري والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى •

• تحفة النجباء في قولهم هذا بسر الطيب منه وطبا تاليف كاتبه •

• بسم الله الرحمن الرحيم •

الحمد لله والصلوة على رسول الله • قولهم هذا بسر الطيب منه وطبا فيه عشرة ائمة • الاول • ماوجه انتصاب بسر اورطبا • والجواب • انه على الحال في اصح القولين وعليه سببونه لان المعنى عليه فان الخبر انما يفضل على نفسه باعتبار حالة من احواله ولو لا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه و التفضيل انما صح باعتبار الحالين فكأن انتصابها على الحال اوجود شرط الحال خلافا لمزعم انه خبر كان • فان قلت • هلا جعل تميزا • قلت • يابى ذلك انه ليس من قسم التمييز فانه ليس من المقادير المنتصبة من تمام الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح ان يكون تميزا • السؤال الثاني • اذا كانا حالين فما صاحب الحال • والجواب • انه الاسم المضمور في طيب

تحفة النجباء في قولهم هذا بسر الطيب منه وطبا



في هذه النسخة التي هي من الطبعة الأولى

الذي هو راجع الى المبتدأ من خبره فبسر حال من الضمير ووطباً بحال  
من الضمير المجزوء بمن وهو المرفوع المستتر في طبيب من جهة المعنى ولكنه  
ينزل منزلة لاجني \* وذهب الفارسي الى ان صاحب الحالين الضمير  
المستكن في كان المقدرة الامة واصل المسئلة هذا اذا كان اي وجد  
بسر طبيب منه اذا كان اي وجد وطباً وهذا ان القولان مبيان على المسئلة  
الثالثة \* السؤال الثالث بما العامل في الحالين \* والجواب \* فيه اربعة اقوال  
\* احدها \* انه ما في طبيب من معنى الفعل \* الثاني \* انه كان اتمام المقدرة وعليه  
الفارسي \* الثالث \* انه ما في اسم الاشارة من معنى الفعل اي اشير اليه \* الرابع \*  
انه ما في حرف التثنية من معنى الفعل \* ورشح الاول بامور \* منها \* انهم متفقون  
على جواز زيد التام احسن من اركبا وتمر فتمنى بسر طبيب منها وطباً والمعنى في هذا  
كله وفي الاول سواء وهو تفضل انشئ على نفي اعتبار حالين فان في اسم الاشارة  
وحرف التنبيه ودار الامر بين القولين الباتين والقول باضمار كان ضعيف فانها  
لا تضمن الاحيث كان في الكلام دليل عليها نحو ان خير انشئ وبابه لان الكلام  
هناك لا يتم الا باضماره بخلاف هذا ويطلبه شيء آخر وهو كثرة الاضمار  
فان النازل به يضم ثلاث اشياء اذ او الفعل والضمير وهذا بعيد وقول  
بما لا دليل عليه \* ومنها \* لو كان العامل الاشارة لكانت الى الحال لا الى  
الجوهر وهو باطل \* انه انما يشير الى ذات الجوهر ولهذا تصح اشارته اليه  
وان لم يكن على تلك الحال كما ان امار الهمز بسر يقال هذا بسر طبيب منه  
وطباً فانه يسمع ولو كان العامل في الحال هو الاشارة لم يصح \* منها \* لو كان  
العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقاً لان تقييد المنار اليه

باعتبار الإشارة إذا كانت مبتدأ لا يوجب تقييد خبره إذا أخبرت  
 عنه ولهذا نقول هذا صاحبنا أي فالأخبار عنه بالابوة غير مقيد بحال  
 ضمكه بل التقييد للإشارة فقط والأخبار بالابوة وقع مطلقا عن الذات  
 ومنها أن العامل لو لم يكن هو طبيب لم تكن الاطبية مقيدة بالبصرية بل  
 تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لأن العرض تقييد الاطبية بالبصرية  
 منفصلة على الرطية وهذا معنى العامل وإذا ثبت أن الاطبية مقيدة بالبصرية  
 وجب أن يكون بسر معمولا لا طبيب \* فان قلت \* لو كان العامل هو طبيب  
 لزم منه الحال لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين وهذا ممتنع لأن الفعل الواحد  
 لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس  
 ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين إلا أن تداخل ويصح  
 الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس ضحوة وسرت راكبا مسرا عالا دخول  
 الضحوة في اليوم والاسراع في السير وتضمنه له ولا يجوز سرت مسرعا  
 مبطلا لاستحالة الجمع بينهما فكذا يستحيل أن يعمل في بسر اور طباعا عامل واحد  
 لأنها غير متداخلين \* فالجواب \* أن العامل في الحالين متعدد لا متحد فالعامل  
 في الأول ما في طبيب من معنى الفعل وفي الثاني معنى التمييز والانفصال منه  
 بزيادة في تلك الصفة وهو الذي تضمنه معنى افعل وتعلق به حرف الجر لأنك  
 إذا قلت هذا طبيب من هذا تريد أنه طاب وزاد طبيبه عاياه \* وعبر عن  
 هذا طائفة بأن قالوا افعل التفضيل في قوة فعلين فهو عامل في بسر باعتبار  
 طاب وفي رطب باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك قلت هذا زاد بسر في الطبيب  
 على طبيبه في حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب مستقيما \* السؤال الرابع \*



اذا كان العامل افعل التفضيل لازم تقديم معموله عليه والاتفاق على منعه  
 والجواب من وجهين \* احدهما \* لان سلم المنع ودعوى الاتفاق غير صحيح  
 فان بعض النحاة جوزه لقوله او ما زودت منه اطيب \* الثاني \* سلمناه الا انه خاص  
 بمنك لا يتعدى الى الحال والظرف وذلك لان منك في معنى المضاف اليه  
 على ما تقرر في بابه فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع  
 تقديم معمول ليس مثله \* وجواب ثالث \* وهو انهم اذا فضلوا الشئ على  
 نفسه باعتبار حالين فلا بد من تقديم احدهما على العامل وان كان مما  
 لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك وكذا اذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين  
 قد موا احدهما على العامل وقد قالوا زيد قائما كمرو قاعدا فاذا  
 جاز تقديم هذا المعمول على كاف التشبيه التي هي ابعد في العمل من  
 باب افعل فتقديم معمول افعل اجدر \* السؤال الخامس \* متى يجوز  
 ان يعمل العامل الواحد في حالين وما ضابطه \* والجواب \* قد عرف مما تقدم  
 وهو اذا كانت احدي الحالين متضمنة للآخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا  
 \* السؤال السادس \* هل يجوز التقديم والتاخير في الحالين ام لا \* والجواب \*  
 ان الحال الاولى يجوز فيها ذلك لان العامل فيها لفظي فلك ان تقول مع  
 ما تقدم هذا اطيب بسلامته وطبا وهو الاصل ولا يجوز في الثانية التقديم  
 لان عاملها معنوي والعامل المعنوي لا ينصور تقديم معموله عليه  
 \* السؤال السابع \* كيف نصورت الحال في غير المشتق \* والجواب \* انه  
 ليس لشرط الاشتقاق حجة ولا قام عليه دليل ولهذا كان الخذاق من النحاة  
 على انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة صغ ان يقع حالا ولا يشترط فيها

الان تكون دالة على معنى مقول ولهذا سميت حالا كما قال \*  
 لو لم تحمل ما سميت حالا \* وكل ما حال فقد زال.  
 وكمن حال وردت جامدة نحو متى يملى لى الملك رجلا \* هذه  
 ناقة الله لكم آية \* مرت بهذه العود شبرا ثم مرت بهر ما داء و تاويل  
 ذلك بمشتق تعسف ظاهر \* السؤال الثامن \* الى اى شئ وقعت الاشارة  
 بقولهم هذا \* والجواب ان متعلق الاشارة هو الشئ الذي تتعاقب عليه هذه  
 الاحوال وما يخرج من النخل من اكمامها فيكون بالمخاض ساما ثم خلا لاثم بسرا  
 الى ان يكون رطبا فتعلق الاشارة المحل الحامل لهذه الاوصاف فالاشارة  
 الى شئ ثالث غير البسر والرطب وهو حامل البسرية والرطوبة اى  
 الحقيقة الحاملة لهذه الصفات ويدل على ذلك انك تقول زيد قائما فخطب  
 منه قاعدا \* وقال عبد الله بن سلام لعثمان انا خارجا انقع منى لك داخلا  
 ولا اشارة ولا مشار اليه هنا وانما هو اخبار عن الاسم الحامل للصفات التى  
 منها القيام والقعود والدخول والخروج ولا يصح ان يكون متعلق الاشارة  
 صفة البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة لانك لو اشرت الى البسرية  
 او الجوهر بقيد هالم يصح تقييده بحال الرطوبة ثم يبق الا ان تكون الاشارة  
 الى الجوهر الذى تتعاقب عليه الاحوال وهو بين لك بطلان قول من زعم  
 ان متعلق الاشارة في هذا هو العامل في سرا فان العامل اما تضمنه  
 اطيب من معنى الفعل واما كان المقدرة وكلاهما لا يصح تعلق الاشارة به  
 \* السؤال التاسع \* هلا قلتم ان بسرا ورطبا منصوبا على خبر كان وتخلصتم  
 من هذا كله \* والجواب \* ان كان لو اضمرت لا ضمير ثلاثة اشياء الظرف



الذي هو اذا وفعل كان وصر فوعها وهذا لا نظير له الا حيث يدل عليه الدليل  
واذا منع سبويه من اضممار كان وحدها فكيف يجوز اضممار اذا واذامعها  
وانت لو قلت سا تيك جاء زيد تريد اذا جاء زيد لم يجز باجماع فمنا اولي  
لانه لا يدرك اذ تريد اذ او في سا تيك لا يحتمل الا احدهما واذا بعد اضممار  
الظرف وحده فاضماره مع كان بعد ومن قدره من النحاة فانما اشار الى شرح المعنى  
بضرب من التقریب \* فان قيل \* يدل على اضممار كان ان هذا الكلام لا يذكر  
الا بتفصيل شيء في زمان من ازمانه على نفسه في زمان آخر ويجوز ان  
يكون الزمان المفضل فيه ماضيا وان يكون مستقبلا ولا بد من اضممار ما يدل  
على المراد منها فيضمير الماضي اذ والمستقبل اذ واذا يطلبان الفعل واعم الافعال  
واشملها فعل الكون فتعين اضممار كان فيصح الكلام \* قيل \* انما يلزم هذا  
السؤال اذا اضممرنا الظرف واما اذا لم نضمره لم يحتج الى كان \* واما قولكم  
انه يفضل الشيء على نفسه باعتبار زمانين واذا وادا للزمان فجوابه انه في التصريح  
بالحالين المفضل احدهما على الآخر غلبة عن ذكر الزمان وتقدير اضمماره  
الا ترى انك اذا قلت هذا في حال بسريته اطيب منه في حال رطيبته  
استقام الكلام ولا اذ هنا ولا اذ الدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفصيل  
باعتبار الوقتين \* السؤال العاشر \* هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه  
بالحقيقة \* والجواب \* ان وضعها لذلك ولا يجوز ان تقول هذا بسرا اطيب  
منه عنبا لان وضع هذا الباب لتفصيل الشيء على نفسه باعتبارين وفي  
زمانين فان جئت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسرا اطيب منه  
عنبا فتكون جملتين \* احدهما هذا بسرا \* والثانية اطيب منه عنبا \* والمعنى

العنب اطيب منه ولوقلت هذا البسرا طيب منه عنب لا تضحت المسئلة  
وانكشف معناها والله سبحانه وتعالى اعلم \*

قال المؤلف عفا الله عنه وعن جميع المسلمين آخر الجزء علقه مؤلفه عبد الرحمن ابن  
ابي بكر السيوطي الشافعي نفع الله به آمين \*

الحمد لله الذي يسر لنا اتمام هذا الكتاب \* واليه المرجع والمآب \* وقد وافق  
الفراغ من طبعه في اول شهر رجب سنة (١٣١٧) الهجرية في زمان

معمدية الامير الشهير فردوه انه وخير اقرانه النواب اقبال يار جنك

بهادر دام اقباله في مطبعة دائرة المعارف النظامية الواقعة

ببلدة حيدرآباد الدكن صانها الله عن الزلازل والفتن

وقد اهتم بطبعه وتبقيق وضعه اضعف العباد

حسن بن احمد الحنفي دنا الله عنه وعن

\* اسلافه آمين \*

دعوه

بتر اطلاع

\* لا يخفى \* ان هذا الكتاب : قبول في او ان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ

عتيقة \* الاول \* وهي اجودها ركا ان نوابه عماد المالك بهادر دام مفاخره

\* وثانيها \* للوثرى حكيم نور الدين القادياني \* وثالثها \* لشمس العلماء

المولوى سيد على ابلجرامى \* فالاول اكثرها اتباعا وهي المنقولة عنها

وما خالفناها الا لضرورة في بعض النقط \*





# فهرس الجزء الرابع من الاشياء والظواهر في النحو

مضمون	رقم	مضمون	رقم
معارضة في تركيب قوله تعالى	٥٣	الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ	٢
خاف الله السموات والارض		لامسام جمال الدين بن هشام	
الشيخ عبد القاهر الخرجاني		* وفيه اصول *	
اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عليه	ايضا	انعمل الاول في تفسيره	ايضا
واجاب الشيخ شمس الدين	٥٥	انعمل الثاني في تفسير المطاوب	٣
الاعنف في شرح الاما جيبه		باداة الاستفهام وتقسيم الاداة	
واجاب الشيخ دكران	ايضا	باعتباره	
الجواب من السؤال المشهور	ايضا	الفصل الثالث في الفرق بين قسمي ام	٥
في تفسير قوله تعالى التائبون		تتبرر آخر في الفرق المختص	٩
العابدون الاله		ياز قول القائل كالك بالديا لم يكن	١٠
سوال منقووم متعلق بقوله تعالى	٥٦	وبالاخرة لم تنزل	
استظما اهلها الملاح الصندي		اللام على امر اب الت وماك	١٥
وجوابه للشيخ تقي الدين السبكي		وكل رجل وضيعة ونحو ذلك	
رحمهما الله تعالى		كلام ابن هشام في قوله تعالى وقد	٢٤
وكتب الملاح الصفدي بهذا السؤال	٦٠	على الاس حج البيت الاله	
ايضا الى الشيخ زين الدين الموصلي		امر اب قول جابر رضي الله عنه	٢٧
فاجابه النخاس		كان يكفي من هوا وفي منك	
والجواب المتوسط بالنشر	ايضا	شعرا وخير منك	
مسئلة جواز قول الرجل ما اعظم الله	٦٣	بيان اعراب قوله تعالى وقيل	٣٠
وعدم جوازه للشيخ تقي الدين		يارب لا يه	
السبكي رح		يان حديث لا يلة مسلم بكافر	٣١
مسئلة ان الفعل في التعجب اسم	ايضا	مسئلة اعتراض الشرط على الشرط	٣٢
او فعل لا والاناري		امر اب قوله تعالى واهملوا احكاما	٥٣



مضمون	رقم	مضمون	رقم
الفصل الخامس في ما يلزم بها عند الدعاء	١٣٠	الرغم في معنى وعنده للشيخ	٦٨
مسئلة من الصحب لابن الانباري	١٣١	تقي الدين السبكي رح	
مخاطبة الرجاء والطلب	١٣٣	نمل الملا في الطلب لا* له رح	٧٢
انتصار ابن خالويه للطلب	١٣٧	الحلم والانه في اعراب غير	٨٢
ثمان مسائل التي وردت في	١٤١	ناظرين انه* له رح	
ان الشري		اعراب تدروا من ضرب الخ	٩٥
الجواب عن المسئلة الاولى	١٤٢	لا بني محمد عبد الله بن بري رح	
جواب المسئلة الثانية	١٤٣	بيان قوله تعالى وآتوا النساء	٩٦
جواب المسئلة الثالثة	١٤٨	ص. قاتن نحل* *	
جواب المسئلة الرابعة	١٥٠	مسئلة في جمع حاجة	ايضا
جواب المسئلة الخامسة	١٥٢	الفرق بين والله لا كلمت زيد	١٠٠
جواب المسئلة السادسة	١٥٥	ولا عمر ابتكر لا وبدون تكرارها	
جواب المسئلة السابعة	١٥٦	الكلام في اسم جنة لفظها ومعناها	١٠٥
جواب المسئلة الثامنة	١٥٦	قائدي	١٠٨
رسالة في ان لفظ الملا ثمة	١٥٨	ايضا قائدة	
بيان عمل لا مشبهة بليس	١٧٣	الفرق بين المرض والتمريض	١٠٩
القصيدة الحربية	١٧٧	ايضا الفرق بين علمات وعرفت	
بيان هيئات	١٨٣	الشروط التي يتحقق بها تنازع	١١٠
كتاب الوضع الباهر في رفع الفعل	١٨٦	العاملين لابن هشام	
الطاهر		فوح الشذائبة كذا* له رح	١٢٠
بيان قوله تعالى حور مقصورات في	٢٠٢	* وينحصر في خمسة فصول *	
الحيام		الفصل الاول في ضبط وارجاسه اعمالها	١٢١
بيان قوله تعالى ويهتدونك في النساء	٢٠٣	الفصل الثاني في كيفية المعطيات وتبميزها	١٢٥
بيان الاستثناء في قوله تعالى ولا اكبر	٢٠٧	الفصل الثالث في اعرابها	١٢٦
الا في كتاب مبين		الفصل الرابع في بيان معناها عند	١٢٧
بيان قوله تعالى فيمن كما صرات الطرف	٢١٨	النفوس	



رقم	مضمون	رقم	مضمون
٢١٨	شرح البيهقي من ابحاث المعالي	٢٥٢	الكلام في نصب خبزة في قول صاحب المنهاج
٢٢٠	الاسئلة السبعة لابي بكر بن عروبة	٢٥٦	مهمة في ابحاث كانت وريد قائما للكافي
٢٢٩	سؤال الباقي من البدر الكاشاني	٢٥١	فائدة في بيان ابحاث مثل ريد قائم
٢٣٠	عن يمين لابي تمام	٢٥٨	الكلام على مسألة ضري زيد اقامتا للسوطي رحمه الله تعالى
٢٣١	جواب الكاشاني	٢٦٣	بيان قوله تعالى ولو علم الله فيهم نحوه لنجوا في قوله هذا ينسرا الطيب منه رطبا
٢٣٣	بيان قوله تعالى ولو علم الله فيهم	٢٦٩	خاتمة الكتاب

انتم فهرس الجزء الرابع بعون الله تعالى وحسن توفيقه





